



# قرير

الاجتماع الثامن والعشرين  
للجنة المتابعة المنبثقة عن  
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري  
لمنظمة التعاون الإسلامي  
(أنقرة، ١٠-٩ مايو/أيار ٢٠١٢)



مكتب تنسيق الكومسيك

[www.comcec.org](http://www.comcec.org)

أنقرة، مايو/أيار ٢٠١٢

# C O M C E C

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري  
لمنظمة التعاون الإسلامي  
(كومسيك)

## تقرير

الاجتماع الثامن والعشرين  
للجنة المتابعة المنبثقة عن  
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري  
لمنظمة التعاون الإسلامي  
(أنقرة، ٩ - ١٠ مايو/أيار ٢٠١٢)

مكتب تنسيق الكومسيك  
[www.comcec.org](http://www.comcec.org)  
أنقرة، مايو/أيار ٢٠١٢

العنوان  
مكتب تنسيق الكومنسيك

Necatibey Cad. 110/A  
Ankara-TURKEY  
Phone : 90-312-294 57 10 – 294 57 30  
          90-312-294 57 06  
Fax : 90-312-294 57 77 – 294 57 79  
Website : [www.comcec.org](http://www.comcec.org)  
e-mail : [comcec@dpt.gov.tr](mailto:comcec@dpt.gov.tr)

## قائمة المحتويات

### الصفحة

- تقرير الاجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) ..... ٧

### المرفقات

- ١- قائمة المشاركين في الاجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك..... ٢٥
- ٢- رسالة فخامة الرئيس عبدالله جول، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك..... ٣٧
- ٣- الكلمة الافتتاحية لمعالى الدكتور جودت يلماز، وزير التنمية بالجمهورية التركية..... ٤٣
- ٤- رسالة معالي البروفيسور أحمـل الدين إحسـان أوغلو، الأمـين العام لـمنظـمة التعاون الإسلامي.. ٥١
- ٥- جدول أعمال الاجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك ..... ٥٧
- ٦- تقرير مقدم من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن استعراض تنفيذ برنامج العمل العـشـري وخطـة العملـ الخاصة بـتعزيـزـ التعاونـ الاقتصادـيـ والـتجـاريـ فيماـ بيـنـ الدولـ الأـعـضـاءـ بـمنظـمةـ التعاونـ الإسلامي..... ٦١
- ٧- تقرير ورشـةـ العملـ حولـ "ـتمـاذـجـ الشـراـكةـ القـطـرـيةـ معـ دـوـلـ آـسـياـ الوـسـطـىـ"..... ٨٧
- ٨- تقرير الاجتماع العـشـرينـ للـجـنةـ الدـوـرـةـ ..... ٩٥
- ٩- تقرير متابعة مقدم من قبل المركز الإسلامي لتنمية التجارة بشأن تنفيذ "البرنامج التنفيذي للخريطة الاسترشادية لتحقيق أهداف التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"..... ١٠٣
- ١٠- تقرير مقدم من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة حول أنشطة تشجيع التجارة..... ١٢٥
- ١١- تقرير مقدم من قبل معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية بشأن أنشطته..... ١٣٧
- ١٢- تقرير الاجتماع الثامن لفريق عمل الكومسيك المعنى بالزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي. ١٤٥
- ١٣- تقرير ورشـةـ العملـ الثانيةـ حولـ "ـتـعاـونـ الـقطـاعـ الخـاصـ لـتنـميةـ السـيـاحـةـ فيماـ بيـنـ الدـوـلـ الأـعـضـاءـ فيـ منـظـمةـ التعاونـ الإسلاميـ"..... ١٤٩
- ١٤- البيان الأخير للجتماع الحادي عشر للبنوك المركزية والمؤسسات النقدية لمنظمة التعاون الإسلامي..... ١٥٧
- ١٥- تقرير مقدم من قبل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة حول أنشطتها..... ١٦١

## الصفحة

- ١٦ - تقرير مقدم من قبل البنك الإسلامي للتنمية بشأن وضع تنفيذ صندوق التضامن الإسلامي  
للتربية والبرامج الخاص لتنمية إفريقيا.....  
١٧٣ .....
- ١٧ - مشروع جدول أعمال الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك.....  
١٨٥ .....
- ١٨ - الكلمة الختامية لمعالي الأستاذ أحمد يمان، نائب وكيل وزارة التنمية بالجمهورية التركية  
ورئيس الجلسة الختامية للاجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.....  
١٨٩ .....

## **نبذات قام بإعدادها مكتب تنسيق الكومسيك**

- نبذة عن التجارة / نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ..  
١٩٧ .....
- نبذة عن التعاون في مجال الزراعة.....  
٢٠٥ .....
- نبذة عن التعاون في مجال السياحة .....  
٢١١ .....
- نبذة عن التعاون في مجال النقل ..  
٢١٧ .....

تقرير  
الاجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة  
عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري  
لمنظمة التعاون الإسلامي "كومسيك"  
(أنقرة، ٩ - ١٠ مايو/أيار ٢٠١٢)



الأصل: بالإنجليزية

تقرير  
الاجتماع الثامن والعشرين  
لللجنة المتابعة المنبثقة عن  
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري  
لمنظمة التعاون الإسلامي  
(أنقرة، ٩ - ١٠ مايو/أيار ٢٠١٢)

- ١- انعقد الاجتماع الثامن والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) في أنقرة، في الفترة من ٩ - ١٠ مايو/أيار ٢٠١٢.
- ٢- حضر الاجتماع ممثّلون للدول التالية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:
  - ١- الجمهورية التركية (رئيس، دائم)
  - ٢- المملكة العربية السعودية (نائب الرئيس، عضو دائم)
  - ٣- دولة فلسطين (نائب الرئيس، عضو دائم)
  - ٤- جمهورية السنغال (نائب رئيس، الرئيس الحالي للقمة الحادية عشرة)
  - ٥- دولة قطر (نائب الرئيس، ممثلاً للمنطقة العربية)
  - ٦- جمهورية كازاخستان (نائب الرئيس، ممثلاً للمنطقة الآسيوية)
  - ٧- جمهورية مالي (نائب الرئيس، ممثلاً للمنطقة الأفريقية)
  - ٨- جمهورية باكستان الإسلامية (مقرر)
  - ٩- دولة الكويت (عضو المكتب السابق)
  - ١٠- جمهورية إيران الإسلامية (عضو المكتب السابق)
  - ١١- جمهورية الكاميرون (عضو المكتب السابق)
- ٣- كما حضر الاجتماع ممثّلون من ماليزيا، وجمهورية العراق بصفة مراقب.
- ٤- كما حضر الاجتماع ممثّلون من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، ومعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

(تُرد نسخة من قائمة المشاركين في المرفق رقم ١)

**الجلسة الافتتاحية (البند ١ من جدول الأعمال)**

٥- افتتح الاجتماع معالي الدكتور جودت يلماز وزير التنمية بالجمهورية التركية ، بعد تلاوة ما تيسر من آيات القرآن الكريم.

٦- أرسل فخامة الرئيس عبد الله جول، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، رسالة للجتماع، قرأها الأستاذ/ أرشاد هورموزلو أمام الحضور. وقد ألقى فخامة الرئيس عبد الله جول في رسالته الضوء على التغيير سريع الوبيرة الذي يأتي نتيجة العولمة، كما أكد على ضرورة الارتفاع بمستويات التعاون، لاسيما التعاون متعدد الأطراف بين الدول، وذلك بغية انتهاز الفرص التي تتيحها العولمة، وكذا تقليل المخاطر التي تترتب عنها.

٧- في هذا الصدد، أبرز فخامة الرئيس عبد الله جول الدور المتميز الذي تقوم به الكومسيك، باعتبارها المنبر الاقتصادي والتجاري للدول الأعضاء، الذي لا يستهدف تعزيز التفاهم المشترك والتعاون بينها فحسب، بل وتبادل الخبرات التنموية على مدى ٢٨ عاماً. وبغية أن تظل جهود التعاون تتسم بالдинاميكية وتتشدّد تحقيق النتائج المرجوة، أهاب فخامة الرئيس عبد الله جول بالدول الأعضاء كافة زيادة دعمها لمشروعات وأنشطة التعاون التي وضعت تحت رعاية الكومسيك.

٨- أعرب فخامة الرئيس عبد الله جول عن ارتياحه لبرامج التعاون التي وضعت في شتى القطاعات الاقتصادية، كما أعرب عن ارتياحه للتقدم الذي تم إحرازه نحو الانتهاء من تنفيذ هذه البرامج في السنوات الأخيرة. طلب فخامة الرئيس عبد الله جول أيضاً من الدول الأعضاء زيادة دعمها ومشاركتها في برامج التعاون.

٩- اختتم فخامة الرئيس عبد الله جول رسالته معرباً عن خالص تمنياته بالنجاح للجتماع.

(ترتدي نسخة من نص رسالة فخامة الرئيس عبد الله جول في المرفق رقم ٢).

١٠- عقب رسالة فخامة الرئيس عبد الله جول، ألقى معالي الدكتور جودت يلماز كلمة أمام الاجتماع. وفي كلمته، سلط معالي الدكتور جودت يلماز الضوء على أحد التطورات التي طرأت على ساحة الاقتصاد العالمي، كما قيم الإنجازات الحالية التي أحرزت في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، وكذا أكد على ضرورة اتخاذ خطوات نحو الارتفاع بمستوى التعاون للوصول بها إلى المستويات المرجوة.

١١- فيما يتعلق بالمستجدات الحالية على ساحة الاقتصاد العالمي، أكد معالي الدكتور جودت يلماز أن التوقعات الاقتصادية الهشة للاقتصادات المتقدمة ربما يكون لها تأثيراً سلبياً على التجارة الخارجية للدول الأعضاء. وبغية التخفيف من آثارها السلبية المعاكسة، أكد معالي الدكتور جودت يلماز على ضرورة اهتمام الدول الأعضاء بمشروعات وبرامج التعاون التي تقام تحت رعاية الكومسيك والتي تهدف إلى زيادة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لاسيما اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وكذا تفزيذه حسب الأولوية.

١٢- تطرق معالي الدكتور جودت يلماز إلى أحدث التطورات والأنشطة في القطاعات ذات الأولوية، كما أكد على أهمية مشاركة الدول الأعضاء، وحفظها على انتمائها لتحقيق نتائج مثمرة. أكد معالي الدكتور جودت يلماز أيضاً على أهمية دور القطاع الخاص في زيادة حجم التجارة، واستدامة التنمية الاقتصادية، وطلب أن تأخذ جهود وبرامج التعاون احتياجات القطاع الخاص بعين الاعتبار. وفي هذا الصدد، أكد معالي الدكتور جودت يلماز على أهمية موضوع جلسة تبادل وجهات النظر لهذا العام، كما دعا الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في جلسة تبادل وجهات النظر بغية تبادل الخبرات، وإلى وضع توصيات من أجل استدامة وتنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء.

(يرد نص كلمة معالي الدكتور جودت يلماز في المرفق رقم ٣).

١٣- تلا معالي السفير حميد أوينلوبورو، مساعد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، رسالة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، على الاجتماع. وفي رسالته، شدد معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو على ضرورة وضع آليات تنفيذ قابلة الاستخدام في شتى برامج منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك القضية الهامة الخاصة بحشد الأموال لصالح مختلف مشروعات التنمية والتعاون، لاسيما بالنسبة لقطاع حيوي مثل قطاع الزراعة، والتنمية الريفية، وكذا توفير شبكات الأمان الاجتماعي.

٤- كما أكد على أهمية ترسیخ الانتماء الوطني لمشروعات منظمة التعاون الإسلامي، والتوسّع في المشروعات قابلة التمويل بغية جذب ثقة المانحين الدوليين والشركاء الإقليميين، ومساهمتهم، ومشاركتهم.

٥- أعرب الأمين العام عن تقديره للجمهورية التركية، رئيساً وحكومة وشعباً، لما يقدموه من دعم متواصل للأنشطة التي تقوم بها منظمة التعاون الإسلامي بوجه عام، والكومسيك بوجه خاص.  
(ترد نسخة من رسالة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو في المرفق رقم ٤).

٦- ثم توجه رؤساء الوفود بكلماتهم للجتماع، وهم وفود جمهورية إيران الإسلامية، ودولة الكويت، وجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية مالي، وقد أعربوا عن خالص شكرهم وتقديرهم للجمهورية التركية، رئيساً وحكومة وشعباً، لما قدموه من دعم متواصل من أجل تحقيق التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، هذا بالإضافة إلى حسن الضيافة والترتيبات الممتازة التي أعدت للاجتماع. وأعرب الوفود عن آرائهم فيما يتعلق بأهمية توطيد أواصر التعاون الاقتصادي والتجاري التي تتم تحت مظلة الكومسيك، وذلك بغية التخفيف من الآثار السلبية التي نجمت عن الأزمات الاقتصادية العالمية، وكذا بغية تحقيق التنمية.

#### جلسات العمل:

٧- ترأس جلسات العمل المنبثقة عن الاجتماع كل من معالي الأستاذ محمد جيلان، وكيل وزارة التنمية بالجمهورية التركية، ومعالي الأستاذ أحمد يمان، نائب وكيل وزارة التنمية بالجمهورية التركية.

٨- وافتقت اللجنة بالإجماع على اعتماد جدول أعمال الاجتماع.

(ترد نسخة من جدول أعمال اللجنة في المرفق رقم ٥).

استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي، وخطة العمل لتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (البند ٢ من جدول الأعمال)  
أ) التقرير المرجعي الصادر عن منظمة التعاون الإسلامي:

١٩- أخذت اللجنة علمًا بالتقدير المرجعي المقدم من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي.

٢٠- أكدت اللجنة من جديد طلبها من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أن ينصب تركيزها على تقييم عملية تنفيذ كل من برنامج العمل العشري وخطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقييمًا عاماً.

٢١- كما طلبت اللجنة من المؤسسات التابعة لها بالتركيز على تقييم أنشطتها في التقارير التي ترفعها لكل من دورات الكومسيك، واجتماعات لجنة المتابعة المنبثقة عنها.

٢٢- طلبت اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، وكذا المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، إعداد قائمة بالأنشطة المقرر تنظيمها للعام المقبل ورفعها إلى الكومسيك في دورتها الثامنة والعشرين.

(يرد التقرير الصادر عن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري، وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي في المرفق رقم ٦).

ب) خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى

٢٣- رحبت اللجنة بتنظيم كل من مكتب تنسيق الكومسيك والوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية لورشة عمل حول "تماذج الشراكة القطرية مع دول آسيا الوسطى" في ٢٢-٢٣ فبراير/شباط ٢٠١٢ في أنقرة بالجمهورية التركية.

٤- أخذت اللجنة علمًا مع التقدير بالوصيات التي خرجت بها ورشة العمل حول "تماذج الشراكة القطرية مع دول آسيا الوسطى"، وطلبت من اللجنة التنفيذية دراسة هذه التوصيات عند التخطيط لأنشطتها المستقبلية.

(يرد تقرير ورشة العمل في المرفق رقم ٧)

ج) تقرير لجنة الدورة:

٢٥- أحاطت اللجنة علمًا بتقرير لجنة الدورة، ورحبت بالتطورات الإيجابية التي طرأت على تنفيذ المشروعات المدرجة على جدول أعمال لجنة الدورة.

٢٦- كما أحاطت اللجنة علمًا بالوصيات الصادرة عن مؤتمر استنبول حول "تقييم احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال قانون وسياسة المنافسة"، والمنعقد في الفترة من ٢١ إلى ٢٢

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، في إسطنبول، بالجمهورية التركية، باعتباره أحد الأنشطة السابقة لتدشين مشروع لجنة الدورة تحت عنوان "التعاون الفني في مجال قانون وسياسة المنافسة".

٢٧- طلبت اللجنة من الدول الأعضاء المعينين المشاركة الفاعلة في عملية تنفيذ المشروعات المدرجة على جدول الأعمال الكومسيك.

(يرد تقرير الاجتماع العشرين للجنة الدورة في المرفق رقم ٨)

**التعاون في مجال التجارة (البند ٣ من جدول الأعمال)**

١) اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

٢٨- رحبت اللجنة بمصادقة دولة فلسطين على قواعد المنشأ، ومصادقة جمهورية العراق على اتفاقية الإطار، وتقديم كل من جمهورية بنجلاديش الشعبية، والجمهورية العربية السورية لقائم الامتيازات، كما رحبت بالإعلان الصادر عن جمهورية باكستان الإسلامية بشأن مصادقتها على قواعد المنشأ لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وتقديمها لقائمة الامتيازات.

٢٩- حثت اللجنة الدول الأعضاء التي صادقت على بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بريتاس)- على إحاطة أمانة لجنة المفاوضات التجارية بأقساط التخفيض السنوية المحددة، مقرونة بقائمة بالمنتجات والنسب السارية المطبقة على الدول الأولى بالرعاية، في ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣.

٣٠- حثت اللجنة كذلك الدول الأعضاء التي صادقت على قواعد المنشأ على أن تقوم باستكمال ما يلزم من إجراءات تشريعية داخلية وإدارية، بما في ذلك طباعة شهادة المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وإرسال نماذج الأختام للأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية لأمانة لجنة المفاوضات التجارية.

٣١- دعت اللجنة البلدان الأعضاء التي لم تقم بعد بالتوقيع أو المصادقة على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، ولاسيما اتفاقية الإطار، وبروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، وقواعد المنشأ، إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

٣٢- رحبت اللجنة بقيام دولة الكويت، بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بتنظيم ندوة حول نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لصالح الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، على أن تعقد بدولة الكويت في الفترة من ١٤ إلى ١٥ مايو/أيار ٢٠١٢.

٣٣- طلبت اللجنة من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة تعزيز جهودها الرامية إلى زيادة وعي الدول الأعضاء، وكذلك التكتلات التجارية الإقليمية المؤلفة من الدول الأعضاء، بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

#### ب) المعارض التجارية الإسلامية

- ٣٤- ترحب اللجنة بالعروض المقدمة من الدول الأعضاء التالية لتنظيم المعارض التجارية القادمة:
- دولة الإمارات العربية المتحدة (المعرض الأول للأغذية الحلال للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي OIC Halal Food Expo -في الفترة من ١٠ إلى ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ ، الشارقة)
  - المملكة المغربية (المعرض الأول للحرف اليدوية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي OIC Handicraft Exhibition -في الفترة من ١١ إلى ١٤ أبريل/نيسان ٢٠١٣ ، الدار البيضاء)
  - جمهورية إيران الإسلامية (المعرض التجاري الرابع عشر للدول الإسلامية Islamic Trade Fair -٢٠١٣ ، طهران)
  - المملكة العربية السعودية (المعرض الأول للأثاث، والديكور والأجهزة الكهربائية المنزلية Fair on Furniture, Decoration and Household Electrical Appliances -في الفترة من ١٢-١٧ مايو/أيار ٢٠١٣ ، بالمدينة المنورة)
- ٣٥- رحبت اللجنة بالعرض المقدم من المملكة العربية السعودية لاستضافة المعرض التجاري السابع عشر للدول الإسلامية في ٢٠١٩.
- ٣٦- دعت اللجنة كافة الدول الأعضاء إلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفاعلة في هذه المعارض.
- ٣٧- طلبت اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة إعداد تقارير سير العمل بصورة منتظمة حول المعارض التجارية والسياحية وغيرها من المعارض المتخصصة بالدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ورفع تلك التقارير إلى دورات الكومسيك، على أن تشمل التقارير تقييمها لهذه المعارض.
- ٣٨- رحبت اللجنة بالعرض المقدم من اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا لمشاركة خبراته في تنظيم المعارض الدولية مع من يهمه الأمر من الدول الأعضاء في إطار برنامج أكاديمية الغرفة.

#### ج) خريطة استرشادية لتعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

- ٣٩- أخذت اللجنة علماً بتقرير المتابعة الخاص بالبرنامج التنفيذي للخريطة الاسترشادية لتعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- ٤٠- طلبت اللجنة من المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي زيادة جهودها الرامية إلى تنفيذ المشروعات والبرامج الواردة في البرنامج التنفيذي، وحثت اللجنة الدول الأعضاء على تقديم الدعم اللازم للمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بغية تنفيذ البرنامج التنفيذي.

٤٤- طبّت اللجنة من الدول الأعضاء مواصلة تزويد المركز الإسلامي لتنمية التجارة بأحدث البيانات المتعلقة بالإحصائيات التجارية.

(يرد تقرير المتابعة الخاص بالبرنامج التنفيذي للخريطة الاسترشادية في المرفق رقم ٩)

**د) المساعدة الفنية المتصلة بمنظمة التجارة العالمية**

٤٥- أعربت اللجنة عن تقديرها للجمهورية التركية، والبنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لتنظيم برامج لبناء القدرات حول القضايا المتصلة بمنظمة التجارة العالمية، لصالح الدول الأعضاء التي لا تزال في مرحلة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٤٦- أهابت اللجنة بالبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة أن يعملا على تضافر جهودهما الرامية إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك للاسهام في انضمام تلك الدول للنظام التجاري المتعدد الأطراف على أساس من الإنصاف والعدالة.

٤٧- دعت اللجنة كذلك البنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى مواصلة تقديم المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

**هـ) أنشطة تمويل التجارة**

٤٨- لاحظت اللجنة مع التقدير الدور الذي تلعبه المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في تعزيز وتشجيع التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

٤٩- كذلك لاحظت اللجنة مع التقدير إعلان المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة عن وضع شروط تنافسية للعمليات التجارية التي تتم تحت مظلتها، بما في ذلك خطوط التمويل.

٤٥- طبّت اللجنة من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وانتeman الصادرات التوسيع في برامج تأمين الاستثمارات التابعة لها في الدول الأعضاء والدول المراقبة، بغية زيادة تدفق الاستثمارات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

٤٦- رحبّت اللجنة بالعرض المقدم من جمهورية إيران الإسلامية لاستضافة مؤتمر تحت عنوان "التعاون فيما بين الوكالات المعنية بانتeman الصادرات بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، في طهران.

(يرد تقرير المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة حول أنشطة تشجيع التجارة في المرفق رقم ١٠)

و) إضفاء الصبغة المؤسسية على معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية

٤٧- رحبّت اللجنة بالنشاط المتزايد لمعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية في مجال تخصصه، وطلبت من الدول الأعضاء المشاركة في نشاطاته مشاركة فاعلة.

٥٠- أخذت اللجنة علماً بالتقارير الصادرة عن الاجتماع الثالث لجمعية العامة، وكذا الاجتماع الرابع لمجلس إدارة معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية في الفترة من ٣ إلى ٥ مايو/أيار ٢٠١٢ ، في إسطنبول، بالجمهورية التركية.

٥١- رحبت اللجنة بالانتهاء من وضع الصيغة النهائية لمعايير معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، وطلبت من أعضائه اتخاذ الإجراءات اللازمة في بلدانهم.

٥٢- رحبت اللجنة بانضمام كل من جمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية جامبيا، وجمهورية الجابون، وجمهورية السنغال إلى عضوية معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية.

٥٣- طلبت اللجنة من معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية تنظيم برنامج لبناء القدرات في مجال وضع المعايير، وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية.

٥٤- طلبت اللجنة من الدول الأعضاء التي لم تتضم بعد إلى عضوية معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية أن تبادر بذلك للاستفادة من الخدمات المقدمة من المعهد.

(يرد التقرير الصادر عن معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية بشأن أنشطته في المرفق رقم (١١) ز) آلية التحكيم

٥٥- دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى إبداء آرائهم حول الدراسة الخاصة بـ "جذور وضع آلية للتحكيم"، والتي قامت بتوزيعها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في موعد أقصاه أغسطس/آب ٢٠١٢ .

#### التعاون في القطاعات ذات الأولوية (البند ٤ من جدول الأعمال)

##### أ) الزراعة

٥٦- أخذت اللجنة علماً بتقرير الاجتماع الثامن لفريق عمل الكومسيك المعنى بالزراعة الذي انعقد في ٨ مايو/أيار ٢٠١٢ ، وطلبت من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي توزيع مسودة إطار التعاون في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي على الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لإبداء آرائهم وطرح تعليقاتهم.

٥٧- طلبت اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك، بالتعاون مع مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية، الانتهاء من إعداد مسودة الإطار بما يعكس تعليقات الدول الأعضاء وآرائهم المرتبطة، وتقديمها إلى الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك من أجل اعتمادها.

٥٨- إذ تذكر اللجنة القرارات المتعلقة بالمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التعاون الإسلامي المعنى بالأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية الذي انعقد في ٢٠١١ ، وناشدت اللجنة الدول الأعضاء بأن تشارك بما لديها من معارف وأفضل ممارسات في مجال الزراعة مع الدول الأعضاء المعنية، بهدف تعزيز التعاون والتضامن في هذا المجال.

٥٩- رحبت اللجنة بالعرض المقدم من جمهورية كازاخستان بإنشاء مكتب للأمن الغذائي تابع لمنظمة التعاون الإسلامي في كازاخستان، وطلبت من فريق الخبراء المعنى - من الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي - إجراء دراسة متعمقة للمهام المكلفة بها المكتب، ووظائفه، وجوانبه المالية، وعمله بالتنسيق مع الجهات والمراكز الإقليمية الأخرى، والدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

٦٠- رحبت اللجنة بمبادرة مركز أنقرة بتنظيم برامج بناء القدرات في مجال الزراعة والأمن الغذائي، بالتعاون مع وزارة الزراعة والغذاء والثروة الحيوانية بالجمهورية التركية، وطلبت من الدول الأعضاء التي لم تجب على استبيان البرامج أن تبادر بذلك.

(يرد تقرير الاجتماع الثامن لفريق عمل الكومسيك المعنى بالزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي في المرفق رقم ١٢)

#### ب) السياحة

٦١- أخذت اللجنة علمًا بالتقرير الصادر عن ورشة العمل الثانية حول "تعاون القطاع الخاص لتنمية السياحة داخل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" التي انعقدت في ١٠-٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ في إزمير بتركيا.

٦٢- رحبت اللجنة بإنشاء منتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك، الذي سيجمع بشكل منتظم ممثلي القطاع الخاص بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

٦٣- حثت اللجنة أعضاء اللجنة التساقية المعنية بالسياحة على المشاركة الفاعلة في الاجتماع الثالث للجنة الذي سينعقد في ١٣-١٢ يونيو/حزيران ٢٠١٢ في طهران.

٦٤- رحبت اللجنة بالعرض الذي تقدمت به الجمهورية التركية لاستضافة الاجتماع الأول لمنتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ في إزمير، وحثت الدول الأعضاء على تشجيع ممثلي القطاع الخاص في قطاع السياحة للمشاركة الفاعلة في هذه المناسبة.

٦٥- رحبت اللجنة كذلك بالعرض المقدم من جمهورية السودان لاستضافة الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في الخرطوم في ٢٠١٢، وكذلك العرض المقدم من جمهورية مصر العربية لتنظيم المعرض الثاني للسياحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ٢٣-٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ في القاهرة.

٦٦- رحبت اللجنة بالعرض المقدم من الجمهورية التركية بأن تشارك خبراتها في مجال السياحة الطيبة مع الدول الأعضاء الأخرى.

(يرد تقرير ورشة العمل الثانية حول تعاون القطاع الخاص لتنمية السياحة فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المرفق رقم ١٣)

#### ج) النقل

٦٧- طلبت اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك الانتهاء من الدراسة التي يجريها حول أساليب عمل فريق العمل المعنى بالنقل وتقديمه إلى الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك.

٦٨- أهابت اللجنة بالدول الأعضاء وكذا المنظمات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تقدم كامل دعمها لتنفيذ وثيقة إزمير، وذلك بإعداد مشروعات التعاون بما يتناسب مع روح هذه الوثيقة.

٦٩- طلبت اللجنة من الدول الأعضاء المشاركة في الندوة والمعرض المقيمين بشأن "بناء السفن"، وتظمها الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في ٣١ أغسطس/آب- ١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ في داكا بجمهورية بنجلاديش.

#### التعاون المالي (البند ٥ من جدول الأعمال)

##### أ) التعاون فيما بين البورصات

٧٠- أخذت اللجنة علماً بما تم إحرازه من تقدّم في إطار منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي، وأيدت إطلاق مؤشر ستاندرد آند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك في الأسبوع الأخير من يونيو/حزيران ٢٠١٢.

٧١- رحّبـتـ اللجنةـ بالـعـرـضـ الـذـيـ قـدـمـتـهـ الجـمـهـوـرـيـةـ التـرـكـيـةـ لـاستـضـافـةـ الـاجـتـمـاعـ السـادـسـ لـمنـتـدـىـ بـورـصـاتـ الدـولـ الـأـعـضـاءـ فـيـ منـظـمةـ التـعـاـنـ الـإـسـلـامـيـ فـيـ ٢٤ـ سـبـتمـبرـ/ـأـيلـولـ ٢٠١٢ـ فـيـ اـسـطـنـبـولـ،ـ وـأـهـابـتـ بـالـدـوـلـ الـأـعـضـاءـ أـنـ تـشـارـكـ فـيـ هـذـاـ الـاجـتـمـاعـ مـشـارـكـةـ فـاعـلـةـ.

٧٢- رحّبـتـ اللجنةـ بالـعـرـضـ الـذـيـ قـدـمـتـهـ مـرـكـزـ أـنـقـرـةـ بـتـنظـيمـ دـورـتـينـ تـدـريـيـتـينـ لـعـاـمـلـيـنـ فـيـ بـورـصـاتـ قـرـغـيـزـسـ坦ـ وـطـاجـيـكـسـtanـ فـيـ ٢٠١٢ـ،ـ وـطـلـبـتـ مـرـكـزـ أـنـقـرـةـ تـنظـيمـ بـرـامـجـ تـدـريـيـةـ مـمـاثـلـةـ لـغـيـرـهـاـ مـنـ الـبـلـدـانـ الـأـعـضـاءـ فـيـ مـنـظـمةـ التـعـاـنـ الـإـسـلـامـيـ.

##### ب) التعاون فيما بين الأجهزة التنظيمية لأسواق المال

٧٣- رحّبـتـ اللجنةـ بـإـنـشـاءـ مـنـتـدـىـ الـكـوـمـسـيـكـ الـمـعـنـيـ بـالـجـهـاتـ التـنـظـيمـيـةـ لـأـسـوـاقـ رـأسـ الـمـالـ،ـ وـنـاشـدـتـ الدـوـلـ الـأـعـضـاءـ بـتـوـسـعـ نـطـاقـ دـعـمـهـاـ لـأـنـشـطـةـ الـمـنـتـدـىـ.

٧٤- رحّبـتـ اللجنةـ كـلـكـ بـالـعـرـضـ الـذـيـ قـدـمـتـهـ الجـمـهـوـرـيـةـ التـرـكـيـةـ لـاستـضـافـةـ الـاجـتـمـاعـ الـأـوـلـ لـمنـتـدـىـ الـكـوـمـسـيـكـ الـمـعـنـيـ بـالـجـهـاتـ التـنـظـيمـيـةـ لـأـسـوـاقـ رـأسـ الـمـالـ فـيـ ٢٤ـ سـبـتمـبرـ/ـأـيلـولـ ٢٠١٢ـ فـيـ اـسـطـنـبـولـ،ـ وـحـثـتـ الدـوـلـ الـأـعـضـاءـ الـمـشـارـكـةـ الـفـاعـلـةـ فـيـ هـذـاـ الـاجـتـمـاعـ.

##### ج) التعاون فيما بين البنوك المركزية

٧٥- أخذت اللجنة علماً بالتصويتات الصادرة عن الاجتماع الحادي عشر للبنوك المركزية والمؤسسات النقدية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي انعقد في ١٤-١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ في ماليزيا.

٧٦- رحّبـتـ اللجنةـ بـتـنظـيمـ الـبـنـكـ الـمـرـكـزـيـ بـالـجـمـهـوـرـيـةـ التـرـكـيـةـ لـلـجـمـاعـ الـثـانـيـ عـشـرـ لـلـبـنـوـكـ الـمـرـكـزـيـ وـالـمـؤـسـسـاتـ الـنـقـدـيـةـ الـتـابـعـةـ لـمـنـظـمةـ التـعـاـنـ الـإـسـلـامـيـ،ـ بـالـتـعـاـنـ مـعـ مـرـكـزـ أـنـقـرـةـ،ـ بـوـصـفـهـ الـأـمـانـةـ الـعـامـةـ لـهـذـهـ الـاجـتـمـاعـاتـ،ـ فـيـ ١٤ـ مـاـيوـ/ـأـيـارـ ٢٠١٢ـ فـيـ اـسـطـنـبـولـ،ـ وـنـاشـدـتـ الـبـلـدـانـ الـأـعـضـاءـ بـالـمـشـارـكـةـ الـفـاعـلـةـ فـيـ هـذـاـ الـاجـتـمـاعـ.

٧٧- رحبت اللجنة كذلك ببرامج التدريب وبناء القدرات التي ينظمها البنك المركزي بالجمهورية التركية ومركز أنقرة، في إطار التعاون - بمختلف أوجهه - فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية للدول الأعضاء، وأهابت بالدول الأعضاء الأخرى أن تتضمن لموازنة هذه الجهد.

(يرد البيان الختامي للجتماع الحادي عشر للبنوك المركزية والمؤسسات النقدية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في المرفق رقم ١٤)

**التعاون فيما بين مؤسسات القطاع الخاص (البند ٦ من جدول الأعمال)**

٧٨- رحبت اللجنة بما قام به اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا من تنظيم لبرامج أكاديمية الغرفة، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية/المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، وأهابت بممثلي القطاع الخاص بالدول الأعضاء أن يشاركون في البرنامج الم قبل مشاركة فاعلة. وناشدت اللجنة الدول الأعضاء المعنية بتنظيم أنشطة مماثلة لبناء القدرات.

٧٩- دعت اللجنة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة إلى زيادة برامجها لبناء القدرات، وللقاءات المهنية التي تجمع بين مؤسسات الأعمال، وكذلك بين قطاع الأعمال والحكومة، بغية تعزيز التعاملات التجارية والاستثمارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

٨٠- أخذت اللجنة علما بما نظمته الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة من برامج تدريب وورش عمل للقطاع الخاص في مجالات إضافة القيمة، والتمويل المتاهي الصغر، وتنمية ريادة المشروعات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٨١- دعت اللجنة الدول الأعضاء بتشجيع القطاع الخاص للمشاركة الفاعلة في الاجتماع الخامس عشر للقطاع الخاص المخطط انعقاده في جمهورية إيران الإسلامية في عام ٢٠١٣.

(يرد نسخة من تقرير الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة عن الأنشطة التي تضطلع بها في المرفق رقم ١٥)

**- تبادل وجهات النظر بشأن "تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل الدول الأعضاء"**

٨٢- رحبت اللجنة بتنظيم ورشة العمل المنعقدة بشأن "تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي"، وذلك من خلال مركز أنقرة، وبالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، ومؤسسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمالزيا في ١٤-١٢ يونيو/حزيران ٢٠١٢ في أنقرة بالجمهورية التركية، وطلبت من الدول الأعضاء المشاركة بفعالية في ذلك الحدث.

٨٣- طلبت اللجنة من الدول الأعضاء إرسال التقارير القطبية الخاصة بهم بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى مكتب تنسيق الكومسيك قبل حلول ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ لتوزيعها على الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك.

- ٨٤- ناشدت اللجنة الهيئات، والغرف، وجمعيات الأعمال والجامعات الحكومية بالدول الأعضاء بزيادة دعمها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لضمان استدامتها وتضافيتها.
- ٨٥- دعت اللجنة الدول الأعضاء، التي ترغب في مشاركة أفضل ممارساتها وخبراتها، إلى إرسال مقترناتها الخاصة بالتعاون الفني ذي الصلة إلى مكتب تنسيق الكومسيك حتى يتم رفعها أمام الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك.
- ٨٦- رحبت اللجنة بعرض المنظمة التركية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بتنظيم برامج لتبادل الخبراء وبناء القدرات في عام ٢٠١٣.
- الموضوعات المقترنة لجذبة تبادل وجهات النظر للدورة التاسعة والعشرين للكومسيك:
- ٨٧- أخذت اللجنة علماً بالموضوعات التالية المقترنة خلال الجلسة الوزارية لتبادل وجهات النظر خلال الدورة التاسعة والعشرين للكومسيك:
- الموضوع الأول: دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية قطاع السياحة بالدول الأعضاء.
- الموضوع الثاني: زيادة تدفقات التمويل الأجنبي المباشر داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- الموضوع الثالث: تعزيز الخدمات المالية الإسلامية بالبلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.
- ٨٨- طلبت اللجنة من مركز أنقرة توزيع استبيانات على الدول الأعضاء بغرض التعرف على آرائهم فيما يتعلق بالموضوعات سابقة الذكر، ورفع تقرير بها أمام الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك.
- التخفيف من حدة الفقر (البند ٧ من جدول الأعمال)
- ١) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا
- ٨٩- رحبت اللجنة بجهود البنك الإسلامي للتنمية نحو تحقيق أهداف صندوق التضامن الإسلامي والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا.
- ٩٠- طلبت اللجنة مجدداً من البلدان الأعضاء التي تعهدت أمام صندوق التضامن الإسلامي أن تلتزماتها، وذلك كي يتمكن من تمويل المزيد من المشروعات في الدول الأعضاء والمجتمعات والأقليات الإسلامية.
- ٩١- حثت اللجنة البنك الإسلامي للتنمية على السعي إلى حشد المزيد من الموارد من مؤسسات مالية مختلفة بغية توفير المزيد من رؤوس الأموال للبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا.
- ٩٢- ناشدت اللجنة الدول الأعضاء، والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بتوفير المساعدة اللازمة لجمهورية مالي من أجل معالجة أزمة الغذاء المستمرة التي تعاني منها.
- (يرجى تقرير بنك التنمية الإسلامي بشأن وضع تنفيذ صندوق التضامن الإسلامي، والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا في المرفق رقم ١٦).

٢) برنامج القطن الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي

٩٣- طلبت اللجنة من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إنتهاء دراستها للمشروعات التي تم تسليمها من أجل الحصول على الدعم المالي.

٩٤- كما طلبت اللجنة كذلك من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تقديم تقارير سير العمل على نحو منتظم إلى اجتماعات الكومسيك بشأن وضع المشروعات الجاري دراسته تمويلها.

٩٥- إذ تذكر بالقرار ذي الصلة للدورة السابعة والعشرين للكومسيك، رحبت اللجنة بمقترن تنظيم منتدى استثماري لمشروعات برنامج القطن التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

٩٦- أخذت اللجنة علماً ببرامج تدريب القطن لمركز أنقرة، وحثت مراكز التميز المعنية بإنتاج القطن على تعزيز تعاونها مع مركز أنقرة فيما يتعلق بتنفيذ تلك البرامج.

٣) البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

٩٧- رحبت اللجنة بجهود مركز أنقرة من أجل تنفيذ البرامج الخاصة بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وطلبت من مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية ببذل الجهود بغية تنفيذ المشروعات المخطط لها وفقاً للبرامج الخاصة بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ورفع تقارير بنتائجها أمام الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك.

٩٨- ناشدت اللجنة الدول الأعضاء بالمشاركة في برنامج بلدية اسطنبول للمدرب الرئيسي، وشبكة منظمة التعاون الإسلامي للسلامة والصحة المهنية والبرنامج الدولي للتدريب العملي للطلاب التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.

٩٩- أخذت اللجنة علماً بجهود مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية في مجال إعداد الإطارات الاستراتيجية لإدارة مخاطر الكوارث بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وطلبت منهم تقديم تقارير سير العمل إلى الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك.

مشروع جدول أعمال الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك (البند ٨ من جدول الأعمال)

١٠٠- قررت اللجنة رفع مشروع جدول الأعمال إلى الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك.  
(ت رد نسخة من مشروع جدول أعمال الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك في المرفق رقم ١٧).

ما يستجد من أعمال

١٠١- طلبت اللجنة من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية/المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار والثمان الصادرات بإنتهاء دراستها الخاصة بالتدفقات النقدية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

والتي تتضمن معلومات عن بيات الاستشار والقوانين واللوائح الحاكمة للاستشار بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ورفعها أمام الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك.

#### شكر وتقدير

١٠٢ - وجهت اللجنة الشكر والتقدير للجهود التي بذلتها الجمهورية التركية، بوصفها البلد المضيف، والدول الأعضاء، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، ومعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية وكافة الأطراف الأخرى الشريكة التي قامت بتنفيذ الأنشطة التي جاء ذكرها في قسم "جلسات الأعمال" الوارد في هذا التقرير.

#### الجلسة الخاتمة

١٠٣ - خلال دورتها الخاتمة التي ترأسها معالي الدكتور أحمد يمان، نائب وكيل وزارة التنمية بالجمهورية التركية، اعتمدت اللجنة التقرير الخاص بها ومرافقاته. وطلبت اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك أن تقوم بتمرير التقرير على الدول الأعضاء، ورفعه أمام الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك.

٤ - اقترح رئيس وفد دولة فلسطين توجيه رسالة شكر إلى فخامة الرئيس عبد الله جول رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك على رسالته القيمة التي بعث بها إلى الاجتماع.

٥ - قرأ معالي السيد حميد أوبيلوبورو، مساعد الأمين العام للشئون الاقتصادية رسالة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي رسالته، أعرب معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو عن خالص تقديره للجمهورية التركية، حكومة وشعباً، لما قدمته من شعور أخوي، وكرم ضيافة وحسن وفادة معهود لكافة الوفود الذين تكروا بحضور الاجتماع. ولما خلص إليه الاجتماع من توصيات، ذكر معالي الأمين العام أن الاجتماع من شأنه أن يرسخ روح الانتماء للبرامج المشتركة بين الدول الأعضاء في الكومسيك.

٦ - قدم رئيس وفد جمهورية مالي بياناً نيابة عن الوفود، أعرب فيه عن سعادته، وعميق امتنانه للجمهورية التركية حكومة وشعباً لحسن الضيافة وكرم الوفادة التي قدموها للوفود خلال فترة إقامتهم في أنقرة. كما تقدم سعادته بالشكر العميق لرئيس الاجتماع، وفريق العمل المعاون للترتيبات الممتازة التي قاما بها في هذا الاجتماع.

٧ - وفي كلمته الخاتمية، أوضح معالي الأستاذ أحمد يمان التقدم الذي تم احرازه في مجالات التعاون بين الدول الأعضاء في الكومسيك، وأعرب عن رغبته في تعزيز هذا التعاون من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة. وأنجزى معالي الأستاذ أحمد يمان الشكر لكافية المشاركين بما في ذلك الدول الأعضاء في المنظمة، والأجهزة التابعة لها لما قدموه من إسهامات ومساعدات قيمة. وفي الختام، تمنى معالي الأستاذ أحمد يمان لكل الوفود رحلة سالمة إلى ديارهم.

(ت رد نسخة من نص الكلمة الخاتمية لمعالي الأستاذ أحمد يمان في المرفق رقم ١٨)

## **المرفقات**



**المرفق**

**(١)**



الأصل: بالإنجليزية

قائمة المشاركين  
في الاجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة  
عن الكومسيك  
(أنقرة، ٩ - ١٠ مايو / أيار ٢٠١١)

**A. MEMBER STATES OF THE OIC**

**REPUBLIC OF CAMEROON**

- H.E. IYA TIDJANI  
Ambassador of Republic of Cameroon in Riyadh
- Mr. BOUBA AOUSSINE  
Sub Director, Ministry of Trade
- Mr. EVANE EVARISTE  
Attache, Prime Minister's Office

**ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN**

- Ms. ZOHREH BAHREHBAR  
Division Chief, Grants and Credit Facilities, Office for Loans, International Organizations and Institutions, Organization for Investment, Ministry of Finance
- Ms. MAHSA ZIAEDDINI  
Expert, Office for Loans, International Organizations and Institutions, Organization for Investment, Ministry of Economic Affairs and Finance

**REPUBLIC OF KAZAKHSTAN**

- Mr. MUSLIM UMURAYEV  
Vice Minister, Ministry of Agriculture
- Ms. MALIKA BILYASHEVA  
Head of Division, Nonfinancial Support
- Mr. BAKHYT BATYRSHAYEV  
Permanent Representative of Kazakhstan to the OIC
- Ms. ARMAN BAYSUANOV  
Representative of the Permanent Mission of Kazakhstan to the OIC
- Ms. ZARINA KALIASKAROVA  
Chief Expert of the Ministry of Transport and Communications

- Ms. DINARA IZANOVA  
Counselor of the Embassy of the Republic of Kazakhstan
- Mr. ALMAZ AZHIBAYEV  
Attache of the Embassy of the Republic of Kazakhstan

### **STATE OF KUWAIT**

- Mr. ISHAQ ABDULKARIM  
Director of International Economic Co-operation Department, Ministry of Finance
- Mr. SAAD AL-RASHEDI  
Head of OIC Affairs Division,, Ministry of Finance
- Mr. SALEM AL-BATHER  
Economic Researcher, Ministry of Finance
- Mr. TAREQ AL-KHASHRAM  
Third Secretary of the Embassy of the State of Kuwait
- Mr. RASHED AL-OUWAIHAN AL-ANZI  
Third Secretary in the Ministry of Foreign Affairs of the State of Kuwait

### **REPUBLIC OF MALI**

- H.E. MOHAMED MAHMOUD BEN LABAT  
Ambassador of Republic of Mali to Saudi Arabia and OIC
- Mr. OUSMANE DIAKITE  
Consul General of Republic of Mali in Jeddah
- Mr. MOUSSA ALIOU KONE  
Counselor of Republic of Mali in Riyadh
- Mr. HÜSEYİN BAŞARAN  
Honorary Consul of Republic of Mali in Ankara

### **ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN**

- Mr. ATIQ-UR REHMAN  
Deputy Secretary (Foreign Trade Wing-III) of Ministry of Commerce
- H.E. MUHAMMAD HAROON SHAUKAT  
Ambassador of Islamic Republic of Pakistan to Turkey

- Mr. MOIN UL HAQUE  
Deputy Head of Mission, Embassy of Pakistan in Ankara
- Mr. SAAD AHMAD WARRAICH  
Second Secretary, Embassy of Pakistan in Ankara

#### **STATE OF PALESTINE**

- Mr. RAFAT RAYYAN  
Director, Ministry of National Economy

#### **STATE OF QATAR**

- Mr. AHMED MOHAMMED AL-MARZUKI  
Head of Department of Regional and International Organizations,  
Ministry of Business and Trade
- Mr. HASAN ABDULLAH AL-MOHANNADI  
Senior Specialist for International Cooperation,  
Ministry of Business and Trade

#### **KINGDOM OF SAUDI ARABIA**

- Mr. ABDULLAH BIN ABDULWAHAB AL-NAFISAH  
Director General, Ministry of Commerce and Industry
- Mr. NASSER MOHAMMED AL-MUTLAQ  
Economic Researcher, Ministry of Finance
- Mr. HAMDAN ALBAGMI AYED  
Economist, Ministry of Commerce and Industry
- Mr. HUSSAIN BIN EED AL-RASHEED  
Economist, Ministry of Commerce and Industry

#### **REPUBLIC OF TURKEY**

- H.E. Dr. CEVDET YILMAZ  
Minister of Development
- Mr. MEHMET CEYLAN  
Deputy Minister of Development
- Mr. AHMET YAMAN  
Deputy Undersecretary, Ministry of Development

- Mr. SALİH MUTLU ŞEN  
Consul General of Turkey to Jeddah
- Mr. İSMAİL SEFA YÜCEER  
Head of Department, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. MUSTAFA SEPETÇİ  
Head of Department, Ministry of Customs and Trade
- Ms. DENİZ BERBER  
Head of Department, Ministry of Food, Agriculture and Livestock
- Mr. SANCAR SEFER SÜER  
Head of Department, Turkish Union of Chambers and Commodity Exchanges (TOOB)
- Ms. TAMAY ÖZSOY  
Head of Department, Turkish Patent Institute
- Mr. SIDDIK KAYA  
Head of Department, Ministry of Customs and Trade
- Dr. İSA ÖZKAN  
Acting Head of Department, Ministry of Food, Agriculture and Livestock
- Dr. ERALP POLAT  
Manager, İstanbul Stock Exchange Chamber (İMKB)
- Mr. H. EGEMEN KILIÇ  
Manager, Export Credit Bank of Turkey
- Ms. LERZAN KAYIHAN ÜNAL  
Acting Director of International Relations, The Turkish Competition Authority
- Mr. ADNAN HORAN  
Coordinator, Ministry of Food, Agriculture and Livestock
- Ms. DENİZ YALÇIN  
Acting Manager, Turkish Union of Chambers and Commodity Exchanges (TOBB)
- Mr. YÜKSEL KAYA  
Chief Expert, The Turkish Competition Authority
- Ms. SEÇİL SAYIN GÜNDÜZ  
Chief Expert, Capital Markets Board of Turkey (SPK)
- Ms. HÜLYA ÖRS  
Expert, Ministry of Development

- Mr. KADİR YAVUZ ÖZBAY  
Expert, Turkish Patent Institute
- Ms. AYŞEGÜL DEMİR  
Expert, Ministry of Economy
- Mr. MURAT ÇİTİLGÜLÜ  
Expert, Ministry of Economy
- Mr. ETKİN ÖZEN  
Expert, Central Bank of the Republic of Turkey
- Ms. NEVAL AYAS  
Expert, Ministry of Culture and Tourism
- Ms. FATMA GÜLİN ÖZYİĞİT  
Expert, Ministry of Culture and Tourism
- Mr. ERTUĞRUL NAZLI  
Expert, Small and Medium Enterprises Development Organization (KOSGEB)
- Mr. M.GÖRKEM GÜRBÜZ  
Expert, Small and Medium Enterprises Development Organization (KOSGEB)
- Mr. YASİN EKMEN  
Expert, Turkish Union of Chambers and Commodity Exchanges (TOBB)
- Ms. MEHTAP ATAカン ÖZKAN  
Expert, Ministry of Customs and Trade
- Ms. AYŞE ÖZCAN  
Expert, Turkish International Cooperation and Development Agency (TİKA)
- Ms. GÜL ELÇİN POLAT  
Expert, Ministry of Science, Industry and Technology
- Ms. HÜMEYRA COŞAR  
Expert, Turkish Standards Institutions (TSE)
- Mr. KADİR BURAK YETKİN  
Expert, Turkish Standards Institutions (TSE)
- Ms. GÖKÇE DEMİRDERE  
Expert, Undersecretariat of Treasury
- Mr. AYHAN BARAN  
Engineer, Ministry of Food, Agriculture and Livestock

- Ms. H. BANU ŞENER  
Engineer, Ministry of Customs and Trade
- Mr. ALİ RIZA KARAGÖZ  
Engineer, Ministry of Science, Industry and Technology
- Mr. SEDAT GÜNEYPARLAK  
Teacher, General Directorate of Vocational Education
- Ms. ASLI TAŞMAZ  
Assistant Expert, Ministry of Development
- Mr. MURAT ERDEM  
Attache, Ministry of Foreign Affairs
- Mr. SALİH ERDEMÇİ  
Assistant Expert, Ministry of Transportation, Maritime Affairs and Communication
- Mr. CAN BEKER  
Assistant Expert, Export Credit Bank of Turkey
- Mr. ŞEHLA ALİ HASAN  
Assistant Expert, Turkish Union of Chambers and Commodity Exchanges (TOBB)
- Mr. UFUK KADİR ERGİN  
Assistant Expert, Turkish Union of Chambers and Commodity Exchanges (TOBB)
- Mr. ŞENOL SANCAK  
Assistant Expert, Ministry of Customs and Trade

#### **REPUBLIC OF SENEGAL**

- Mr. MOUSTAPHA SOKHNA DIOP  
Minister Counselor, Embassy of Republic of Senegal, Ankara

#### **B. OBSERVER**

#### **REPUBLIC OF IRAQ**

- Mr. FARAJ MOHAMMED ABDULLAH  
Head of Section of Regional Organizations
- Mr. NAZIM HASAN ABBAS  
Iraqi Commercial in Ankara

## MALAYSIA

- Ms. MAZITA MARZUKI  
Principal Assistant Secretary, Ministry of Foreign Affairs
- Ms. NURYANTE BINTI MOHD YAZID  
Minister Counselor, Embassy of Malaysia, Ankara

## C. THE OIC GENERAL SECRETARIAT

- H. E. Amb. HAMEED A. OPELOYERU  
Assistant Secretary for Economic Affairs
- H. E. Amb. NABIKA DIALLO  
Advisor to the Secretary General
- H.E. Amb. VEFAHAN OCAK  
Director General of the Cabinet and Chief Advisor to SG
- Mr. GHOLAM HOSSEIN DARZI  
Director, Department of Economic Affairs
- Mr. ABDUNUR MUHD SEKINDI  
Professional Officer in Cabinet of SG.

## D. OIC SUBSIDIARY ORGANS

### STATISTICAL, ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH AND TRAINING CENTRE FOR ISLAMIC COUNTRIES (SESRIC)

- Dr. SAVAŞ ALPAY  
Director General
- Mr. NABIL DABOUR  
Director of Research Department
- Dr. JIAN MARDUKHI  
Senior Researcher
- Dr. KENAN BAĞCI  
Researcher

### ISLAMIC CENTRE FOR DEVELOPMENT OF TRADE (ICDT)

- Mr. EL HASSANE HZAINE  
Director General of ICDT
- Mr. AMADOU CIRE SALL  
Director of Studies and Training Department

**ISLAMIC UNIVERSITY OF TECHNOLOGY (IUT)**

- Prof. Dr. IMTIAZ HOSSAIN  
Chancellor of a University

**E. SPECIALIZED ORGANS OF THE OIC**

**ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (IDB) GROUP**

- Mr. ABDUL BASIT RASHEED JAM  
Cooperation Specialist
- Mr. MOHAMED IQBAL AZAD  
Adviser to CEO (ITFC)

**F. AFFILIATED ORGANS OF THE OIC**

**ISLAMIC CHAMBER OF COMMERCE, INDUSTRY AND AGRICULTURE (ICCIA)**

- Ms. ATTIIYA NAWAZISH ALI KHAN  
Assistant Secretary General

**G. OTHER INTERNATIONAL INSTITUTIONS**

**THE STANDARDS AND METROLOGY INSTITUTE FOR ISLAMIC COUNTRIES (SMIIC)**

- Mr. HALUK DAĞ  
Interim Secretary General of SMIIC

**UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION (UNIDO)  
CENTRE FOR REGIONAL COOPERATION IN TURKEY**

- Mr. SÜLEYMEN YILMAZ  
UNIDO Director in Turkey

**H. COMCEC COORDINATION OFFICE**

- Mr. MEHMET METİN EKER  
Director General,  
Head of COMCEC Coordination Office
- Mr. EBUBEKİR MEMİŞ  
Head of Department

- Mr. SELÇUK KOÇ  
Head of Department
- Mr. MUSTAFA TEKİN  
Head of Department
- Mr. METİN GENÇKOL  
Expert, Drafting
- Mr. MURAT DELİÇAY  
Expert, Drafting
- Mr. GÖKTEN DAMAR  
Expert, Drafting
- Ms. AYTEN KAÇAR  
Expert, Press Relations
- Mr. ORHAN ÖZTAŞKIN  
Protocol Relations and Press Relations
- Dr. NAZIM GÜMÜŞ  
Protocol Relations
- Mr. KAĞAN AKDOĞAN  
Assistant Expert, Drafting
- Ms. AYLİN ŞENOL GÜN  
Assistant Expert, Drafting
- Mr. MEHMET FİDAN  
Assistant Expert, Drafting
- Mr. EMRAH HATUNOĞLU  
Expert, Drafting
- Ms. MÜKERREM ÖZKILIÇ  
Coordinator of Registration Office
- Ms. BİGE HAMURDAN  
Coordinator of Registration Office
- Mr. KEMAL ARSLAN  
Coordinator of Meeting Rooms
- Ms. SEHER KURUGÜL  
Coordinator of Documentation Center
- Ms. GÜL SAYIN  
Assistant Coordinator of Documentation Center

- Ms. EMİNE DEMİREL  
Assistant Coordinator of Documentation Center
- Mr. ERCAN İBİK  
Assistant Coordinator of Transport Relations
- Ms. Z. LEYLA AŞK  
Social Program
- Ms. NAZİFE GÜLGEN  
Social Program
- Ms. BİLGE GÜLLÜ  
Executive Secretary
- Mr. SEYFİ UYANIK  
Press Relations

**I. DEPARTMENT OF SUPPORT SERVICES OF MINISTRY OF DEVELOPMENT**

- Mr. NURETTİN AYDIN  
Head of Section
  - Mr. MEVLÜT YAŞAR  
Coordinator of Transport Relations
  - Mr. MEHMET ÖCAL  
Coordinator of Accommodation
  - Mr. CAFER ERDOĞAN  
Stock Coordinator
- -----

## **المرفق (٢)**



الأصل: بالتركية

رسالة فخامة الرئيس عبد الله جول،  
رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك،  
أمام الاجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك  
(أنقرة، ٩ مايو/أيار ٢٠١٢)

السيد الرئيس،  
السادة الموقرون أعضاء لجنة المتابعة،

إنه لمن دواعي سروري أن أحظى باستضافكم، أيها المندوبون الموقرون المشاركون في الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي.  
وعلى أمل أن يقدم هذا الاجتماع، الذي سيشهد المناقشات فيما بينكم من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بيننا، خطوات ملموسة تهدف إلى دعم الرفاهة في بلداننا.

**المندوبون الموقرون**،

نحن نشهد تحولاً تاريخياً في منطقتنا تميزه النداءات والدعوات المطالبة بالحقوق، والعدالة، والديمقراطية، وله انعكاساته على النطاق العالمي. وإنني لعلى يقين أن عملية التغيير والتتحول هذه ستsem في إرساء السلام، والأمن، وتحقيق الاستقرار، والرفاهة في منطقتنا. وأعتقد أننا، بوصفنا دولاً إسلامية، نحتاج إلى إدارة هذه العملية التاريخية من خلال التضامن والتعاون القائمين على الشرعية الديمقراطية والتواافق الاجتماعي.

**الضيف الكرام**،

إن الإيقاع اللاهث لحركة الشعوب، والمعلومات، ورأس المال، والسلع حول العالم يدفع في طريقه عجلة التاريخ.  
وقد أنت العولمة، ضمن ما جاءت به، بتغيير في موازين القوى بين القارات والدول.

إن العولمة التي تحمل بين طياتها تحديات ومخاطر شديدة، تطرح في الوقت ذاته فرصاً عظيمة. ولا سبيل إلى الانفصال بالفرص التي تقدمها العولمة، وتخفيف المخاطر المرتبطة بها إلا من خلال الإسراع بحركة الشعوب، والمعلومات، ورأس المال، والسلع، وزيادة التجارة والاستثمارات المشتركة بين بلداننا. ونتيجة للترابط الذي تخلق العولمة، فإن التعاون متعدد الأطراف أصبح الآن ضرورة حتمية أكثر من أي وقت مضى.

في هذا الصدد، تعد الكومسيك، بما تتمتع به من إمكانات لتعزيز ثقافة التضامن والتعاون، وقدرة على الوصول إلى لغة مشتركة وتحقيق التفاهم بين الدول، أداة استراتيجية لتحويل التهديدات الدولية والإقليمية إلى فرص. وتقدم

الكومسيك، التي جمعت بشكل دوري على مدى السنوات الثمانية والعشرين الماضية بين دول تفاوت مستويات التنمية لديها، فرصة للدول الأعضاء لتبادل خبراتها التنموية فيما بينها. ومن خلال تعزيز التعاون في إطار الكومسيك، يمكننا أن ننفذ الدول الأعضاء من أن تصبح العناصر السلبية في عملية العولمة، وأن ترتفع بها إلى مراكز تستحقها في الحكومة العالمية لتصبح عناصر فاعلة تدير العملية.

إنني أتابع عن كثب أنشطة الكومسيك التي أحظى بشرف رئاستها. وأعتبر الجهد الذي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تعزيز التعاون واحدة جدأ. وأود أن أؤكد من جديد على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد من أجل تحقيق ما نصبو إليه.

والآن، أود استرعوني كريم انتباهم إلى بعض المساعي الهاامة للتعاون والمدرجة على جدول أعمال الكومسيك.

#### المندوبون المؤقرن،

كما تعلمون، فإن نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وهو من أهم مشروعات الكومسيك، سيعمل على إتاحة حرية نقل السلع عبر حدود بلادنا. وإنه ليسعنيني أبداً أن أخبركم بأن الأساس القانوني لنظام الأفضليات التجارية قد تم استكماله، وحان الوقت للانتهاء من إجراءات التنفيذ. وإنني أتابع هذه المسألة متابعة وثيقة. وقد أرسلت مؤخراً خطابات إلى نظرائي في الدول المعنية، لأكرر دعوتي للانتهاء من إجراءات التنفيذ بشكل عاجل. وإنني لعلى يقين أن نظام الأفضليات التجارية، في ظل الجهد المتزايد التي تبذلها الدول الأعضاء، سيدخل حيز التنفيذ في القريب العاجل.

#### الضيوف الكرام،

يلعب قطاع الزراعة دوراً حيوياً في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية الريفية، والتخفيف من حدة الفقر. وإنه لمن دواعي سروري أن الجهود التي تبذلها في مجال الزراعة، وهو أحد القطاعات ذات الأولوية على جدول أعمال الكومسيك، قد تزدادت خلال السنوات الأخيرة. وإنه ليحديوني الأمل أن تقدم هذه المساعي حلولاً في العديد من المجالات التي نعاني فيها من بعض أوجه القصور، مثل تعزيز الإنتاجية الزراعية، وتحديث عمليات الإنتاج، وتسهيل وصول المنتجات الزراعية إلى السوق. وإنني لأؤمن بأن قطاع السياحة، الذي يشهد نمواً سريعاً، وتزداد قدرته التنافسية حول العالم، لا تقتصر مساهمه على الإضافة للناتج القومي والتوظيف فحسب، وإنما يمثل أداة هامة للتقارب بين الشعوب التي تشارك في التاريخ والقيم الثقافية. وإنه لمن دواعي سروري أن أرى السفر بين بلدان المنظمة يتم بشكل أكثر يسر، والتفاعل الثقافي بين شعوبنا قد زاد بفضل عدد من الخطوات الملحوظة مثل زيادة عدد اتفاقيات الإعفاء من التأشيرات بين الدول الأعضاء.

بعد قطاع السياحة أحد المجالات الرائدة التي يمكن أن تستفيد فيها من حيوية القطاع الخاص. وإنني لأؤمن أن آليات التعاون وال الحوار، التي سيتم تطويرها مع القطاع الخاص في هذا المجال من مجالات التعاون ذات الأولوية، ستؤدي إلى الارتقاء بجودة الخدمات السياحية وتعزيز القدرة التنافسية التي تتمتع بها بلادنا في سوق السياحة العالمي.

إن الزيادة التي شهدتها مؤخراً الأنشطة التي تستهدف القطاع الخاص في إطار التعاون السياحي تحت مظلة الكومسيك تبعث فينا الأمل. في هذا الصدد، يجب أن أعرب عن سعادتي البالغة بتأسيس منتدى السياحة للفضاء الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك، في شهر ديسمبر/ تشرين الأول الماضي في إزمير. وإنني لعلى يقين بأن إثراء جدول أعمال منتدى السياحة من خلال مشروعات ملموسة، سيؤدي بالمنتدى إلى تعزيز الحوار والتعاون بين ممثلي القطاع الخاص، وتسهيل المحادثات حول فرص الأعمال والاستثمار؛ وبذلك سيسمح المنتدى بشكل كبير في زيادة نصيب بلادنا من سوق السياحة العالمي. وإنني أطلب منكم، أيها المندوبيون المؤقرنون، أن تقوموا بتشجيع ممثلي القطاع الخاص في قطاع السياحة في بلدانكم على تقديم مساهمات فعالة في أنشطة هذا المنتدى.

يحظى قطاع النقل، أحد القطاعات الأخرى ذات الألوية، بمكانة بالغة الأهمية حيث ي العمل على تسهيل حرية حركة الأفراد والسلع بين بلدان المنظمة، وتعزيز السياحة والتجارة، وكذلك دمج البلدان الأعضاء بالمنظمة في الاقتصاد العالمي. وإنني أتمنى أن نساعر بتنفيذ الوثيقة الإطارية للتعاون في مجال النقل التي تم اعتمادها العام الماضي، حيث بدأت البلدان الأعضاء في تقبلها بشكل أكبر.

#### المندوبيون المؤقرنون،

إنني أتابع عن كثب أيضاً أنشطة التعاون المالي مثل منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي، ومنتدي منظمي أسواق المال بالدول الأعضاء بالكومسيك، واجتماعات البنوك المركزية والمؤسسات النقدية بالدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وإنني لعلى يقين بأن هذه المساعي ستساعد على الحد من العقبات التي تواجه حركة رأس المال بين البلدان الأعضاء، كما ستساعد على زيادة الاستثمارات، وتنوع المنتجات المالية، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على الأموال. بالإضافة إلى ذلك، فإنني أؤمن بأن هذه المساعي ستسمح إسهاماً كبيراً في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

ويصفني رئيساً للكومسيك، أود أن أعرب عن فخرني برؤية مسامعي التعاون المالي قد بدأت تؤتي ثمارها. ومن أكثر الأمثلة وضوحاً إطلاق مؤشر ستاندارد آند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/ الكومسيك بوصفه نتيجة للجهود المبذولة من قبل منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي. وأعتقد أن التقدم الذي تم تحقيقه في هذا المجال يعد إلهاماً لنا ننتبه في مسامعي التعاون بينما في المجالات الأخرى.

#### المندوبيون المؤقرنون،

أود أن أؤكد من جديد على حاجتنا إلى تعزيز دور القطاع الخاص، في أنشطة الكومسيك، باعتباره محركاً للتنمية. وإنني لأؤمن أن المعارض واجتماعات القطاع الخاص التي تُنظم تحت رعاية الكومسيك تساعده الشركات في الدول الأعضاء على التعرف على بعضها البعض، وتقديم إسهامات عظيمة لتحقيق النمو في حجم التجارة لديها. وأعتقد أن هذه الأنشطة يجب أن تستمر وأن يتم إثراوها في المستقبل.

وأيني أرى اختيار "تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" موضوعاً لجلسة تبادل وجهات النظر في الكومسيك اختياراً صائباً. وفي هذا الصدد، فإنني أؤمن أن ورشة العمل التحضيرية حول هذا الموضوع، المقرر عقدها في أنقرة في شهر يونيو / حزيران ستخرج بتصيات قيمة لرفع القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء.

السيد الرئيس،  
المندوبون الموقرون،

قبل أن أختتم كلمتي، أتمنى أن يأتي الاجتماع الثامن والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك، الذي تجتمعون هنا من أجله، بثمار تخدم المصالح المشتركة للدول الأعضاء.

وإذ تجول هذه الأفكار في خاطري، أود أن أعرب عن خالص تحياتي لجميع المشاركين وأتمنى أن تكلل كافة مساعيكم بالنجاح والتوفيق.

**المرفق  
(٣)**



الأصل: بالتركية

الكلمة الافتتاحية لمعالي الدكتور جودت يلماز  
وزير التنمية  
بالمملكة التركية  
الاجتماع الثامن والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك  
(أنقرة، ٩ مايو/أيار ٢٠١٤)

سعادة الأمين العام،

أصحاب السعادة أعضاء لجنة المتابعة،

السادة الضيوف الموقرلون،

أبدأ كلمتي هذه معربا لكم عن مدى سروري بلقائكم واستضافتكم مجدداً بمناسبة انعقاد الاجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك، وأرجو لكم جميعاً في أنقرة.

لعلمكم تدركون جميعاً أننا في المجتمعات لجنة متابعة الكومسيك، نقوم برصد ما تؤديه من قرارات صدرت أثناء الدورات السابقة للكومسيك، وتقرير بنود جدول أعمال الدورة التالية. لذلك تتضطلع لجنة المتابعة بمهمة محورية قائمة على تنمية التعاون بين بلداننا الشقيقة.

ونحن، أعضاء اللجنة، نرى ضرورة تعديل جدول أعمال الكومسيك في ضوء تحديد المشكلات التي اعترضت عملية تنفيذ القرارات الصادرة في المجتمعات السابقة، وفي ظل المستجدات التي يشهدها الاقتصاد العالمي. في هذا المقام، أتوقع من أعضاء لجنة المتابعة الكرام تعديل مشاركتهم ودعمهم لما يمثله ذلك من دور بالغ الأهمية. وأود في هذه المناسبة أن أرجو الشكر إلى كل ممثلي الدول الأعضاء لما أسهموا به من جهود من أجل إدارة ناجحة لاجتماع لجنة المتابعة، وأدعوه أن يسدد الله خططكم.

الضيوف الكرام،

عندما اجتمعنا في نفس هذا الوقت من العام المنصرم، لاحظنا تعافياً في الاقتصاد العالمي، ورغم ارتفاع خطايا فإنه كان يحمل في طياته آفاقاً واعدة. ومنذ مطلع النصف الثاني من السنة الماضية، تعرضنا لسلسلة مطردة من المخاطر والشكوك التي ارتفع مقياسها مجدداً، ولاحظنا من مراجعة توقعات النمو تراجعاً في مؤشراته. ولا تزال الجهود جارية لمحابية المشكلات الهيكيلية للأقتصادات المتقدمة، وكذا أزمة المصادر والديون في منطقة اليورو تحديداً. غير أنه من المتوقع أن تؤدي التدابير الاحترازية للتغلب على هذه المشكلات إلى النيل من فرص نجاح النمو التصدير الأجل، ومن أمثلة تلك التدابير سحب الرافعة المالية عن البنوك، والعمل على التوحيد المالي. فلا تزال مخاطر الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية تتعرض بالنمو، على الرغم من أن القرارات الأخيرة

لاستعادة الثقة في الأسواق المالية، والحلول المطروحة لأزمة الديون في منطقة اليورو، قد حالت دون حدوث تراجع حاد في الاقتصاد العالمي. ووجه آخر من أوجه المشكلة هو التوقعات بثبات النسب المرتفعة في معدلات البطالة وضعف الطلب الأجنبي عليها، لاسيما في منطقة اليورو والبلدان المتقدمة.

وقد استطلاعات صندوق النقد الدولي، فإن الاقتصاد العالمي، الذي أحرز تقدماً بنسبة ٤٪ في العام الماضي، من المتوقع أن يتراجع نسبته إلى ٣,٥٪ هذا العام. هذا التدهور الذي أصاب اقتصاد الدول المتقدمة يضر باقتصادات الدول النامية والصاعدة على السواء. فانكماش الطلب الأجنبي وتذبذب تدفقات رأس المال لهما أثر سلبي على أنشطة التصدير والاستثمار والتوفقات الوافدة من رأس المال الأجنبي. ونتيجة لتباطؤ النمو في البلدان النامية بنسبة ١٪ مقارنة بقيمتها في العام الماضي، من المتوقع أن يقارب معدل النمو ٥٪ في هذا العام.

على الجانب الآخر، ارتفعت أسعار النفط رغم توقف النمو المقرر إحرازه في الاقتصاد العالمي. كما أدت الآثار الناجمة عن التطورات الأخيرة في منطقتنا إلى زيادة في الأنشطة الخاصة بقطاع التوريد، وإلى ارتفاع مطرد في أسعار النفط لتربو مرة أخرى على ١٢٠ دولار. من هنا، فإن الزيادة في أسعار النفط وما يستتبعها من تقلبات في هذا المسار الاقتصادي تشكل بيئة مواتية لاستمرار المخاطر والشكوك التي تنذر بالباطل في الاقتصاد العالمي.

وأجاءت توقعات التجارة العالمية متوقعة مع إطار تلك الصورة الكلية للاقتصاد؛ فكان النمو في عام ٢٠١١ بنسبة ٥٪، ومن المتوقع أن يواصل حجم التجارة العالمية تراجعه في عام ٢٠١٢ حيث لن تتعدى نسبة النمو ٣,٧٪. وفي ظل معدل نمو التجارة العالمية الذي قدرت نسبته عند ٤,٤٪ في السنوات العشرين الماضية، يتجلّي الركود الذي نمر به حالياً بكل أبعاده.

في ضوء هذه البيانات الدالة على بقاء المخاطر والشكوك في الفترة المقبلة رغم التعافي النسبي، فإن أهمية ترسیخ التعاون بين بلداننا ترسیخاً أقوى وأكثر استدامة تتضح بصورة لا تدع مجالاً للشك. وأننا مؤمن بقدرتنا على مجابهة مشكلاتنا، وذلك بالتفاهمات المشتركة والتنسيق بين سياساتنا وتبادل الدراسة الفنية والخبرة في سائر المجالات.

أصحاب السعادة أعضاء لجنة المتابعة،  
السادة الضيوف الموقرون،

في عام ٢٠١٠، حيث كانت آثار الأزمة الاقتصادية ملموسة نسبياً، لم نتمكن من العودة إلى المستويات التي سبقتها على الرغم من التعافي الملحوظ لأنشطة التجارة الخارجية فيما بين بلداننا. وتنقص حجم التصدير إلى ١,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، ليبلغ ١,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، على حين شهد زيادة في عام ٢٠١٠ وصل حجمها ١,٦ مليار دولار بنسبة ٢٩٪. والسبب وراء هذه الزيادة كان ارتفاع أسعار السلع. وبلغ الفائض الكلي من التجارة الخارجية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ١٨٠ مليار دولار، بما لا يجاوز نصف مستوى السابق على وقوع الأزمة الاقتصادية.

وصل مستوى التجارة البينية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قبل وقوع الأزمة ٢٧٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠، وهو ما يمثل زيادة في حصتها من ١٦,٦٪ إلى ١٧٪. ولا يتجاوز عدد الدول التي تشكل حوالي ٧٠٪ من التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي العشر دول. والسبيل لرفع حجم التجارة بين بلداننا، بنسبة ٢٠٪ فما فوقها، يمكن في ضمان هيكل تجاري أكثر توازناً واستدامةً، ذلك من خلال تنوع البصائر والدول المصدرة على حد سواء.

كما تعرفون جميعاً، هناك عدد ضخم من المشروعات والأنشطة داخل كيان الكومسيك تهدف إلى تعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن بين تلك المشروعات والأنشطة التي تأتي بلا شك على صدر القائمة "نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وقد تم التصديق على ثلاثة اتفاقيات تشكل هذا النظام واستوفت العدد اللازم من الدول الأعضاء لدخولها حيز النفاذ. ومن ثم، أكملنا بناء الأساس القانوني لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وما علينا الآن إلا استكمال بعض الإجراءات المحددة، وتفعيل هذا المشروع المرموق للكومسيك في أقرب وقت ممكن. في هذا المقام، أدعو الدول الأعضاء التي صادقت على خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) بتقديم قوائم الامتيازات إلىأمانة لجنة المفاوضات التجارية في القريب العاجل. وأنوّجه بخالص الشكر إلى بإنجلترا لتقديمها القائمة إلى الأمانة في الأسابيع الماضية. كما أدعوه في هذه المناسبة الدول التي لم توقع أو تصادق بعد على الاتفاقيات بأن تبادر إلى ذلك على الفور. وإنني لعلى ثقة أن مشروع نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سوف يرسى قاعدة متينة للتعاون بين بلداننا، تجنبهم الشكوك والمخاطر التي من المحتمل أن يتعرض لها الاقتصاد العالمي في الفترة المقبلة.

كما أود أن أوجه عزيزتكم إلى ما تم إنجازه من أنشطة في إطار خارطة الطريق والبرنامج التنفيذي، بغية تعزيز التجارة بين بلداننا. وأعتقد أن الأنشطة المنفذة في إطار بنود مثل: تسهيل التجارة، والتمويل التجاري، والتعزيز التجاري، وبناء القدرات، وتطوير السلع الاستراتيجية - تلك الأنشطة سوف تسهم في مضاعفة الحجم التجاري وتعزيز التجارة فيما بين بلداننا. وأدعوه جميع الدول أن تدعم هذه الأنشطة دعماً فاعلاً.

#### أصحاب السعادة أعضاء لجنة المتابعة،

إن جميع الأنشطة والمساعي التي نضطلع بها لتعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تهدف بالفعل إلى إفصاح المجال أمام القطاع الخاص، الذي يمثل الفاعل الرئيسي في هذا المضمار. لذا من الضروري فتح قنوات راسخة للحوار بين منبر الكومسيك والقطاع الخاص، بغية حل المشكلات التي يواجهها ممثلو القطاع الخاص على أرض الواقع. وأعتقد في هذا السياق أن المنابر القائمة بين حكومات الدول، لاسيما الكومسيك، يجب إثراوها بالأنشطة الفرعية، مثل الاجتماعات بين ممثلي القطاع الخاص، ومنتديات الأعمال، ومعارض قطاعات الأعمال المختلفة، وهو ما يؤكد على ضرورة تشجيع المشاركة في أنشطة القطاع الخاص.

ولعلم تذكرون جميعاً أننا قد حددنا "تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء" موضوعاً لجلسة تبادل الآراء الوزارية المقرر عقدها خلال الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك. وسوف نعقد حلقة عمل في إنقرة في الشهر المقبل حول هذا الموضوع. وكما تعرفون جميعاً أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها إسهامات ضخمة في رفع إجمالي الناتج المحلي والنمو الاقتصادي وفرص العمل في بلداننا. مع ذلك، يشكل عدم استقرار الاقتصادات الكبرى، وضعف البنية الأساسية، وبيئة الأعمال غير المواتية، والقصور في المهارات الإدارية، ومشكلات التمويل - تلك العوامل تشكل عائقاً خطيراً يحول دون نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وستكون لدينا فرصة مناقشة هذه المشكلات وطرح الحلول في أثناء انعقاد دورة الكومسيك القادمة.

إننا نواصل مسيرة التقدم لتعزيز التعاون بيننا في المجالات ذات الأولية؛ وهي الزراعة والسياحة والنقل. فكلنا ندرك المشكلات التي تواجهنا، مثل النهوض بمستوى الكفاءة في الزراعة، وتحديث عمليات الإنتاج، وتيسير وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق. ونحن ماضون في جهودنا الرامية إلى توطيد أواصر التعاون في مجالات الزراعة، وتنمية الريف، والأمن الغذائي في إطار فريق عمل الكومسيك، الذي أثق أنا وأنت باستكمال الجهود المبذولة فيه، سترسي قاعدة راسخة للتعاون فيما بيننا في هذا الميدان.

وارحب بالإجراءات التي اتخذت لتشييط التعاون في قطاع السياحة الذي يشهد نمواً متسارعاً. ولسوف يحسن الحوار والتعاون مع القطاع الخاص من جودة الخدمات والتنافسية، مما سيسمح في بلوغ الحصة التي تستحقها اليوم في سوق السياحة العالمية، في وقت تستعر فيه المنافسة في السوق الدولي للسياحة. لذا أرجو بإنشاء منتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك في ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي في إزمير، بهدف تشويط الحوار والتعاون في مجال السياحة فيما بين بلداننا. وأعتقد أن هذا المنتدى سيكون منبراً رئيسياً يمكن من خلاله الوقوف على المشكلات المشتركة التي تواجه نشاط السياحة، وطرح المناقشات المعنية ب مجالات التعاون الممكنة. ومن هنا أدعوك كل الدول الأعضاء وما يمثلها من مؤسسات للقطاع الخاص إلى المشاركة الفاعلة في أنشطة المنتدى.

أما مجال النقل، فقد أنجزنا فيه خطوات جوهرية في دورة الكومسيك الماضية، من أهمها اعتماد إطار التعاون في نشاط النقل. ونجري الدراسات المتعلقة بفريق عمل الكومسيك المعنى بالنقل، المتوقع إنشاؤه بموجب وثيقة الإطار المنكورة. وأعتقد أن بدء أنشطة فريق العمل سوف يكون من شأنه تعزيز التعاون فيما بيننا في هذا المجال.

أصحاب السعادة أعضاء لجنة المتابعة،  
السادة الضيوف الموقرون،

نحن ندرك جميعاً أهمية دراسات التعاون المالي التي ستساعد في سهولة حركة رأس المال فيما بين بلداننا. وأرجو بتأسيس "منتدى الجهات التنظيمية لأسوق رأس المال" في سبتمبر/أيلول الماضي في إطار التعاون المالي. وأأمل أن تشارك الدول الأعضاء كافة في هذه المبادرة مشاركة فاعلة. إضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن تقديرى لبلوغنا المرحلة النهائية من دراسات "مؤشر ستاندارد آند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك" التي

أجريت في إطار عمل بورصات منظمة التعاون الإسلامي، وإنني على يقين أن كل هذه الدراسات سوف تسهم في تنفيذ رؤوس الأموال فيما بين بلداننا، وهو ما سيشهد بدوره في النهوض بالرفاه في منطقتنا.

لعلكم تعرفون جميعاً أنتانا نضع على جدول أعمالنا الكثير من مشاريع التعاون التي تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر. لذا فإنني أثمن الأعمال التي أجزّها صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا الذي تم إنشاؤه تحت رعاية البنك الإسلامي للتنمية. ومع هذا، ينبغي أن نعترف أن تلك الأعمال لم تبلغ طور الاكتمال بعد. فعلينا - نحن الدول الأعضاء - الوفاء بالتزاماتنا المتعلقة بالصندوق والبرنامج، وتفعيلها في أسرع وقت ممكن. وأمامنا الكثير من العمل المضني لتفعيل خطة عمل القطن وبرنامج التعليم والتدريب المهني، وهما من بين مشاريع التعاون الأخرى ذات الأهمية القصوى. ففي الحقيقة، عندما نأخذ في الحسبان ما للفرد من طبيعة متعددة الأبعاد، يبرز على جدول أعمالنا محاربة الفقر - باعتباره ظاهرة يجب مجابهتها في جميع ميادين التعاون بيننا.

السادة الضيوف الموقرلون،

ختاماً لكلماتي وملحوظاتي، أود أن أرجو الشكر إلى جميع ممثلي الدول الأعضاء والأمانة العامة للكومسيك، والبنك الإسلامي للتنمية، ومركز أنقرة، ومركز الدار البيضاء، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ومكتب تنسيق الكومسيك. ويحذوني الأمل أن تؤدي مساعيكم المبنولة أثناء الاجتماع الثامن والعشرين للجنة متابعة الكومسيك إلى تعزيز قدرات بلداننا والإسهام في إرساء السلام وتحقيق الرفاه لشعوبنا.

أتمنى لكم قضاء أطيب الأوقات في عاصمة بلدنا أنقرة، وأشكركم جميعاً على حسن استماعكم.



**المرفق**

**(٤)**



الأصل: بالإنجليزية

رسالة

معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلى  
الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي  
إلى الاجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك  
(أنقرة، ٩ مايو/أيار ٢٠١٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة مندوب فخامة الرئيس عبد الله جول،  
 أصحاب المعالي الوزراء؛  
المندوبيون المؤقررون؛  
حضرات الزملاء الأعزاء من مختلف منظمات المؤتمر الإسلامي؛  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسريني أن أتحدث إلى الاجتماع الثامن والعشرين للجنة متابعة الكومسيك، وأود في البداية أن أعبر عن عميق تقديرني للجمهورية التركية رئيساً وحكومةً وشعباً على دعمهم المستمر لأنشطة منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام ولللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بشكل خاص.

يعتبر الاجتماع الحالي فرصة مميزة ليس فحسب لأنه يمكن أعضاء اللجنة من استعراض تنفيذ قرارات الكومسيك، بل أيضاً للاتفاق بشكل بناء على السير قدماً فيما يتعلق بمشروعنا الرائد وهو نظام الأفضليات التجارية للمنظمة بعد أن تقدم العدد المطلوب من الدول لقوانين الامتيازات اللازمة للبدء الفعلي في هذا الآلة الخاصة بتيسير التجارة.

وليس هناك من شك أنه مع وصول مستوى التجارة الإسلامية البينية إلى ١٧٠٣ % في الوقت الراهن، سيكون تنفيذ نظام الأفضليات التجارية للمنظمة مهماً للغاية للوصول إلى هدفنا المتمثل في تحقيق نسبة ٢٠ % بحلول عام ٢٠١٥. ويتبين هنا أن أشيد بالدول الأعضاء التي استجابت إلى نداءاتنا المتكررة باستكمال عملية التصديق على اتفاقيات المنظمة الثلاث بشأن نظام الأفضليات التجارية.

كما أدعوا في الوقت ذاته أعضاء هذه اللجنة إلى بذل كافة الجهد حتى تتضمن كافة الدول الأعضاء في المنظمة، وباللغ عددها ٥٧ دولة، إلى نظام التعرفة التفضيلية لنظام الأفضليات التجارية، بحيث تستفيد شعوبنا من مزايا وجود سوق كرى تضم ١٠٤ مليار مستهلك.

السيد رئيس الاجتماع؛  
المندوبون الموقرون؛

نعلم جميعاً أن الأزمة الاقتصادية العالمية لا تزال تلقي بظلالها السلبية على اقتصاديات دولنا الأعضاء، وقد أدى هذا الوضع إلى أن تكون أكثر تصميماً على الإسراع بوتيرة التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في قطاعات حيوية مثل الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي وتوفير شبكة السلامة الاجتماعية.

وبالرغم من الأداء الملفت لاقتصاديات الدول الأعضاء في المنظمة التي بلغ متوسط معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي بها بنسبة ٥٪ في عام ٢٠١١، فإن مؤشر الفقر البشري في هذه الدول زاد من ٢٧٪ في عام ٢٠٠٢ إلى ٣٨٪ في عام ٢٠١١.

لهذا السبب أثني على اهتمام هذا الاجتماع بالقضايا المتعلقة بتنمية مؤسسات الأعمال الصغرى، والمصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في المنظمة علاوة على الموضوعين بالغين الأهمية المتمثلين في ريادة الأعمال وتوظيف الشباب.

وغني عن القول إن تعزيز الاستثمار وتوفير فرص العمل أمران حاسمان للغاية في تنفيذ برنامج العمل العشري للمنظمة في مجال تخفيف حدة الفقر.

ويُسرني أن أشير إلى أنه، بالإضافة إلى المشاركة الإجمالية من جانب مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مجال التمويل بالصغر وبناء القدرات البشرية والتنمية الزراعية والريفية، تنفذ حالياً مبادرات أخرى ذات مصداقية مثل القرى المستدامة وتوسيع إستراتيجية إدارة الكوارث. هذا بالإضافة إلى البرامج التي نطمح إلى تنفيذها تحت المظلة الإطار التنفيذي للتنمية الزراعية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك تنفيذ كل من البرنامج الخاص بتنمية إفريقيا وخطة عمل المنظمة للتعاون مع آسيا الوسطى.

معالي الوزير؛  
المندوبون الموقرون؛

خلال مناقشاتنا للعديد من المفاهيم المختلفة توجَّد قضية هامة ينبغي أن نحظى بقدر كبير من اهتمامنا، لا وهي توفير وسائل تنفيذ فعالة لكافة برامجنا، وهناك أيضاً القضية الحساسة المتمثلة في تعبئة الموارد اللازمة لمشروعاتنا. كل هذه القضايا يجب أن تحظى باهتمامنا البالغ.

وأنا على ثقة من أن الحاجة إلى إدراج مشاريع المنظمة على قائمة الأولويات الوطنية للدول الأعضاء هي التي مهدت الطريق لإعادة تجميع المشاريع السبعة والعشرين التي تمت الموافقة عليها في خطة عمل القطن الخاصة بالمنظمة. ويُسرني الشيء ذاته على مشروع المنظمة الإقليمي لشبكة المنتزهات الوطنية والمحبيات العابرة للحدود في غرب إفريقيا.

وفي هذا الصدد يعتبر تعزيز الملكية الوطنية وتوسيع المشاريع القابلة للتمويل المصرفي أموراً حاسمة لتعزيز الثقة والمشاركة والتعاون مع المانحين الدوليين والشركاء الإقليميين.

ولذلك، إذ أتمنى لهذا الاجتماع الهم النجاح والسداد، أتوجه بالشكر للجنة المتابعة على إخلاصها، وتقانيعها واهتمامها الكبير بالقضايا المطروحة وغيرها من القضايا.

أشكركم على كريم انتباحكم،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

-----

-----



**المرفق**

(٥)



الأصل: بالإنجليزية

**جدول أعمال**  
**الاجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة**  
**المنبثقة عن الكومسيك**  
**(أنقرة، ١٠-٩ مايو/ أيار، ٢٠١٢)**

- ١      **الجلسة الافتتاحية واعتماد جدول الأعمال**
- ٢      استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي وخطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي  
- خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بالتعاون مع آسيا الوسطى
- ٣      **التعاون في مجال التجارة**
- ٤      **التعاون فيما بين القطاعات ذات الأولوية**
  - قطاع الزراعة
  - قطاع السياحة
  - قطاع النقل
- ٥      **التعاون المالي**
- ٦      **التعاون بين منظمات القطاع الخاص**
  - تبادل وجهات النظر حول "تعزيز تفاصية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"
- ٧      **التخفيف من حدة الفقر**
- ٨      **مشروع جدول أعمال الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك**
- ٩      **ما يستجد من أعمال**
- ١٠     **اعتماد التقرير**



# **المرفق**

## **(٦)**



الأصل: بالإنجليزية

استعراض

تنفيذ برنامج العمل العشري وخطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء  
في منظمة التعاون الإسلامي

أحدت الأمانة العامة

مقدم إلى

الاجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري  
(الكومسيك).

أنقرة، ٩ - ١٠ مايو ٢٠١٢

أولاً: مقدمة

- ١ يعرض هذا التقرير الأنشطة الأخيرة التي اطلعت بها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لتنسيق الأنشطة المختلفة لمؤسسات المنظمة في مجال التعاون الاقتصادي. وتهدف هذه الأنشطة إلى متابعة تنفيذ التوصيات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الاجتماعات الوزارية للمنظمة، مثل مجلس وزراء الخارجية واجتماع الكومسيك والاجتماعات وحلقات العمل القطاعية الأخرى.
- ٢ ويتناول التقرير أحدث الخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة للمنظمة ومؤسساتها العاملة في المجال الاقتصادي، وذلك منذ انعقاد الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة للكومسيك، التي عُقدت في استانبول بتركيا في ٢٠-١٧ أكتوبر ٢٠١١. وبالإضافة إلى توضيح تفاصيل العمل التنسيقي للأمانة العامة، سيشمل التقرير التقارير الحديثة المقدمة من مؤسسات المنظمة ذات الصلة، بما في ذلك الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع التنسيقي لمؤسسات المنظمة العاملة في المجال الاقتصادي المعقود يومي ٢١-٢٢ يناير ٢٠١٢ بمقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة، المملكة العربية السعودية.
- ٣ وانصب التركيز على تقديم تفاصيل تلك الإجراءات التي تتضمن إمكانات دعم تنفيذ المشاريع الإنمائية، مسهمة بذلك في تحقيق رؤية قادة بلدان المنظمة للتحول الاجتماعي-الاقتصادي في الدول الأعضاء، فضلاً عن زيادة الرفاه لشعوبها.
- ٤ ونظرًا إلى أن معظم الأنشطة والمشاريع المحددة في مجال التجارة البينية قد تُنفذ، تسترعى الأمانة العامة الانتباه في التقرير إلى الحاجة إلى تقييم الأثر لتحقيق المهد夫 المحدد للتجارة البينية، وكذلك الحاجة إلى تنفيذ المشاريع المختلفة التي سبق أن اعتمدتتها السلطات المختصة في المنظمة في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، وإدماج دور القطاع الخاص في برامج التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن التقرير يشمل التفاصيل المتعلقة بتنفيذ القرار القاضي بإنشاء احتياطيات الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في المنظمة، ويشمل كذلك استنتاجات

فرقة العمل المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن حلقة العمل المعنية بالتنمية الزراعية- الصناعية المعقدة في كمبالا بأوغندا يومي ١٢-١١ أكتوبر ٢٠١١.

#### **ثانياً: التعاون في مجال التجارة**

-٥ ظلت مسألة تنفيذ إستراتيجية المنظمة المعنية بالنهوض بالتجارة البيئية تحمل مكانة بارزة في خطة عمل المنظمة. وفي هذا الصدد، كلفت الدورة السابعة والعشرون للجمعية العامة للكومسيك مؤسسات المنظمة ذات الصلة بمواصلة دعم الأنشطة في مجال تشجيع التجارة وتمويلها وتيسيرها.

-٦ وبالإضافة إلى الأنشطة التقليدية التي يضطلع بها المركز الإسلامي للتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، فإن الاجتماع الرابع للفريق الاستشاري المعنى بتعزيز التجارة البيئية الإسلامية، المعقد فيمراكش، المغرب يومي ٢٢-٢١ فبراير ٢٠١٢ قد استعرض البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البيئية. وتقرر إجراء تقييم شامل للأثر للأنشطة والاستراتيجيات المعتمدة لغرض تحقيق الهدف الحالي وهو ٢٠ في المائة من التجارة البيئية بحلول عام ٢٠١٥. والجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن الأنشطة الواردة في خارطة الطريق التنفيذية قد أُنجزت بصورة مرضية، نظراً إلى أن ٧٩ في المائة من المشاريع المحددة وعددها ٢٦١ مشروعًا قد تُفذت بالكامل.

-٧ أكد الاجتماع دور تأمين ائتمان الصادرات في تعزيز التجارة البيئية، وأوصى بما يلي: (١)') الطلب إلى الدول الأعضاء التي لم تتضم إلى المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات أن تفعل ذلك؛ (٢')') تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في زيادة رأس مال المؤسسة وتعزيز موارد رأس المال لوكالات تأمين ائتمان الصادرات لديها؛ (٣')') دعوة الدول الأعضاء إلى إنشاء وكالات تأمين ائتمان الصادرات الوطنية الخاصة لها؛ (٤')') دعوة المصارف المركزية في الدول الأعضاء إلى تشجيع المصارف التجارية الخاضعة لإشرافها على استخدام تأمين ائتمان الصادرات بوصفه أداة مقبولة للتخفيف من حدة مخاطر تمويل التجارة؛ و (٥'). دعوة الدول الأعضاء إلى إنشاء مخططات دعم التمويل التجاري.

#### **(أ) تيسير التجارة/ نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة**

-٨ ظلت الجهود الرامية إلى ضمان تنفيذ الدول الأعضاء للصكوك المتعددة الأطراف في مجال نظام التجارة التفضيلية للمنظمة تحمل مكانة بارزة في أنشطة المنظمة. وتمشياً مع المسعى الرامي إلى حدّ وزراء الدول الأعضاء على إكمال عملية المشاركة في نظام الأفضليات التجارية، بعث الأمين العام للمنظمة رسائل محددة إلى الوزراء المعينين في كل من مملكة البحرين وبنغلاديش وغينيا وغينيا بيساو والأردن وإنجلترا والكويت وموريشيوس وباكستان والصومال وسوريا. ونتيجة لذلك، أبلغت كل من بنغلاديش والعراق والأردن والكويت المنظمة كتابة بقرب اكتمال إجراءات التصديق على النظام.

- ٩- وخلال الدورة السابعة والعشرين للكومسيك في الفترة ٢٠١٦ - ٢٠١١ أكتوبر، وقعت دولة الكويت بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) وقواعد المنشأ، في حين صدقت جمهورية إندونيسيا على الاتفاق الإطاري لنظام الأفضليات التجارية، وقعت بريتاس وقواعد المنشأ. وصدق كل من جمهورية العراق وفلسطين على الاتفاق الإطاري لنظام الأفضليات التجارية. وعلاوة على ذلك، وقعت جيبوتي بريتاس وقواعد المنشأ والاتفاق الإطاري. وبوضوح المرفق الوضع الحالي للتوقيع والتصديق على الاتفاقيات الاقتصادية للمنظمة.
- ١٠- والجدير بالذكر أن عدم تبني قوائم الامتياز من الدول الأعضاء التي صدقت بالفعل على بريتاس هو ما أدى إلى تأخير تنفيذ العنصر ذي الصلة من نظام الأفضلية التجارية بشأن خفض التعريفات الجمركية. وعليه يجب تذكير الدول الأعضاء بالحاجة إلى تقديم قوائمها وفقاً للأحكام ذات الصلة من قرارات الكومسيك. ويشمل ذلك تقديم الدفعات السنوية المحددة للتخفيض إلى جانب قائمة المنتجات (جدول التنازلات) ونموذج من الشهادات وعيته من الأختمان التي تستعملها سلطات الجمارك لديها وإكمال التدابير الداخلية التشريعية والإدارية. ولم ترد حتى الآن المعلومات المطلوبة سوى من تركيا ومالطا والدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة).
- ١١- في إطار تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء بشأن نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في ليبيا ، ندوة قطبية لليبيا حول أثر وأهمية الانضمام إلى نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي، في طرابلس، ليبيا، يومي ١٣ و ١٤ مارس ٢٠١٢. حيث ناقشت الندوة مختلف الجوانب القطرية والإقليمية لمشاركة ليبيا في هذا النظام.
- ١٢- سعياً لمواصلة تنفيذ نظم التعريفة الجمركية المنظمة مع النظم السائدة في التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى التي شتركت مع المنظمة في العضوية، وأرسلت الأمانة العامة مشارواتها مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا. واستناداً إلى النتائج التي توصل إليها الاجتماع التسييري لمؤسسات المنظمة العاملة في المجال الاقتصادي، المعقد في جدة، أرسلت الأمانة العامة يوم ٢٩ فبراير ٢٠١٢ الردود على الأسئلة المتكررة حول نظام الأفضليات التجارية إلى الدول الأعضاء في الاتحاد لتوعيتها بالفوائد التجارية للنظام. وسيتمكن ذلك من استئناف المحادثات الرسمية لضمّان أن يقرّ الاتحاد الانضمام إلى نظام الأفضليات التجارية بالمنظمة بوصفه مجموعة بلدان. وفي نفس السياق، سينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة حلقات عمل إقليمية للجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

**بـ- تيسير التجارة: حلقة العمل الإقليمية حول التعاون عبر الحدود**

- ١٣- عقدت منظمة التعاون الإسلامي حلقة عمل إقليمية بشأن تيسير التجارة، بالتركيز على التعاون عبر

الحدود ودور الإدارات الجمركية، وذلك في أنقرة بتركيا في الفترة ٢١-٢٣ نوفمبر ٢٠١١. وشارك في حلقة العمل ثلاثة من لجان الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا) والأونكتاد ومنظمة الجمارك العالمية ومركز التجارة الدولية. وقدم المشاركون عروضاً عن المعايير الدولية للتجارة وتيسير النقل، وعن التوصيات والاتفاقيات الأدوات والآليات المستخدمة في تيسير التجارة والنقل، بما في ذلك تحليل عملية الأعمال التجارية ونموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية وتطبيق نظام النافذة الموحدة، وتحديث الجمارك، ونظام أسيكودا في الأونكتاد، وأدوار وهياكل اللجان الوطنية لتيسير النقل والتجارة ومهامها وطرق تمويلها.

٤- أوصت حلقة العمل بجملة أمور من بينها: (١)- الاستفادة من المعايير الدولية لتيسير التجارة والنقل للتيسير والإجراءات وترشيدتها ومواعيدها (النافذة الموحدة)، وتوثيق تدفق المعلومات لتعزيز التجارة البينية وتشجيع التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي؛ (٢) تحديد الاختلافات الرئيسية في سلسلة التصدير والاستيراد واقتراح الإجراءات المناسبة لتحسين أداء سلسلة الاستيراد الشاملة؛ (٣) تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ برامج تيسير التجارة والنقل في الدول الأعضاء في المنظمة؛ (٤) إعداد برامج تيسير التجارة والنقل مع مؤسسات المنظمة ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات الاقتصادية الإقليمية.

#### ج) التعاون فيما بين مؤسسات ترويج التجارة

٥- واصلت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة دعمها لأنشطة تشجيع التجارة التي تتضطلع بها مؤسسات تعزيز التجارة، وذلك بتنظيم ورعاية المشاركات الجماعية في المعارض التجارية الدولية والاجتماعات بين المشترين والباعة ومتنيات الأعمال التجارية لتمكينهم من الوصول إلى أسواق جديدة والترويج لمنتجات الشركات الأعضاء في هذه الأسواق. وفي هذا السياق، نظمت المشاركة الجماعية لشهر من مؤسسات تعزيز التجارة وغرف التجارة والصناعة في ١٣ معرضاً تجارياً في الدول الأعضاء في المنظمة خلال الفترة ٢٤-٢٩ أبريل ٢٠١١، وسهلت تنظيم الاجتماع الرابع عشر للقطاع الخاص لتعزيز التجارة ومشروعات الاستثمار المشترك بين البلدان الإسلامية.

#### د) المعارض العامة والمعارض التجارية

٦- أقامت المنظمة معرض الصحة الأول في تونس في الفترة ٤-٦ مارس ٢٠١٢ برعاية المركز الإسلامي لتنمية التجارة. وأقيم المعرض الأول للقطن والمنسوجات في الدول الأعضاء في المنظمة في واغادوغو، بوركينا فاسو، في الفترة ٢١-٢٥ سبتمبر ٢٠١١. وضم معرض الصحة الجهات الفاعلة في قطاع الصحة، بما في ذلك الصناعات الدوائية والتغذية والجراحة، وذلك للترويج لمنتجاتها وخدماتها من خلال إقامة معرض مهني. وأتاح المعرض لصناعة القرار والخبراء فرصة تبادل أفضل الممارسات بشأن قضيّاً الصحة العامة. وشكل المعرض كذلك منتدى لإقامة الشراكات والتحالفات الاستراتيجية بين الجهات

الفاعلة في القطاع الصحي في الدول الأعضاء في المنظمة بغية إنشاء مراكز اتصال في مجال الأعمال فيما بينها.

١٧ - وعلى نحو مماثل، عُقد منتدى حول المعرض التخصصي لخدمات التعليم العالي في الدول الأعضاء في المنظمة في جيرني، جمهورية شمال قبرص التركية من ٢٨ نوفمبر إلى ١ ديسمبر ٢٠١١. وكان الهدف من المنتدى إقامة إتصالات مباشرة بين أصحاب المصلحة في مجال التدريب وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع وإقامة شراكات بين الجامعات في البلدان الإسلامية، وعلى وجه الخصوص بتبادل الطلاب والمدربين.

#### هـ- تمويل التجارة

١٨ - خلال عام ٢٠١١، بلغت الاعتمادات التجارية للمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة حوالي ٣,٠٣٣ مليون دولار أمريكي، مقابل ٢,٥٥٤ مليون دولار في عام ٢٠١٠، بينما بلغت النفقات لذلك العام ١.٨ مليار دولار. إلا أن الاعتمادات التركمية لتمويل التجارة منذ إنشاء المؤسسة بلغت نحو ٤٠ مليون دولار أمريكي. ويرتبط معظم الاعتمادات بتمويل القطاع العام والقطاع الخاص وبناء القدرات في مختلف مجالات التجارة والزراعة وتنمية السلع الاستراتيجية.

١٩ - وفقاً لإستراتيجية التوسيع، استقطبت المؤسسة عملاء جدد ونحوت في دخول بلدان جديدة في عام ٢٠١١، حافظت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة على النمو في عمليات التمويل المنظم للتجارة التي توسيع من حيث العدد (١٧ عملية) ومن حيث المبلغ الإجمالي (٥٠١ مليون دولار). وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت المؤسسة تمويلاً لقطاع الزراعة بلغت قيمته ٣٠٣ ملايين دولار. وبالرغم من أن المؤسسة لا تقدم تسهيلات مباشرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد ابتكرت المؤسسة خط تمويل للمصارف المحلية التي لديها فرصة الاطلاع بشكل أفضل على المعلومات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبناء على ذلك، واصلت المؤسسة تركيزها على تسهيلات المراقبة ذات الخطوتين لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخصصت مبلغ ٨٦ مليون دولار لتمويل هذه المشاريع.

#### زـ- توحيد المعايير والمقاييس

٢٠ - بعد اعتماد الوثائق الثلاث التي أعدها فريق منظمة التعاون الإسلامي المعنى بتوحيد معايير الأغذية الحلال، شكل معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية سبع لجان فنية منها لجنة معنية بقضايا الأغذية الحلال. وتعنى اللجان الأخرى بقضايا المواد التجميلية الحلال وقضايا الخدمات المقدمة في الموقع، والطاقة المتعددة السياحة وما يتصل بها من خدمات والعمليات الزراعية والنقل.

**ثالثاً: الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية**

**أ) وضع إطار العمل التنفيذي للزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية**

- ٢١ - عملاً بالقرار الذي اتخذه الجلسة السابعة لفرقة العمل المنبثقة عن الكومسيك بشأن الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، الذي عُقد في إسطنبول، تركيا، في ٤ أكتوبر ٢٠١١، عُمِّ المشروع النهائي للإطار التنفيذي، الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة، إلى جميع أعضاء فرق العمل الموسعة في ديسمبر ٢٠١١ للمزيد من الإسهامات.
- ٢٢ - وبناء عليه، طُلب إلى سيسرك والبنك الإسلامي للتنمية مراجعة المشروع الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من وجهة نظر تقنية. ومن المتوقع أن يفرغ سيسرك والبنك الإسلامي للتنمية هذه العملية بنتهاية مارس عام ٢٠١٢ لتتمكن فرق عمل الكومسيك من إعداد إطار عمل شامل.

**ب) إنشاء مؤسسة الأمن الغذائي التابعة للمنظمة في كازاخستان**

- ٢٣ - رحبت الدورة السابعة والعشرون للكومسيك، التي عقدت في إسطنبول، تركيا، في الفترة ٢٠-١٧ أكتوبر ٢٠١١، بقرار المؤتمر الإسلامي الوزاري السادس بشأن الأمن الغذائي والتنمية الريفية المتعلقة باقتراح كازاخستان إنشاء مكتب للأمن الغذائي التابع للمنظمة في كازاخستان. وأوصت الدورة بتقديم تفاصيل هذه المبادرة إلى الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية عن طريق اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
- ٢٤ - ونتيجة لذلك، زار وفد كازاخستان الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية في الفترة ١٨-١٦ يناير ٢٠١٢ لمناقشة طرائق إنشاء مكتب للأمن الغذائي التابع للمنظمة بوصفه مؤسسة متخصصة من مؤسسات المنظمة. وخلال هذه الزيارة تسلمت الأمانة العامة مشروع بروتوكول إنشاء المكتب المقترن، واقتصرت مشروع بروتوكول منفصل بشأن إنشاء احتياطي الأمن الغذائي في آسيا الوسطى.
- ٢٥ - ولا تزال الأمانة العامة في انتظار رد كازاخستان حتى تتمكن من تقديم تقرير مناسب إلى اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وإلى مجلس وزراء الخارجية.

**ج) الوضع الحالي لتنفيذ خطة عمل المنظمة بشأن القطن**

- ٢٦ - من أجل إدماج دور مراكز التميز في تنفيذ خطة عمل المنظمة بشأن القطن، طلبت الأمانة العامة إلى جميع مراكز التميز تقديم تقارير عن أنشطتها الحالية والمستقبلية في إطار خطة عمل المنظمة بشأن القطن، وكذلك تحديد البرامج البحثية المحددة التي تعتمد المراكز إنجازها في عام ٢٠١٢.
- ٢٧ - وقدم مراكز من مراكز التميز تقارير مفصلة عن أنشطتها في هذا الصدد بما: معهد البحوث الزراعية في جامعة أحمدو بيلو في نيجيريا؛ والمعهد السنغالي للبحوث الزراعية/شركة المنسوجات (سوديفيتكس).

- ٢٨- وهذه التقارير بمثابة جرد لأنشطة المركزين أعلاه المنجزة والجاري تنفيذها في مجال بحوث وتطوير القطن، بدءاً من تحسين الأنواع، والممارسات الثقافية والإدارية، حتى حماية المحاصيل وحماية الصحة النباتية، وإنتاج البذور.
- ٢٩- وقد نشرت الأمانة العامة هذه التقارير على صفحة الإنترنت المخصصة لخطة عمل المنظمة بشأن القطن، وطلبت إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة استخدام وثائق البحث المذكورة على نحو مناسب. وعند ورود تقارير مراكز التميز الأربع المتبقية ستنشر على نحو مماثل لتشجيع تقاسم المعارف وتبادل المواد البحثية.
- ٣٠- وفيما يتعلق بقرار اللجنة التوجيهية وللجنة المشاريع بشأن ضرورة إعادة صياغة مشاريع القطن القائمة لجعلها معتمدة لدى البنوك وجاذبة للمانحين المحتملين، بدأ البنك الإسلامي للتنمية العمل على وضع نموذج موحد لدراسة الجدوى /الاختصاصات بشأن إعداد مقترنات المشاريع في إطار خطة عمل المنظمة بشأن القطن.
- ٣١- والجدير بالذكر أن اللجنة التوجيهية وللجنة المشاريع قد اعتمدت ٢٧ مشروع، وهي الآن في انتظار التمويل. ووافق البنك الإسلامي للتنمية لوحده على تمويل ٦ من هذه المشاريع، مع أن البنك يلزمها إعادة هيكلة المشاريع المذكورة لتيسير عملية تنفيذها. ووفقاً لطلب الأمانة العامة، قدم مركز التميز التابع لجمعية التنمية الريفية وألياف النسيج في السنغال، مشروعًا إقليمياً حول بناء القدرات وتعزيز كفاءة الإنتاج، والهدف من هذا المشروع هو تعزيز القدرة الإنتاجية في مجال زراعة القطن نحو ٨٠٠٠٠ مزارع من ذوي الحيازات الصغيرة في السنغال لمكافحة الفقر لسكان الريف. وتبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع ١٩٠٠١٥٠ يورو. وتشمل نشاطات المشروع تدريب العاملين في الحقول والمنتجين التجاريين الاستطلاعين والتکثير الجيني وتكثیر البذور والاستقصاء واختبار التربية وعلم الحشرات الطبيعی والحماية الصصیة والتسيق في مركز التميز. وطلب من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات التمويل الأخرى تمويل هذا المشروع.
- ٣٢- إضافة إلى المشاريع المعتمدة، بعد المركز الإسلامي للتنمية التجارة برنامجاً نموذجياً لدعم تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة بقطاع القطن في الدول الأعضاء، بينما استجلبت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة خدمات استشارية لإعداد إستراتيجية دعم قطبية لقطاعات القطن في البلدان الإفريقية. وتم اختيار بنين وبوركينا فاسو لتكونا حالتين تجريبيتين استطلاعتين لكل مبادرة على التوالي.
- ٣٣- بالإضافة إلى ذلك، طلب إلى الدول الأعضاء التي ترعى مشاريع القطن هذه أن تقم هذه المشاريع رسميًا عن طريق محافظي البنك الإسلامي للتنمية في هذه الدول، مع الإشارة بشكل واضح إلى أن هذه المشاريع مدرجة في خططها وأولوياتها الوطنية.
- ٣٤- سوف ينظم مركز أفق في إطار برامجه لبناء القدرات ، خلال سنة ٢٠١٢ أربع دورات تدريبية في تقييمات إنتاج وزراعة القطن في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وهي توجو وأوغندا والنيجر والسودان.

د- إنشاء رابطة الصناعات الزراعية- الغذائية بالمنظمة

- ٣٥- أبلغ اجتماع الدورة السابعة والعشرين للكومسيك بقرار المنتدى المعنى بتطوير الصناعات الزراعية- الغذائية في الدول الأعضاء في المنظمة، الذي عقد في كمبالا بأوغندا، يومي ١٢-١١ أكتوبر ٢٠١١، والقاضي بإنشاء رابطة الصناعات الزراعية- الغذائية بالمنظمة، وأحاط الاجتماع علمًا بهذه المبادرة. ووردت عدة تعليقات على هذا المقترن عقب تعميمه على الدول الأعضاء الأخرى.
- ٣٦- واستجابة لطلب الأمانة العامة للمنظمة قدم بعض الدول الأعضاء في المنظمة، فضلاً عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة، تعليقات بشأن اقتراح إنشاء الرابطة المذكورة. وهذه الدول هي: العراق والمملكة العربية السعودية والأردن وسوريا وباكستان. واقتراح العراق وباكستان في تعليقاتهما عدة خطوات لوضع آلية لإنشاء صناعات زراعية-غذائية في الدول الأعضاء في المنظمة.
- ٣٧- وأشارت المملكة العربية السعودية والأردن، عند اقتراهم سبل ووسائل إنشاء الرابطة المذكورة، إلى الاستفادة من تجربة الاتحاد العربي للصناعات الزراعية فيما يخص وضع نموذج للرابطة المقترحة. وحددت هاتان الدولتان المجالات الرئيسية للتعاون لديها وهي: الدواجن والتمور ومنتجات الألبان وصناعة الأعلاف. وأعربت حكومتا الكويت وسوريا، من جانبها، عن تأييدهما للرابطة المقترحة. وبالمثل، عدد المركز الإسلامي لتنمية التجارة أهداف الرابطة المقترحة ومهامها المتوقعة وعضويتها.
- ٣٨- وعلى أساس المعلومات والأراء الواردة حتى الآن من بعض الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها بشأن هذا الموضوع، أعدت الأمانة العامة وعممت على جميع الدول الأعضاء، في فبراير عام ٢٠١٢، وثيقة بعنوان "عناصر مشروع النظام الأساسي للرابطة الزراعية-الصناعية المقترحة".
- ٣٩- ومن المتوقع أن تعزز الرابطة المقترحة الأعمال التجارية الزراعية ونهج سلسلة القيمة للتنمية الزراعية في الدول الأعضاء في المنظمة. وستقدم الرابطة الخدمات لأعضائها من خلال التسويق والتكميل وإنعاش العلاقات التجارية وتطوير العلاقات وتنسيقها في مجالات الصناعات الغذائية والتخصص على أساس المنتج.
- ٤٠- ومن المتوقع أيضاً أن تصبح المؤسسات العامة والخاصة، العاملة في مجالات الأغذية الزراعية والصناعات الزراعية في بلدان المنظمة، أعضاء في الرابطة المقترحة. وستكون فئات العضوية في الرابطة هي الأعضاء العاديين والمنتسبين وأعضاء الشرف، وذلك استناداً إلى رأس المال الاستثماري لهذه المؤسسات. وست تكون الهيئة الإدارية للرابطة من الجمعية العامة ومجلس الإدارة، في حين ستكون الرابطة مسؤولة عن تنفيذ قرارات هذه الهيئة.
- ٤١- وبالمثل، طلبت الأمانة العامة أيضاً إلى الدول الأعضاء في المنظمة تزويدها بأسماء المؤسسات العامة والخاصة لديها العاملة في مجال صناعة الأغذية الزراعية والصناعات الزراعية وعنوان الاتصال بها، وذلك لغرض إعداد قاعدة بيانات الأعضاء المحتملين للرابطة.

٤٢ - وينبغي التشدد على أن هذه المبادرة توكل أيضاً توصيات الاجتماع السادس لفرقة العمل المتبقية عن المنظمة بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة حول إنشاء مجموعات داخل بلدان المنظمة في مجالات مثل تجهيز الأغذية الزراعية والنقل واللوجستيات والصناعات التحويلية والخدمات.

د- حلقة دراسية بشأن تجارب إنشاء بورصات السلع الأساسية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

٤٣ - نظمت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بشراكة مع غرف بورصات السلع الأساسية في تركيا حلقة دراسية يومي ١٥ و ١٦ سبتمبر ٢٠١١ حول تجارب إنشاء بورصات فعالة للسلع الأساسية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وصدرت عن الحلقة الدراسية توصيات على الصعيدين الوطني والإقليمي نحو كفالة الأداء الفعال لبورصات السلع الأساسية في الدول الأعضاء في المنظمة.

٤٤ - وتركزت التوصيات على الصعيد الوطني في دعم تهيئة قانونية وتنظيمية تمكينية لنظام تجاري قائم على التبادل، وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لبورصات السلع الأساسية، ودعم تطوير نظام معلومات السوق لنشر المعلومات المتعلقة بالسوق/ الإنتاج وغيرها في الوقت المناسب.

٤٥ - ومن ضمن الأنشطة المقترحة على الصعيد الإقليمي إنشاء شبكة منظمة التعاون الإسلامي لبورصات السلع الأساسية بغية تعزيز تبادل المعارف/ التجارب، وتعزيز التجارة التعاون؛ وتعزيز التجارة البينية في السلع الأساسية.

#### هـ - تنفيذ مبادرة إعلان جدة للأمن الغذائي

٤٦ - واصل البنك الإسلامي للتنمية، من خلال مبادرة إعلان جدة للأمن الغذائي التي خصص لها ١٠.٥ مليار دولار أمريكي، دعم الدول الأعضاء لتطوير الزراعة والقطاع الريفي. وتتجدر الإشارة إلى أن الإجمالي التراكمي لاعتمادات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لدعم مشاريع الزراعة والتنمية الريفية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ، بلغ ٨٤٥.٤ مليون دولار أمريكي حتى يناير ٢٠١٢ .

#### و - برامج بناء القدرات

٤٧ - سوف ينظم مركز أنقرة في إطار برامجه لبناء القدرات ، ٢ دورات تدريبية في مجال الزراعة والتنمية الريفية في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال سنة ٢٠١٢ وسوف تشمل هذه الدورات مختلف القضايا التي تتراوح بين إدارة المياه ومكافحة التصحر والتنمية الزراعية وتطوير البدور وإدارة الثروة الحيوانية وزراعة المحاصيل.

٤٨ - سوف تنظم الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ورشة عمل تستمر لأربعة أيام حول النشاط التجاري الزراعي وسلسلة القيمة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي ويرنامج تدريب لأربعة أيام حول تنمية قطاع التمويل الأصغر للبلدان في منظمة التعاون الإسلامي في سنة ٢٠١٢ .

رابعاً: التعاون في قطاع النقل

**أ) مشروع خط السكة الحديدية الرابط بين داكار ويورتسودان**

٤٩ - تواصلت المشاورات بين منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ مشروع المنظمة لإنشاء خط سكة حديدية يربط بين داكار ويورتسودان، وذلك تمشياً مع التحالف القائم بين المنظمتين في هذا الصدد.

٥٠ - شارك البنك الإسلامي للتنمية في حلقة عمل لإقرار مشروع التقرير النهائي لدراسة للجوى التمهيدية بشأن الحلقات المفقودة في مشروع ممر داكار-جيبيتي الذي أطلقه الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، وعقدت الحلقة في أبيدا في ٢٢ أكتوبر ٢٠١١. وتضمنت حلقة العمل عن العديد من التعليقات واللاحظات على مشروع التقرير النهائي، وحثت الخبير الاستشاري على تسجيل هذه الملاحظات. وتلقى البنك مؤخراً النسخة النهائية من تقرير الخبير الاستشاري.

٥١ - ويشير موجز التطورات الأخيرة المتعلقة بالدراسة إلى أن هناك سيناريوهين بديلين بشأن تطوير العنصر المرتبط بالسكك الحديدية من ممر داكار-جيبيتي، بما في ذلك الخطوط الجديدة وإعادة التأهيل الخطوط الموجودة. ويشمل البديل الأول إضافة ٣٦٨٦ كيلومتراً من الخطوط الجديدة إلى المشروع بتكلفة إجمالية تقدر بـ ١٢,٢ مليار دولار أمريكي. ويشمل البديل الثاني إضافة ٥١٠٠ كم من الخطوط الجديدة بتكلفة إجمالية تقدر بـ ١٣,٦ مليار دولار أمريكي. وأوصى الخبير الاستشاري أيضاً بإجراء المزيد من الدراسات لعدة أجزاء من الممر.

٥٢ - وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتواصل العمل الموازي في الأجزاء الوطنية من هذا المشروع في الوقت الذي تجري فيه دراسات الجوى على الممر بأكمله. فعلى سبيل المثال، يتخذ عدد من دول غرب إفريقيا إجراءات عملية لتحسين وإكمال خط سكة حديد يربط بين أبيدجان وواگادوغو ونيامي وكوتونو. ويجب بناء أنواع جديدة وإعادة تأهيل الأجزاء القائمة. وقد أنشئت لجنة عبر وطنية، ويجري اتخاذ إجراءات عملية لتقدير الاستثمار وإجراء دراسات مفصلة. وفي هذا السياق، تعتبر الأجزاء المعنية في بوركينا فاسو والنيجر جزءاً من ممر داكار-بور سودان.

**ب) إطار التعاون في قطاع النقل بين البلدان الإسلامية - وثيقة إزمير عام ٢٠١١**

٥٣ - اعتمدت الدورة السابعة والعشرون للكومسيك "إطار التعاون في قطاع النقل بين البلدان الإسلامية - وثيقة إزمير عام ٢٠١١". وتهدف هذه الوثيقة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة في قطاع النقل. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتولى وثيقة إزمير إنشاء الفريق العامل المنبثق عن المنظمة المعنى بالنقل لمناقشة المسائل ذات الصلة بالتعاون بين البلدان الإسلامية في مجال النقل البري والسكك الحديدية والنقل البحري والطيران المدني.

٤٥ - وقد عممت الأمانة العامة وثيقة إزمير ٢٠١١ على جميع الدول الأعضاء في المنظمة بغية تيسير اعتمادها قبل الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية بلدان المنظمة المقرر عقدها في جيبوتي في نوفمبر ٢٠١٢.

#### خامساً: التعاون في قطاع السياحة

أ) المشروع الإقليمي حول التنمية المستدامة للسياحة في شبكة المحميات الطبيعية والمنتزهات العابرة للحدود في غرب إفريقيا

٤٥٥ - عُقد مؤتمر المانحين لهذا المشروع في داكار، السنغال يومي ٢٧-٢٨ مايو ٢٠١١ تحت رعاية الرئيس الحالي للقمة الإسلامية فخامة الرئيس السنغالي عبد الله واد. وحضر المؤتمر ممثل الدول الأعضاء المشاركة والأمانة العامة المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة ومنظمة السياحة العالمية والوكالة الكورية للتعاون الدولي وكذلك المانحين المحتملين مثل البنك الإسلامي للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات أخرى.

٤٥٦ - لم ينجح المؤتمر في جذب عدد كبير من المانحين كما كان متوقعا، وذلك نظراً لبعض أوجه القصور التقني والتخطيمي. ومع ذلك، فإن الجهات المانحة التي حضرت المؤتمر، مثل البنك الإسلامي للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي، أعربت عن استعدادها للمشاركة في تمويل مختلف جوانب المشروع مثل تطوير البنية التحتية والتنمية الزراعية والحد من الفقر. وفي هذا الصدد، طلبت هذه الجهات المانحة من الدول الأعضاء المشاركة أن تعيد تقديم مشاريعها المحددة وفقاً للمعايير ذات الصلة التي حدتها هذه المؤسسات.

٤٥٧ - وأشارت الجهات المانحة المحتملة كذلك إلى أن الدول الأعضاء المشاركة بحاجة إلى معالجة عدد من القضايا المتعلقة بمشاريعها، مثل الهياكل الإدارية وإشراك القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في تنفيذ المشاريع لضمان نجاحها.

٤٥٨ - وفي أعقاب مؤتمر المانحين وما أثير فيه من ملاحظات، كتبت الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء المشاركة في ٢٠ يونيو ٢٠١١ مناشدة إليها تقديم تفاصيل بشأن الأجزاء الخاصة بها من المشاريع وفقاً لمتطلبات الجهات المانحة. وكتبت الأمانة العامة كذلك إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/وحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب طالبة دعمها لهذا المشروع، ووافقت الأخيرة من حيث المبدأ.

٤٥٩ - وفي إطار الجهود الرامية إلى رؤية المشروع يدخل مرحلة التشغيل، عقدت اللجنة التوجيهية للمشروع مؤخراً اجتماعاً في الدار البيضاء بالمغرب يومي ٧-٨ فبراير ٢٠١٢. وقد في هذا الاجتماع اقتراح بتوسيع نطاق المشروع ليشمل غانا وليبيريا وتوغو ونيجيريا. وبناء على ذلك، أجرى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي منذ ذلك الحين اتصالات مع كل من رئيسى مفوضيتى الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا مناشداً إياهما المشاركة في تنفيذ المشروع.

**ب) أنشطة متابعة قرارات الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة**

- ٦٠ آلية ومعايير اختيار أفضل مدينة في البلدان الإسلامية من حيث ترويج السياحة: بموجب قرار الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة الذي عقد في طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الفترة ٢٨-٣٠ نوفمبر ٢٠١٠ بشأن إحداث جائزة لأفضل مدينة في العالم الإسلامي من حيث ترويج السياحة اعترافاً بالإسهامات الاستثنائية لتحسين السياحة وتطويرها في بلدان المنظمة، وضع الأمانة العامة مشروع آلية ومعايير اختيار هذه المدينة، وعممت هذا المشروع على الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها المعنية لإبداء تعليقاتها عليها.
- ٦١ وتهدف العناصر المدرجة في مشروع الآلية والمعايير إلى إرشاد الدول الأعضاء بشأن كيفية تقديم طلبات الترشيح للجائزة المذكورة أعلاه. وتهدف كذلك إلى تسهيل مهمة لجنة الاختيار المختصة.
- ٦٢ وبمجرد ورود تعليقات الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية، سستولى الأمانة العامة وضع الآلية والمعايير في صورتها النهائية تمهدًا لتقديمها إلى الدورة المقبلة للمؤتمر وزراء السياحة لاعتمادها.
- ٦٣ تبسيط إجراءات منح التأشيرة والإجراءات الجمركية والعملات الأجنبية: ومن بين الإجراءات التي اعتمدتتها الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة تبسيط إجراءات منح التأشيرة والجمارك والنقد الأجنبي. وتحقيقاً لهذه الغاية، ناشدت الأمانة العامة الدول الأعضاء وضع آليات تساعدها في تسريع تنفيذ هذا القرار. وطلبت الأمانة كذلك إلى الدول الأعضاء الإبلاغ عما تتخذه من خطوات لبلوغ الهدف المتمثل في تبسيط إجراءات منح التأشيرات لتسهيل تدفق السياح دون عراقيل. ورداً على ذلك، قدمت جمهورية إندونيسيا مجموعة من الامتيازات بشأن منح التأشيرات لمواطني الدول الأعضاء في المنظمة. وتشمل هذه الامتيازات منح تأشيرات الزيارة الحرة، ومنح التأشيرات عند الوصول وتأشيرات زيارة مجانية لمدة ١٤ يوماً لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية وجوازات الخدمة من بعض الدول الأعضاء في المنظمة. وعلى نفس المنوال، قدمت أيضاً العراق وجيوبوتي نظام إجراءات التأشيرات الخاصة بكل منها فيما يخص مواطني الدول الأعضاء في المنظمة. وما تزال الأمانة في انتظار ردود الدول الأعضاء الأخرى.
- ٦٤ مراكز التسويق: بشأن أنشطة مراكز التسويق الثلاث، دعت الدورة السابعة للمؤتمر وزراء السياحة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في مجال تسويق وتبسيط السياحة والبحث والتدريب في مجال السياحة. وفي هذا الصدد، استكملت حكومتا جمهورية إندونيسيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية الاستبيانين المتعلمين بتبسيط السياحة، وبالبحث والتدريب في مجال السياحة، على التوالي. وعمم الاستبيانان على الدول الأعضاء، وهدفهما تحديد مجالات التعاون والمساهمة من جانب الدول الأعضاء في المنظمة. وحتى الآن، أكملت ٥ فقط من الدول الأعضاء الاستبيان المتعلق بالبحث والتدريب موضحة البيانات والمعلومات المتعلقة بجهات الاتصال ذات الصلة ومؤسسات التدريب لديها في مجال السياحة. وأكملت ٢ فقط من الدول

الأعضاء الاستبيان المتعلق بتسهيل السياحة، والدول الأعضاء مدعوة إلى إكمال هذين الاستبيانين وإرجاعهما إلى الأمانة العامة للمنظمة.

- ٦٥ - تنظيم معارض السياحة والمعارض العامة ومنتديات الاستثمار: من المقرر إقامة المعرض السياحي الثاني للبلدان الإسلامية في القاهرة، جمهورية مصر العربية من ٢٣-٢٠ ديسمبر ٢٠١٢. وقد كان من المفترض إقامة هذا المعرض في الفترة من ١٢-٩ أكتوبر ٢٠١١ ولكن من أجل تعزيز فرص نجاح المعرض تقرر أرجاؤه إلى التاريخ الجديد المذكور أعلاه. وأكدت المملكة العربية السعودية مجدداً عرضها استضافة المعرض السياح للبلدان الإسلامية في ٢٠١٩ أو في وقت سابق لهذا التاريخ إذا ما اعترضت أي من الدول الأعضاء التي عرضت في وقت استضافة المعرض عن تنظيمه.
- ٦٦ - وفي الوقت نفسه، تجري الأمانة العامة اتصالات مع السلطات المختصة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتحديد موعد جديد للاجتماع الثالث للجنة التسيير المعنية بالسياحة، والذي تأجل من ٨-٧ ديسمبر ٢٠١١ نظراً لعدم اكتمال النصاب القانوني.
- ٦٧ - وسوف تُضمن نتائج جميع هذه الأحداث في تقرير يقدم إلى الدورة الثامنة لمؤتمر وزراء السياحة، والتي ستعقد في جمهورية السودان في عام ٢٠١٢.

ج) حلقة العمل الثانية المعنية بالتعاون مع القطاع الخاص لتعزيز السياحة فيما بين البلدان الإسلامية

- ٦٨ - عُقدت حلقة العمل الثانية بشأن التعاون مع القطاع الخاص لتعزيز السياحة فيما بين البلدان الإسلامية في إزمير بتركيا يومي ١٠-٩ ديسمبر ٢٠١١ برعاية وزارة الثقافة والسياحة في جمهورية تركيا. وحضرت الاجتماع وفود من القطاع الخاص من العديد من الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها المعنية.
- ٦٩ - وتناول الاجتماع جملة أمور من بينها اعتماد مقترن منتدى الكومسيك بشأن دور القطاع الخاص في تطوير السياحة، وبهدف إلى تهيئة بيئة مواتية لقطاع الخاص في الدول الأعضاء في المنظمة لمناقشة مجالات التعاون المحتملة وتحديد القضايا المشتركة في مجال السياحة. وسيكون المنتدى أيضاً بمثابة قناة اتصال منتظمة لتبادل التجارب والمعارف.
- ٧٠ - والأمانة العامة بصدده إحالة الوثيقة إلى الدورة الثامنة لمؤتمر وزراء السياحة لاتخاذ الإجراء اللازم بغية إدراجها في إطار التنمية والتعاون في مجال السياحة لضمان تسيير تنفيذ العمل المشترك في مجال السياحة.

د) انعقاد الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزير السياحة في الخرطوم، جمهورية السودان

- ٧١ - تواصلت الأمانة العامة مع حكومة السودان بشأن عقد الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في الخرطوم بجمهورية السودان في عام ٢٠١٢. ومن بين البنود المقترحة في مشروع جدول الأعمال النظر في تقرير ووصيات الاجتماع الثالث للجنة التسيير المعنية بالسياحة، واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إطار التنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في المنظمة.

#### سادساً: التعاون في القطاع المالي

##### **(أ) البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في المنظمة**

- ٧٢ - نظم مركز أنقرة، بالاشتراك مع البنك المركزي في ماليزيا، اجتماع البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك في كوالالمبور، ماليزيا يوم ١٦ نوفمبر ٢٠١١ تحت شعار "المصرفية المركزية وتطوير القطاع المالي". ونتيجة لذلك، عمّ على الدول الأعضاء الاستبيان الذي أعده سيسرك بشأن برامج بناء القدرات للمصارف المركزية. وسيحدد هذا الاستبيان الاحتياجات مثل إدارة الاحتياطي وإدارة المخاطر والstocks المالية الإسلامية... إلخ، لتشجيع تبادل أفضل الممارسات وتعزيز التعاون فيما بين بلدان المنظمة في هذا المجال.
- ٧٣ - سوف الاجتماعات القادمة للبنوك المركزية والسلطات النقدية ستعقد في اسطنبول، تركيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا في الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على التوالي.
- ٧٤ - سوف ينظم مركز أنقرة في إطار المهام المنطة به ، ثلاث دورات تدريبية لممثلي المصارف المركزية في كل من جيجيتو وكازاخستان وطاجيكستان خلال سنة ٢٠١٢ .

##### **(ب) التعاون فيما بين أسواق المال في الدول الأعضاء في المنظمة**

- ٧٥ - أحاطت الدورة السابعة والعشرون للكومسيك علمًا بمقارات ووصيات الاجتماع الخامس لمنتدى البورصات في الدول الأعضاء في المنظمة الذي عقد يومي ١٨-١٧ سبتمبر ٢٠١١ في اسطنبول، تركيا.
- ٧٦ - ومن ضمن توصيات الاجتماع حث الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على الاتفاق المتعلقة بالمؤشرات المعدلة والمنتجات المالية الإسلامية المتداولة في البورصة، على أن توقيع على الاتفاق قبل أول ديسمبر ٢٠١١ . ومذ ذلك حين عممت الأمانة العامة مشروع الاتفاق على جميع الدول الأعضاء لاتخاذ الإجراء المناسب، إذ أن رئيس البورصات في الدول الأعضاء أشار إلى أن مؤشر المنظمة الذي وضعته "ستاندرد آند باورز" سيكون جاهزاً لل إطلاق في الربع الأول من عام ٢٠١٢ . وسيعقد المنتدى السادس للبورصات في اسطنبول، تركيا، في أكتوبر عام ٢٠١٢ .
- ٧٧ - سوف ينظم مركز أنقرة في إطار برنامجه لبناء القدرات ، دورتين تدريبيتين للعاملين في أسواق المال في كازاخستان وطاجيكستان في ٢٠١٢ . إضافة إلى ذلك، أعد المركز استبياناً حول برنامج بناء القدرات لأسواق المال للوقوف على متطلبات التدريب والقدرات المتوفرة في أسواق المال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد تم تعليم هذه الاستبيان على جميع الدول الأعضاء في المنظمة مجال الزراعة وما زلنا ننتظر ردود الدول الأعضاء.

### ج) إنشاء منتدى سلطات تنظيم أسواق رأس المال في الدول الأعضاء في المنظمة

٧٨- رحبت الدورة السابعة والعشرون للكومسيك بإنشاء منتدى سلطات تنظيم أسواق رأس المال في الدول الأعضاء في المنظمة، الذي سوف يضطلع بأنشطته تحت اسم "منتدى الكومسيك لتنظيم أسواق رأس المال" بهيكل تضم أربع فرق عمل في مجالات تنمية السوق، وبناء القدرات، والتمويل الإسلامي، والتوعية بالأمور المالية، على التوالي.

٧٩- وتقدر الأمانة العامة وتدعم الجهد الذي يبذلها السيد أ. فيدات أكجيري، رئيس مجلس أسواق رأس المال في تركيا وفريقه المساعد، والذي اختير أول رئيس للمنتدى، وتقدر كذلك جهود المجلس في تطوير وتشجيع هذا المنتدى الوليد. وتتاشد الأمانة الدول الأعضاء توعية هيئات تنظيم أسواق رأس المال لديها بأهمية الانضمام إلى هذا المنتدى. وسيُعقد الاجتماع المُقبل للمنتدى في إسطنبول بتركيا في وقت لاحق من هذا العام.

### سابعاً: دور القطاع الخاص

٨٠- ركز برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي بوجه خاص على تعليم دور القطاع الخاص في برنامج التعاون الاقتصادي للمنظمة. وقد توصل قادة بلدان المنظمة إلى قناعة مفادها أن الاستثمار فيما بين هذه البلدان وتوفير فرص العمل يمكن تعزيزهما من خلال تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ أن الأخيرة هي المستخدم الرئيسي للعمالة والمحفز على الأنشطة الاقتصادية التي تعزز النمو. وتحقيقاً لهذه الغاية، عجلت الأمانة العامة بتنفيذ توصيات فرق العمل المنبثقة عن المنظمة بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى نتائج الاجتماع الذي عُقد على هامش مؤتمر القمة العالمي لتنظيم مشاريع الأعمال الحرة، المعقود برعاية حكومة تركيا بالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عُرضت استنتاجات فرق العمل المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة على الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة للكومسيك في أكتوبر ٢٠٨٨.

### أ) إنشاء شبكة الأعمال التجارية ومراعاة التكنولوجيا

٨١- تتمثل الحاجة إلى إنشاء الشبكة المذكورة أعلاه في الترويج لتنظيم المشاريع وسط الشباب العاطلين عن العمل في الدول الأعضاء في المنظمة. والشبكة المقترحة ستتضمن مساعدة حاضنات الأعمال في تعزيز التجارة البيئية من خلال تزويد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات والدعم للواردات وال الصادرات، في حين تساعد حاضنات التكنولوجيا في تطوير نظم ابتكار دولية في الدول الأعضاء ونقل التكنولوجيا على نحو سلس من الجامعات إلى الصناعات. وستشمل أنشطة التواصل المقترحة كذلك تجميع قاعدة بيانات للمستثمرين في قطاع الأعمال وإنشاء روابط عن فرص الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في المنظمة.

٨٢- واستجابة لطلب الأمانة العامة أرسلت مصر والأردن وسوريا وتركيا تعليقاتها بشأن طرائق تفعيل هذه الشبكة. وفي حين شملت بيانات الأردن خطة عمل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الصغيرة

والمتوسطة، فقد أشارت سوريا إلى دعم جميع عناصر الخطة الاستراتيجية، وأكملت مصر ضرورة تبادل المعرفة فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة. واقترحت تركيا، من جانبها، تبادل تجاربها مع الدول الأعضاء، وذلك تكميلاً لبرنامج التدريب لمديري حاضنات الأعمال الذي أعدته منظمة "كوجسيب" في أنقرة بتركيا يومي ٣٠ سبتمبر و ١ أكتوبر ٢٠١٠.

- ٨٣ ولتسريع إنشاء هذه الشبكة، كتبت الأمانة العامة إلى مراكز حاضنات مختارة في الدول الأعضاء، بما في ذلك تلك التي شاركت في برنامج التدريب المذكور أعلاه.

(ب) تيسير الحصول على التأشيرات لرجال الأعمال

- ٨٤ وفقاً للقرار الصادر عن الكومسيك في هذا الشأن، وجهت الأمانة العامة الرسائل ذات الصلة إلى الدول الأعضاء لتوضيح جميع التسهيلات الممنوحة لرجال الأعمال وغيرهم من مواطني الدول الأعضاء بشأن الحصول على التأشيرات. وتضمن رد إندونيسيا قائمة ب مختلف الامتيازات الممنوحة بشأن التأشيرات، بينما أعلنت السلطات العراقية المختصة استعدادها ل النظر في منح امتيازات مماثلة في المستقبل. وقدمت النيجر، من جانبيها، قائمة بالبلدان التي تربطها بها اتفاقيات إلغاء التأشيرة، وغالبيتها من الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، فضلاً عن المغرب وتونس. ترد القوائم ذات الصلة في مرفق هذا التقرير.

ج) منتدى الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء

- ٨٥ نظمت الأمانة العامة، بالتعاون مع حكومتي تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، منتدى الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في المنظمة في إسطنبول بتركيا يوم ٣ ديسمبر ٢٠١١، على هامش مؤتمر القمة العالمي الثاني لتنظيم المشاريع، الذي عقد في إسطنبول، بتركيا، في الفترة ٦-٣ ديسمبر ٢٠١١. وقام المنتدى مجموعة من التوصيات، أبرزها ما يلي:

- الحاجة إلى التنسيق السليم لأنشطة مؤسسات القطاع الخاص القائمة داخل بلدان المنظمة والتوعي في أنشطتها وعضويتها لضمان تمثيل عدد أكبر من من هذه المؤسسات على النحو الواجب.
- تطوير برامج بناء القدرات وبرامج التدريب المهني، وتعزيز إمكانية الحصول على تسهيلات التمويل المتاهي الصغير، بهدف تشجيع وتنمية مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السياحة والصناعات الزراعية والأنشطة الأخرى؛
- توسيع نوافذ التمويل الموجودة في إطار صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا، والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وذلك لتشجيع الاستثمار فيما بين الدول الأعضاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

• الحاجة إلى إنشاء آلية للربط الشبكي فيما بين حاضنات التكنولوجيا والأعمال التجارية في الدول الأعضاء في المنظمة؛

• إنشاء مجموعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل بلدان المنظمة لتعزيز الاستفادة من نتائج البحث في قطاعات مثل تجهيز الأغذية والمنتجات الزراعية والنقل والإمداد والطاقة والصناعة التحويلية والخدمات .....إلخ.

-٨٦ أحياناً توصيات المنتدى إلى الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها للدراسة والتعليق. وطلب كذلك إلى الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها الإبلاغ عن سياساتها المتعلقة بتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

-٨٧ واستجابة لطلب الأمانة العامة، بعث بعض الدول الأعضاء في المنظمة، وهي تركيا والأردن ومصر، تعليقاتها ذات الصلة. وفي حين رحبت وزارة العلوم والصناعة والتكنولوجيا ومؤسسة تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة (كوجسيب) في تركيا بنتائج المنتدى، فقد أعربنا عن استعدادهما للتعاون مع المنظمة ودولها الأعضاء في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تبادل التجارب والمعارف في هذا المجال. وأبلغت وزارة الصناعة والتجارة الأردنية والجمعية الأردنية للتنمية، من جانبها، عن برامجهما ومشروعاتها لدعم تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن.

-٨٨ وقد الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر عدداً من المقترنات حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان المنظمة. وكان الهدف الرئيسي من هذه المقترنات هو تهيئة بيئة ملائمة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق بناء القدرات البشرية، وتطوير التدريب المهني وتعزيز سلسلة القيمة، وتوسيع مرافق التمويل ومشاورة أفضل الممارسات والمعارف.

#### د) حلقة عمل بشأن تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في المنظمة

-٨٩ استعداداً لتداول الآراء في الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك حول موضوع "تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان المنظمة"، سوف ينظم مركز سيسرك، بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومؤسسة "كوجسيب" التركية والمؤسسة المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حلقة عمل حول الموضوع المذكور أعلاه في إسطنبول، جمهورية تركيا، في الفترة ١٤-١٢ يونيو ٢٠١٢.

-٩٠ وستتركز حلقة العمل على المواضيع الفرعية الأربع التالية ذات الصلة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان المنظمة: (١) إمكانية الوصول إلى الأسواق؛ (٢) الحصول على التمويل؛ (٣) إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والابتكار؛ (٤) الممارسات والتجارب الفطرية. وسوف تبحث حلقة العمل أيضاً السبل والوسائل العملية لتنفيذ توصيات الاجتماع السادس لفرقة العمل المنبثقة عن المنظمة والمعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

**ثامناً: برامج التنمية الإقليمية**

**(أ) البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا**

٩١- دخل البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا مرحلته النهائية هذا العام. وحتى شهر أبريل ٢٠١١، مولت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ضمن مساهمتها، البالغة ٤ مليارات دولار أمريكي، ٢٦٧ مشروعًا بقيمة إجمالية بلغت ٣٠٠٦ مليار دولار أمريكي في الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة، ولاسيما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكانت غالبية هذه المشاريع في مجال تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي، والحصول على المياه والمرافق الصحية وتوليد الطاقة الكهربائية، وتطوير البنية التحتية للنقل، وتنمية الموارد البشرية، ومكافحة الأمراض المعدية. وبالإضافة إلى ذلك، حُشد مبلغ ٣٩٩ مليار دولار لهذه المشاريع عن طريق التمويل المشترك والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٩٢- ومن المتوقع، بنهاية العام الحالي، أن يبلغ البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا هدفه التمويلي البالغ ١٢ مليار دولار، تشمل مساهمة مجموعة البنك الإسلامي وقدرها ٤ مليارات دولار، وتمويل خارجي بمبلغ ٨ مليارات دولار في شكل تمويل مشترك للمشاريع في إطار هذا البرنامج. وعلاوة على ذلك، فقد ثبت أن تنفيذ البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا سيكون أداة فعالة لدعم التطلعات الإنمائية للدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة.

٩٣- وهذه النجاحات التي تحققت في مجال تنفيذ البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا تؤكد الحاجة إلى وضع برنامج في عام ٢٠١٣ خلافاً لهذه البرنامج (البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا-٢)، وذلك بغية الحفاظ على التقدم الذي أحرزته هذه البلدان في المجالات المختلفة. ومع ذلك، فقد لوحظ، في أثناء اجتماع الاستعراض الثاني بين الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية، أن هذا البرنامج يمكن أن يكون أكثر فعالية إذا أدرجت المشاريع الإقليمية في خطة عمله. وعلاوة على ذلك، فقد ورد اقتراح بضرورة تعزيز الملكية من جانب الدول الأعضاء عن طريق إنشاء آلية للمشاورات الفنية والمرتبطة بالسياسات العامة فيما بين الدول الأعضاء بشأن المشاريع المحددة. وثمة حاجة إلى وضع خطة عمل ومعايير للمشاريع المختلفة، وذلك بالاشتراك مع مؤسسات المنظمة ذات الصلة والمانحين الدوليين. ومن أجل ذلك، سيجري تنفيذ عدد من الأنشطة في عام ٢٠١٢. ومن ضمن هذه الأنشطة ما يلي:

• جلسة عمل لمحافظي البنك الإسلامي من الدول الأفريقية حول تنفيذ البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا على هامش الاجتماع السنوي السابع والثلاثين لمجلس محافظي البنك الذي عقد في الخرطوم، السودان يومي ٣-٤/٤/٢٠١٢.

• زيارات إلى المقار الرئيسية للاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، والتجمعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا (الجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، إلخ)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وغيرها لتحديد مجالات التعاون في إطار البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا-٢؛

- عقد منتبين (أحدهما لبلدان غرب إفريقيا، والآخر لبلدان وسط وشرق وجنوب إفريقيا) على التوالي بهدف تقييم تنفيذ البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا -١، فضلاً عن تحديد القطاعات ذات الأولوية للبرنامج -٢؛
- وضع البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا -٢ وإطلاقه في بداية عام ٢٠١٣.

**ب) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية**

- ٩٤ بلغت التزامات صندوق التضامن الإسلامي للتنمية حتى ١٥ مارس ٢٠١٢، ٢,٦٣٩ مليار دولار أمريكي ١,٦٣٩ التزمت ٤٣ دولة عضو بـ ٤٣ و ١ مليار دولار أمريكي منها بينما التزم البنك الإسلامي للتنمية بـ ١ مليار دولار أمريكي .. وعلى مستوى رأس المال المدفوع، بلغ المجموع التراكمي ١,٦٣٣ مليار دولار أمريكي سددت ٢٤ دولة عضو التزاماتها كاملة ، بينما لم تسد ١٤ دولة أي مساهمات من التزاماتها .تجدر الإشارة إلى أن الغابون قد دفع مساهمة إضافية بقيمة مليوني دولار أمريكي للصندوق ، في حين أعلنت مصر أعلنت التزامها بـ ١٠ ملايين دولار أمريكي للصندوق.
- ٩٥ حتى ١٥ مارس ٢٠١٢، بلغ عدد المشاريع التي وافق الصندوق على تمويلها ٢٧ مشروعًا بتمويل مباشر من دخله، بالإضافة إلى التمويل المشترك من البنك الإسلامي للتنمية والحكومات والجهات المانحة الأخرى، بلغت التكالفة التراكمية الإجمالية لهذه المشاريع التي يمولها الصندوق ٨٥٥,٠٦ مليون دولار ساهم الصندوق بـ ١٥٦,٠١ مليون دولار في حين توفير باقي المبلغ من البنك الإسلامي للتنمية والشركاء والجهات المانحة الأخرى، مثل المؤسسات الحكومية والمنظمات الشقيقة. في سنة ١٤٣٢هـ، بلغت المواقف على لقرو الصندوق دولار أمريكي ٤٥,٩٥ مليون دولار أمريكي لسبعة مشاريع بكلفة إجمالية بلغت ١٨٢,٣١ مليون دولار. وكانت هذه المشروعات الموقّف عليها في فلسطين، ونيجيريا، وتوجو، واليمن، والسنغال والسودان، وتشاد .يتم توفير التمويل من الصندوق بشرط ميسرة، في المقام الأول من أجل الدول الـ ٢٥ الأقل نمواً من أعضاء البنك الإسلامي للتنمية.
- ٩٦ ومن أجل زيادة الموارد وتعزيز أثر التدخلات الرامية إلى الحد من الفقر، تم توقيع مذكرة تفاهم بين معهد الأرض والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق في ١٧ يونيو ٢٠١١ بغية تسهيل التعاون والتنسيق بين البنك الإسلامي للتنمية، ومعهد الأرض ومركز الأهداف الإنمائية للألفية في الهدف المشترك المتمثل في الحد من الفقر والتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .ويعمل الصندوق على وضع ترتيبات شراكة مع المؤتمر العالمي للعطاء الإسلامي والبنك العربي المصرف للتنمية الاقتصادية في إفريقيا.
- ٩٧ عقد المعتكف الاستراتيجي لصندوق التضامن الإسلامي من أجل التنمية يومي ٢٠-١٩ / ٢٠١١/١٢ من أجل وضع إستراتيجية الصندوق على مدى السنوات القليلة المقبلة وكان الهدف هو تحديد القضايا الإستراتيجية الرئيسية، وإجراء تحليلات العالمية والإقليمية، والداخلية، لتمهيد الطريق لتطوير خطة إستراتيجية شاملة (٢٠١٥-٢٠١٢) من شأنها وضع الصندوق في مصاف المنظمات المبكرة في

مجال الحد من الفقر. وكانت المجالات الرئيسية للمناقشة: (١) تغيير نموذج الأعمال إلى نموذج يركز على تحديد، وتجيئه، ورفع مستوى المبادرات الناجحة للحد من الفقر واستساحها؛ (٢) تحسين الموارد المالية للصندوق، (ج) بناء الموارد البشرية والقدرات المؤسسية، و(د) تعزيز وترشيد إدارة الشركات.

-٩٨ يدرك صندوق التضامن الإسلامي للتنمية أهمية حشد الموارد خاصة على ضوء المستوى المنخفض الحالي لرأس المال المدفوع. فثمة تأخر من بعض البلدان في سداد الإسهامات التي التزمت بها بينما سدد بعضها جزءاً من التزاماتها ولم يسدّد البعض الآخر أي شيء حتى الآن. إضافة إلى ذلك، هناك بلدان لم تقدم آلية التزامات بعد. يذكر أن الصندوق ينفذ بعض النشاطات التوعوية في ٢٠١٢ لمعالجة هذا الموضوع.

#### ج) خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى

-٩٩ إلهاقاً للتقرير المفصل عن أنشطة الأمانة العامة في إطار خطة عمل المنظمة للتعاون مع آسيا الوسطى، عُقد الاجتماع الأول للجنة التنفيذية للخطة في استانبول، بتركيا يوم ١٨ أكتوبر ٢٠١١. وأعتمد اجتماع اللجنة التنفيذية البرنامج التنفيذي، بما في ذلك مختلف المشاريع المزمع تنفيذها في إطار الخطة، وحدد مؤسسات المنظمة الرائدة لتنفيذ المشاريع.

-١٠٠ ومن أجل تسريع تنفيذ مختلف المشاريع المحددة ضمن خطة العمل، طلب إلى مؤسسات المنظمة أن تبدأ تنفيذ الأجزاء الخاصة بها من الخطة. وقدم مركز سيسرك، من جانبه، برامج بناء القدرات المزمعة لفترة الستينيات الحالية في مجالات محددة إلى بلدان آسيا الوسطى الخمسة، حتى تتواصل الأخيرة مع سيسرك للشروع في تنفيذ برامج بناء القدرات هذه.

-١٠١ وفي هذا الصدد، نظمت حلقة عمل بشأن نماذج الشركات القطرية مع آسيا الوسطى بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك والوكالة التركية للتعاون والتنسيق في أنقرة بتركيا يومي ٢٢-٢٣ فبراير ٢٠١٢. وناقشت حلقة العمل برامج التعاون التقني القائم بين البلدان الأعضاء من آسيا الوسطى وبقية الدول الأعضاء في المنظمة، وناقشت كذلك استكشاف أفضل الممارسات وطرائق الشراكة الممكنة لتعزيز تعاون الدول الأعضاء في المنظمة مع آسيا الوسطى.

-١٠٢ واشتملت حلقة العمل على ست جلسات عمل واجتماع مائدة مستديرة للنقاش. وشارك بعرض تقديمي في حلقة العمل ممثلو كل من كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وإيران وتركيا، بالإضافة إلى مكتب تنسيق الكومسيك، وسيسرك ومعهد المواصفات والقياس للبلدان الإسلامية. وفي حين سلطت حلقة العمل الضوء على أهمية تطوير التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب وبرامج الشراكة مع البلدان الأعضاء من آسيا الوسطى، فقد شجعت الدول الأعضاء على تطوير برامج ومشاريع الشراكة في المنطقة في إطار خطة عمل المنظمة للتعاون مع آسيا الوسطى.

**عاشرًا: التوصيات**

٤٠٣ - بالرغم من القضاء إلى حد كبير على القيود الناجمة عن التنسيق بين المؤسسات عن طريق مختلف المجتمعات وتبادل البيانات بين الأمانة العامة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة، لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز شعور الدول الأعضاء في المنظمة بامتلاك مختلف البرامج والمشاريع المتقدمة بموجب قرارات الكومسيك ذات الصلة. وكانت الردود على الاستبيانات وورقات المفاهيم والبيانات المقدمة دون المتوسط، أو في بعض الحالات أقل من ٥ في المائة. أما القيود الأخرى التي لوحظت فهي الحاجة إلى زيادة حشد الأموال للمشاريع المختلفة بما في ذلك مشاركة الوكالات المانحة الدولية والإقليمية.

٤٠٤ - ولهذا الغرض، يسترعي اهتمام لجنة المتابعة إلى التوصيات التالية:

**(أ) التجارة البيئية:**

- التقديم المبكر لقوائم الامتياز، فضلا عن توقيع الدول الأعضاء وتصديقها على اتفاقيات نظام الأفضلية التجارية للمنظمة لضمان الانطلاق المبكر لنظام خفض التعرفة الجمركية؛
- دعم الدول الأعضاء، المنتمية إلى مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية، للعمل الجاري مع هذه الكل في تعزيز نظام الأفضلية التجارية للمنظمة؛
- استرقاء انتباه الدول الأعضاء إلى تزايد أنشطة المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في مجال تمويل التجارة وتأمين الصادرات والتمويل المتاهي الصغر، وحثها على الانضمام إلى مؤسسات التمويل هذه التابعة للمنظمة؛

**(ب) الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي**

- دعوة الدول الأعضاء إلى الاستخدام الأمثل للمواد البحثية التي أعدتها مراكز التميز في إطار خطة عمل المنظمة بشأن القطن؛
- تأكيد الحاجة إلى تشجيع كل مؤسسات الصناعات الزراعية العامة والخاصة في الدول الأعضاء على المشاركة في رابطة الصناعات الزراعية المقترن إنشاؤها بالمنظمة؛
- تأييد مقترن إنشاء شبكة بورصات السلع الأساسية بالمنظمة بهدف تعزيز تبادل المعرف وتشجيع التجارة فيما بين بلدان المنظمة؛

**ج- النقل**

- تتعهد الأمانة العامة بمواصلة متابعتها مع مؤسسات المنظمة ذات الصلة المتعلقة لتنفيذ مشروع السكة الحديد الريفي بين داكار وبورتسودان، خاصة تطوير وتمويل خطوط السكك الحديدية الوطنية على طول الممر؛

د) السياحة

- تقديم الدول الأعضاء لمشاريعها في إطار المشروع الإقليمي حول شبكة المحميات الطبيعية والمنتزهات العابرة للحدود في غرب إفريقيا وفقاً للشكل الموصى به، وذلك لتعزيز فرص التمويل من جانب الجهات المانحة الإقليمية والدولية؛
- توصية لجنة المتابعة للإشادة بحكومة السودان لعرضها استضافة الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في عام ٢٠١٢، وحث الدول الأعضاء على المشاركة الفاعلة في هذا الاجتماع؛
- وحث الدول الأعضاء على المشاركة الفاعلة في هذا الاجتماع؛

هـ) قطاع المال

- على الدول الأعضاء الاستمرار في الاتصال مع سلطات المصارف المركزية لديها سلطاتها بشأن تقديم ريدود عاجلة على الاستبيانات فيما يتعلق ببرامج بناء القدرات التي وضعها مركز سيسرك للمسؤولين التنفيذيين في المصارف المركزية؛
- حاجة الدول الأعضاء لوعية سلطات أسواق رأس المال لديها بأهمية الانضمام إلى منتدى سلطات تنظيم أسواق رأس المال الذي أنشئ مؤخراً بالمنظمة؛
- النظر في مسألة تشجيع سلطات البورصات في الدول الأعضاء على توقيع مؤشر المنظمة /الكومسيك الذي أنشأته مؤسسة "ستاندر آند باورز".

و) دور القطاع الخاص

- من الضرورة بمكان أن تدعم الدول الأعضاء إنشاء شبكة المنظمة لحاضنات الأعمال التجارية والتكنولوجيا، وأن تشجع مراكزها ذات الصلة على المشاركة الفعالة في هذه المشروع؛
- ستولى الأمانة العامة تجميع بيانات شاملة عن الامتيازات المتعلقة بتأشيره الدخول في الدول الأعضاء. وربما تود اللجنة، من جانبيها، مناشدة الدول الأعضاء النظر في منح امتيازات ثنائية ومتحدة الأطراف بشأن تأشيرة الدخول لرجال الأعمال؛
- دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة الفاعلة في حلقة العمل المعنية بتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول المنظمة، والمزمع عقدها في إسطنبول، بتركيا في الفترة ١٤-١٢ يونيو ٢٠١٢.

ز) برامج التنمية الإقليمية

- على الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة النظر في المشاركة الفاعلة في مختلف عمليات وضع وتنفيذ البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا-٢، والشعور في ذات الوقت بملك البرنامج؛
- التأكيد على ضرورة مشاركة الدول الأعضاء بفاعلية في تنفيذ مختلف المشاريع المحددة في إطار خطة عمل المنظمة للتعاون مع آسيا الوسطى.

MEMBER STATES THAT SIGNED /RATIFIED THE TPS-OIC AGREEMENTS (As of 30 March 2012)								
No.	Member States	Framework Agreement		PRETAS		TPS-OIC Rules of Origin		Submission of the Documents
		Signed	Ratified	Signed	Ratified	Signed	Ratified	
1	Bahrain	✓	✓	✓	✓	---	---	✓
2	Bangladesh	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3	Burkina Faso	✓	---	✓	---	✓	---	
4	Cameroon	✓	✓	✓	---	✓	---	
5	Chad	✓	---	---	---	---	---	
6	Comoros	✓	---	✓	—	✓	—	
7	Cot d'Ivoire	✓	---	---	—	---	—	
8	Djibouti	✓	---	✓	—	✓	—	
9	Egypt	✓	✓	✓	—	---	—	
10	Gabon	✓	✓	—	—	---	—	
11	Gambia	✓	✓	---	—	---	—	
12	Guinea	✓	✓	✓	—	✓	—	
13	Guinea-Bissau	✓	---	✓	—	✓	—	
14	Indonesia	✓	✓	✓	—	✓	—	
15	Iran	✓	✓	✓	✓	---	—	
16	Iraq	✓	✓	---	—	---	—	
17	Jordan	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
18	Kuwait	✓	---	✓	—	✓	—	✓
19	Lebanon	✓	✓	—	—	---	—	
20	Libya	✓	✓	—	—	---	—	
21	Malaysia	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
22	Maldives	✓	✓	---	—	---	—	
23	Morocco	✓	✓	✓	—	✓	—	
24	Nigeria	✓	---	✓	—	✓	—	
25	Oman	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
26	Pakistan	✓	✓	✓	✓	✓	—	
27	Palestine	✓	✓	✓	—	✓	—	
28	Qatar	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
29	Saudi Arabia	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
30	Senegal	✓	✓	---	—	---	—	
31	Sierra Leone	✓	---	✓	—	✓	—	
32	Somalia	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
33	Sudan	✓	---	---	—	---	—	
34	Syria	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
35	Tunisia	✓	✓	✓	—	✓	—	
36	Turkey	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
37	UAE	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
38	Uganda	✓	✓	—	—	---	—	
		38	28	26	13	24	10	9



**المرفق**

**(٧)**



Original: English

**REPORT  
OF THE WORKSHOP ON  
“COUNTRY PARTNERSHIP MODELS WITH CENTRAL ASIA”  
(Ankara, 22-23 February 2012)**

1. The workshop on “Country Partnership Models with Central Asia” within the framework of the OIC Plan of Action for Cooperation with Central Asia was organized by the COMCEC Coordination Office in collaboration with Turkish Cooperation and Coordination Agency (TİKA) on 22-23 February 2012 in Ankara, Republic of Turkey.

2. The Workshop aimed at identifying the existing technical cooperation programmes between Central Asia and other OIC Member States, exploring the best practices and defining possible partnership models.

(The Agenda and Work Programme and the Explanatory Note of the Workshop are attached as Annex 1)

3. Representatives of the following Member States attended the Workshop:

- Republic of Kazakhstan
- Kyrgyz Republic
- Republic of Tajikistan
- Turkmenistan
- Republic of Uzbekistan
- Islamic Republic of Iran
- State of Kuwait
- Malaysia
- Kingdom of Saudi Arabia
- Republic of Turkey
- United Arab Emirates

4. In addition to the OIC General Secretariat and the COMCEC Coordination Office representatives of the following international institutions have also attended the Workshop:

- Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC),
- Islamic Research Centre for History, Culture and Art (IRCICA),
- Islamic Centre for the Development of Trade (ICDT),
- Islamic Development Bank (IDB),
- Standing Committee for Information and Cultural Affairs (COMIAC),
- Islamic Chamber of Commerce and Industry (ICCI)
- Islamic Educational, Scientific and Cultural Organization (ISESCO),

- Standards and Metrology Institute of the Islamic Countries (SMIIC),
- United Nations Development Program (UNDP),
- Economic Cooperation Organization (ECO).

(The list of participants is attached as Annex 2.)

**Opening Session:**

5. The Opening Session was chaired by H.E. Dr. Cevdet YILMAZ, Minister of Development of the Republic of Turkey. Following the recitation from the Holy Qur'an, H.E. Dr. Cevdet YILMAZ made his opening statement. H. E. Dr. Cevdet YILMAZ highlighted the importance of South-South cooperation among the Islamic Countries and stated that development cooperation between Central Asian and other OIC member countries, leading to mutual learning and knowledge exchange would be a powerful tool to assess development challenges and find paths to address them from within the Islamic community.

(Opening Statement of H.E. Dr. Cevdet YILMAZ is attached as Annex 3.)

6. H.E. Mr. Sanzhar MUKANBETOV, Deputy Minister of Economy and Antimonopoly Policy of the Kyrgyz Republic made a statement. In his statement, H.E. Mr. Sanzhar MUKANBETOV, on behalf of all participating member countries, stressed the significance of the cooperation between the Central Asian member countries and other OIC member countries and pointed out that the Workshop would serve as an important platform for experience sharing in development cooperation activities.

7. Message of H.E. Professor Ekmeleddin İHSANOĞLU, Secretary General of OIC, was read out by Mr. Cheikh Oumar T. SOW, Director General for Economic Affairs of the OIC General Secretariat. In his message to the Workshop, H.E. Prof. İHSANOĞLU expressed his sincere hope that the outcome of the Workshop would provide modalities for the implementation of the identified projects in the OIC Plan of Action for Cooperation with Central Asia.

(A copy of the text of the message of H.E. Professor Ekmeleddin İHSANOĞLU is attached as Annex 4.)

8. In his statement, Mr. Savaş ALPAY, Director General of the SESRIC, underlined the growing interest of the Central Asian countries to get more involved into the various OIC cooperation activities in the political, socio-economic and cultural fields. Mr. ALPAY stressed that this workshop would contribute to the efforts of the Central Asian member countries towards enhancing their cooperation and integration with the rest of OIC member countries.

(A copy of the text of statement of Mr. Savaş ALPAY is attached as Annex 5.)

9. In his statement, Mr. M. Metin EKER, General Director of COMCEC Coordination Office, underlined the significant role of the COMCEC as a platform for enhancing economic and commercial cooperation among the Islamic Countries. Mr. EKER gave some examples of the cooperation programs and projects under COMCEC which may be utilized by the Central Asian member countries. He emphasized that COMCEC is determined to enhance technical cooperation and partnership with its Central Asian member countries.

(A copy of the text of the statement of Mr. M. Metin EKER is attached as Annex 6.)

**Working Sessions:**

10. The workshop included six working sessions and a roundtable discussion, chaired by Mr. Ahmet YAMAN, Deputy Undersecretary of the Ministry of Development of the Republic of Turkey.

**Working Session I: Development Cooperation with Central Asia:**

11. In the first working Session, COMCEC Coordination Office and SESRIC representatives made presentations on “Development Challenges of Central Asia and Technical Cooperation Activities” and “Capacity Building Programs with Central Asia” respectively. COMCEC Coordination Office presented the data regarding the technical cooperation activities implemented in Central Asian region and shared the findings of the Questionnaire that had already been circulated to the respective Central Asian countries. After that, the representative of SESRIC informed the participants of the current and planned capacity building programs of the Centre in Central Asia, particularly within the framework of OIC-VET.

(Presentations on development cooperation with Central Asia are attached as Annex 7.)

**Working Session II: Partnership Programs with Kazakhstan:**

12. The second working session focused on technical cooperation/partnership programs with Kazakhstan. The Kazak representative briefed the participants on the details of the technical cooperation activities being implemented in Kazakhstan, including total volume, major donors, types of assistance and legal and institutional framework.

13. The representatives of Iran and Turkey, as partner OIC countries, have presented their technical cooperation and partnership programs/projects being implemented in Kazakhstan. Next, UNDP presented its technical cooperation/partnership programs with Kazakhstan. In addition, the other international institutions, namely IRCICA, ISESCO, ECO, SESRIC and ICDT gave information about their technical cooperation activities implemented in Kazakhstan. The Session ended with general discussion.

(Presentations on Partnership Programs with Kazakhstan are attached as Annex 8.)

**Working Session III: Partnership Programs with Kyrgyz Republic:**

14. The third working session started with the presentation by the representative of Kyrgyz Republic. In this presentation, the significance of technical assistance in social and economic development of Kyrgyz Republic, the priorities of the country with regard to technical cooperation programs as well as the main challenges in this respect were highlighted.

15. Representatives of Turkey and Iran made presentations on their technical cooperation activities with Kyrgyz Republic.

16. SESRIC, IRCICA and ISESCO shared their institution's technical cooperation experience with the Kyrgyz Republic. After that the UNDP representative presented UNDP's partnership programs with Kyrgyz Republic and the priorities of the organization when carrying out these programs.

(Presentations on Partnership Programs with Kyrgyz Republic are attached as Annex 9.)

**Working Session IV: Partnership Programs with Tajikistan:**

17. Fourth working session concentrated on cooperation with Tajikistan and began with the presentation of the Tajik Delegate on technical cooperation activities being implemented in the country. The participants were informed of the latest technical cooperation trends and challenges encountered in this regard. In the presentation, the ways to overcome those challenges were suggested. Lastly, the IT-based monitoring system for technical cooperation programs being implemented in the country was presented.

18. Turkey, Iran, SESRIC, ISESCO and UNDP representatives presented their cooperation activities with Tajikistan with special emphasis on some important sectors such as infrastructure, transportation, renewable energy, finance and tourism.

(Presentations on Partnership Programs with Tajikistan are attached as Annex 10.)

**Session V: Partnership Programs with Turkmenistan:**

19. During this session, first, Turkey presented her technical cooperation activities implemented in Turkmenistan. Then, Iran, SESRIC and ISESCO informed the participants of their technical cooperation efforts in Turkmenistan.

20. In this session, IDB also made a presentation. In the presentation, the IDB Representative informed the participants of the IDB's technical cooperation/partnership models and introduced the IDB's new triangular partnership model, named as "reverse

linkage”, aiming to enhance knowledge and experience sharing among the Member Countries.

21. Lastly, the representative of Islamic Republic of Iran mentioned about the current and future macro economic trends, key social and economic development challenges of the Central Asian countries.

(Presentations on Partnership Programs with Turkmenistan are attached as Annex 11.)

**Session VI: Partnership Programs with Uzbekistan:**

22. The last working session commenced with the presentation by the TIKA’s representative on their technical cooperation programs/projects with Uzbekistan, which are mainly in the areas of health and agriculture.

23. The representatives of Islamic Republic of Iran, ISESCO and SESRIC also informed the participants of their technical cooperation activities in Uzbekistan.

24. Following the presentations on the partnership programs with Uzbekistan, SMIIC Secretary General made a presentation on the importance of standardization in alleviating the barriers to trade and informed the participants of the planned SMIIC Activities. He also invited the Central Asian countries to join the SMIIC.

(Partnership Programs with Uzbekistan are attached as Annex 12.)

**Roundtable Discussion:**

25. The workshop continued with a Roundtable Discussion moderated by Mr. Ahmet YAMAN, Deputy Undersecretary of the Ministry of Development of the Republic of Turkey. Mr. YAMAN reiterated the mechanisms put forward by the OIC Plan of Action for Cooperation with Central Asia for its implementation and summarized the discussions made during the working sessions.

26. In light of the presentations and discussions made during the working sessions, the participants shared their views on the challenges and possible ways of enhancing the efficiency of the technical cooperation activities between the Central Asian and other OIC Member States. After the deliberations, the participants identified the following major challenges encountered in technical cooperation/partnership programs with Central Asia.

**Challenges:**

- Lack of harmony between the government priorities and the offered technical cooperation programs
- Lack of coordination among the partner agencies in the field

- Duplication of the cooperation efforts by technical assistance providers resulting in waste of time and financial resources
- Lack of data and statistics
- Lack of monitoring and evaluation mechanism of the partnership programs/projects.

27. In order to overcome these challenges and improve the effectiveness of the technical cooperation efforts for the future, the Workshop agreed on the following recommendations:

**Recommendations:**

**The Workshop:**

- **Encouraged** the Member States to develop partnership programs/projects with the region within the framework of the OIC Plan of Action for cooperation with Central Asia;
- While underlining the importance of coordination with and among the donor community, **invited** all the stakeholders to build programmatic synergies at country, regional and multilateral level for enhancing the effectiveness of the development cooperation efforts and to avoid duplication;
- **Recommended** that the relevant parties should give utmost importance to the needs/priorities of each Central Asian country when designing the technical cooperation/partnership programs/projects;
- **Highlighted** the significance of developing South-South technical cooperation/partnership programmes with the Central Asian countries;
- **Underlined** the fundamental role of capacity building programs in the development efforts of the Central Asian countries;
- **Also underlined** the importance of sharing experience on monitoring the effectiveness of development cooperation activities;
- **Emphasized** the significance of private sector involvement in terms of economic and social development of the region in general and technical cooperation/partnership programs in particular.

28. The Workshop was concluded with the closing remarks of Mr. Ahmet YAMAN.

---

**المرفق**

**(٨)**



الأصل: بالإنجليزية

## تقرير الاجتماع العشرين للجنة الدورة

(أنقرة، ٨ مايو/أيار ٢٠١٢)

انعقد الاجتماع العشرون للجنة الدورة التابعة للكومسيك يوم ٨ مايو/أيار ٢٠١٢ قبل انعقاد الاجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.

وقد ترأس الاجتماع السيد م. متين إيكير، المدير العام لمكتب تنسيق الكومسيك.

إلى جانب الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، حضر الاجتماع المؤسسات التالية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي:

- مركز البحوث الإحصائية، والاقتصادية، والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة
- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة

كما حضر الاجتماع أيضاً بعض المؤسسات التركية، بصفتها صاحبة مشروعات التعاون المقترحة التابعة للكومسيك، وكذا ممثل جمهورية مالي.

وقد وافق الاجتماع على النظر في البنود التالية من جدول الأعمال:

- استعراض مشروعات التعاون المقترحة في إطار الكومسيك
- النظر في مقترنات المشروعات الجديدة
- ما يستجد من أعمال

4- أطلع مكتب تنسيق الكومسيك لجنة الدورة على خلية المشروعات ، وأعاد توضيح المعايير التي حددها الاجتماع السابق للجنة الدورة.

5- عقب إطلاع اللجنة، أحاط أصحاب المشروعات اجتماع لجنة الدورة علمًا بأحدث التطورات المتعلقة بكل مشروع على حدة.

6- بعد المناقشة، اتخاذ الاجتماع القرارات التالية:

- رحبت اللجنة بالعرض المقدم من المعهد التركي لبراءات الاختراع لاستضافة ورشة العمل حول "سياسات الملكية الصناعية" المقرر عقدها في الفترة من ١٤-١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢، في أنقرة بالجمهورية التركية، وطلبت اللجنة من المركز الإسلامي للتنمية التجارية، باعتباره الجهة المنسقة للمشروع، التواصل مع المكتب المغربي لبراءات الاختراع لتحديد تاريخ انعقاد ورشة العمل حول "الابتكار والترويج" المقرر عقده في المغرب في عام ٢٠١٣ باعتباره آخر نشاط من أنشطة المشروع.
- قررت اللجنة رفع مشروع "دراسة البنية الأساسية للنقل الجوي والصناعة في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" من قائمة المشروعات، وذلك نظراً لعدم إثرازه أي تقدم وكذا عدم إبداء أي دولة الاهتمام به.
- فيما يتعلق بمشروع "إنشاء شبكة حدائق ومحبيات عابرة للحدود في غرب أفريقيا"، راجعت اللجنة مستوى التقدم المتحقق، وطلبت من منسقي/مالكي المشروع تقديم خطة عمل تفصيلية إلى مكتب تنسيق الكومسيك في خلال شهر قبل انعقاد الاجتماع التالي للجنة الدورة.
- استعرضت اللجنة التقدم الذي تم إثرازه في مشروعات "إنشاء اتحاد المؤسسات الإسلامية للنقل البري"، و"إنشاء اتحاد المؤسسات الإسلامية للنقل الجوي"، كما طلبت من اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا استعراض المشروعات المقترن مشروع واحد، وتقديم استماراة ملف المشروعات على مكتب تنسيق الكومسيك قبل موعد انعقاد الاجتماع التالي للجنة الدورة بشهر واحد على الأكثر.
- فيما يتعلق بمشروع "إنشاء بوابة إلكترونية نشطة للأسوق تختص بالمعاملات بين المؤسسات التجارية للكومسيك"، طلبت اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك الانتهاء من مشاوراتها مع اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا حول المشروع، وتوزيع الاستثمارات الخاصة بملفات المشروعات على المؤسسات المعنية، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، في خلال شهر قبل انعقاد الاجتماع التالي للجنة الدورة.
- أعربت اللجنة عن تفاصيرها للأعمال التي أجزتها الهيئة التركية للمنافسة بخصوص مشروع "التعاون الفني في مجال قانون وسياسة المنافسة" ورحبت بالතوصيات التي خرج بها مؤتمر اسطنبول، بعنوان "تقييم احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال قانون وسياسة المنافسة" الذي انعقد في ٢١-٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، في اسطنبول بتركيا، باعتباره تدشينا لنشاط المشروع. وطلبت اللجنة من الهيئة التركية للمنافسة تقديم خطة العمل إلى مكتب تنسيق الكومسيك في خلال شهر قبل انعقاد الاجتماع التالي للجنة الدورة.
- تدارست اللجنة الاستمارة الخاصة بملف المشروع الخاص بخط سكة حديد داكار - بور سودان، وطالبت مالكي/منسقي المشروعات باستكمال الأجزاء غير المكتملة من الملف وتسليم الاستثمارات الكاملة الخاصة بملف المشروع إلى مكتب تنسيق الكومسيك خلال شهر واحد على الأكثر قبل انعقاد الاجتماع التالي للجنة الدورة.

#### بالنسبة للمقترحات الجديدة للمشروعات

- استعرضت اللجنة مقترن المشروع الجديد المقدم من مركز أنقرة وطلبت منه تسليم الاستمارات الكاملة الخاصة بملفات مشروع "مابر منظمة التعاون الإسلامي للطاقة الخضراء" إلى مكتب تنسيق الكومسيك قبل انعقاد الاجتماع القادم للجنة الدورة بفترة لا تتجاوز الشهر.
- اطلعت اللجنة على مقترن المشروع الجديد المتعلق بالشباك الواحد لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي تقدم به ممثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة، وطلبت من المركز الإسلامي لتنمية التجارة تقديم استمارة ملف المشروع قبل انعقاد الاجتماع القادم للجنة الدورة بفترة لا تتجاوز الشهر.

#### ما يستجد من أعمال

- وافقت اللجنة على المعايير التي قام بإعدادها مكتب تنسيق الكومسيك تماشياً مع القرار ذي الصلة لاجتماع لجنة الدورة التاسع عشر بغية قياس التقدم المحرز، وضمان التقييم الأفضل لمشروعات لجنة الدورة.
- يرد بيان بالمعايير في المرفق ١.
- رحبت اللجنة بالعرض المقدم من مكتب تنسيق الكومسيك لإعداد قائمة بأنشطة التعاون الاقتصادي والتجاري، والمقرر أن تقوم المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بتنظيمها تحت مظلة الكومسيك سنوياً، وطلبت من المؤسسات المعنية تقديم الأنشطة المخطط تنفيذها خلال عام ٢٠١٣ إلى مكتب تنسيق الكومسيك قبل انعقاد الاجتماع القادم للجنة الدورة بفترة لا تتجاوز الشهر.
- اختتم الاجتماع فعالياته بتوجيهه الشكر لكافة الحضور.

**قائمة بمقترنات المشروعات للجنة الدورة**

الرقم	مقترن المشروع	المؤسسة المقترنة للمقترح	الدولة / المؤسسة	تاريخ تقديم مقترن المشروع	المنسق
١	التعاون التقني بين مكاتب البراءات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	تركيا	التعاون التقني بين مكاتب البراءات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	١٩٩٨ (تمت مراجعته في ٢٠٠٥)	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
٢	إنشاء شبكة حدائق ومحميات عابرة للحدود في غرب أفريقيا	غينيا	الآمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي	نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥	المركز الإسلامي لتنمية التجارة/مركز أنقرة
٣	إنشاء اتحاد المؤسسات الإسلامية للنقل البحري	الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي	الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي	مايو/أيار ٢٠٠٩	اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا
٤	إنشاء بوابة إلكترونية نشطة للأسوق تختص بالتعاملات بين المؤسسات التجارية للكومسيك	مكتب تنسيق الكومسيك	الآمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي	مايو/أيار ٢٠٠٩	
٥	التعاون التقني في مجال قانون وسياسة العدالة	تركيا	التعاون التقني في مجال قانون وسياسة العدالة	مايو/أيار ٢٠١٠	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
٦	مشروع خط سكك حديد داكار - بورسودان	السودان	الآمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي	أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨	الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي
مقترنات المشروعات (لم يتم تقديم استثمارات ملف المشروعات)					
١	إنشاء اتحاد المؤسسات الإسلامية للنقل الجوي	الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي	الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي	مايو/أيار ٢٠٠٩	

<sup>١</sup> سوف يقوم اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا باستعراض هذين المشروعين وإدماجهما كمقترن مشروع واحد

الأصل: بالإنجليزية

## معايير قياس التقدم الذي تحرزه مشروعات لجنة الدورة وضمان تقييم أفضل لها

تماشياً مع القرار الصادر عن الاجتماع التاسع عشر للجنة الدورة، المنعقد في ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ في إسطنبول، أعد مكتب تنسيق الكومسيك المعايير التالية بغية قياس التقدم الذي تم إحرازه في المشروعات المدرجة على جدول أعمال لجنة الدورة، وضمان تقييم أفضل لها:

- ١- لن تنظر لجنة الدورة في أي مشروع مقترن ما لم يتم تقديم استماراة ملف المشروعات.
- ٢- يطلب من أصحاب/منسقي المشروعات تقديم الاستمارات الكاملة الخاصة بملفات المشروعات مع تحديد الموارد المالية بشكل واضح<sup>١</sup> وتسليمها لمكتب تنسيق الكومسيك قبل انعقاد الاجتماع التالي للجنة الدورة بفترة لا تتجاوز الشهر، وذلك لتوزيعها على مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.
- ٣- عقب انتهاء لجنة الدورة من التقييم الفني للاستمارات الخاصة بملفات المشروعات:
  - تُعاد المشروعات التي بها نقص بالنواحي الفنية إلى أصحاب/ منسقي المشروعات. ويمكن لأصحاب/ منسقي المشروعات مراجعة المشروعات وإعادة تقديمها إلى لجنة الدورة إذا ما رغبت في ذلك.
  - تضاف المشروعات التي تعتبرها لجنة الدورة ملائمة من الناحية الفنية لقائمة المشروعات.
- ٤- عند إضافة المشروع إلى القائمة، يطلب من أصحاب/ منسقي المشروعات إرسال استماراة ملفات المشروعات إلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لتمريرها فيما بين الدول الأعضاء. وسوف ترسل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بدورها آراء/ ملاحظات الدول بشأن هذه المشروعات لأصحاب/ منسقي المشروعات ومكتب تنسيق الكومسيك خلال شهر قبل انعقاد الاجتماع التالي للجنة الدورة.
- ٥- عند إضافة المشروع إلى قائمة المشروعات، يطلب أيضاً من أصحاب/ منسقي المشروعات تقديم خطة عمل مفصلة<sup>٢</sup> تتماشى مع الاستمارات الخاصة بملفات المشروعات. ويتم تقديم خطة العمل، التي تمثل ركيزة أساسية لقياس التقدم الذي تم إحرازه، إلى مكتب تنسيق الكومسيك قبل انعقاد الاجتماع التالي للجنة الدورة بفترة لا تتجاوز الشهر.
- ٦- بالنسبة للمشروعات التي تم إعداد خطط العمل الخاصة بها، يطلب من أصحاب/منسقي المشروعات تقديم تقارير دورية عن سير العمل بالمشروعات إلى مكتب تنسيق الكومسيك قبل انعقاد الاجتماع التالي للجنة الدورة بفترة لا تتجاوز الشهر.

<sup>١</sup> البند رقم ١٨ في استماراة ملف المشروعات

<sup>٢</sup> تتضمن خطة العمل النشاطات، والجدول الزمني وتقسيم العمل فيما بين صاحب المشروع، وشركائه ومنسقيه. ومرفق بهذه الوثيقة نموذج لخطة العمل. ووفقاً للمدة الزمنية التي يستغرقها المشروع، يمكن إضافة أعمدة وصفوف جديدة إلى الجدول.

- ٧ - يجب أن يشير تقرير سير العمل إلى الانتهاء من نشاط واحد على الأقل من الأنشطة الواردة في خطة العمل.
- ٨ - في ظل القيود المالية والمؤسسية التي تعيق تنفيذ المشروعات تتفيداً فاعلاً ومواتياً، يجب أن تكون مقتراحات المشروعات الجديدة التي تقوم لجنة الدورة بدراستها ذات طبيعة فنية مثل بحوث السياسات، والدراسات التحليلية، ودراسات الجدوى وورش العمل/الندوات، وبرامج التدريب وبناء القدرات، والزيارات الدراسية.
- ٩ - تنظر لجنة الدورة في مراجعة المشروعات التي لا تتوافق مع هذه المعايير، أو رفعها من قائمة المشروعات.

#### نموذج خطة العمل

الوكالة المنوطه بالتنفيذ	السنوات						الأنشطة	
	السنة الثالثة		السنة الثانية		السنة الأولى			
	النصف الثاني	النصف الأول	النصف الثاني	النصف الأول	النصف الثاني	النصف الأول		
صاحب/منسق المشروع						x	.....	
						x	.....	
					x		.....	
				x			.....	
			x				.....	
	x						.....	

**المرفق**

**(٩)**



**تقرير متابعة مقدم من قبل المركز الإسلامي للتنمية التجارة بشأن تنفيذ "البرنامج التنفيذي للخريطة الاسترشادية لتحقيق أهداف التجارة البيئية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"**

١. في إطار تنفيذ القرارات بشأن التعاون الاقتصادي الصادرة عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي ولاسيما إعلان مكة المكرمة والبيان الخاتمي وبرنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين، ووفقاً لنتائج الاجتماع الأول والثاني والثالث لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي المنعقدة بالدار البيضاء على التوالي من ١١ إلى ١٢ فبراير ٢٠٠٩ ومن ٣١ مايو إلى ١ يونيو ٢٠١٠ ومن ٣ إلى ٤ فبراير ٢٠١١ ولاسيما "البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي"؛

وعملًا بالقرار رقم ٣-II الصادر عن الدورة السادسة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء "الكومسيك" الذي يدعو مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى القيام بأشطتها بما يتوافق مع البرنامج التنفيذي ويطلب من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية توفير المساعدة المالية الضرورية لإنجاز هذه الأنشطة والمشاريع التي تدرج في إطار البرنامج التنفيذي، والذي يحث كافة الدول الأعضاء على توفير الدعم اللازم لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي حتى تتمكن من إنجاز ما جاء في البرنامج التنفيذي ويدعوها إلى المشاركة في هذه الأنشطة.

نظم المركز الإسلامي للتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الاجتماع الرابع للمجموعة التشاورية لتنمية التجارة البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي يومي ٢١ و ٢٢ فبراير ٢٠١٢ بمراكش - المملكة المغربية.

٢. شهد هذا الاجتماع مشاركة المؤسسات الآتية:

- مكتب التسيير للكومسيك،
- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية:
  - المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)؛
  - المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وانتهان الصادرات (ICIEC)؛
  - إدارة التعاون لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛
  - الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة (ICCI)؛
  - الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر (OISA)؛
  - المركز الإسلامي للتنمية التجارة (ICDT).

وشهد الاجتماع أيضاً مشاركة :

- ✓ وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة للمملكة المغربية،
- ✓ مركز النهوض بال الصادرات للجمهورية التونسية (CEPEX) ،

- ✓ اتحاد أرباب الأعمال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي (BOU)،
- ✓ اتحاد المغرب العربي (AMU)،
- ✓ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)،
- ✓ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP - مكتب جنيف)،
- ✓ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)،
- ✓ مركز التجارة الدولي (ITC).

بعد الجلسة الافتتاحية، بحث المشاركون في جلسات عامة المواضيع الآتية الواردة في جدول الأعمال:

- جولة العمل الأولى: استعراض التقدم الحاصل في إنجاز "البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي"**
- ✓ تقديم البرنامج التنفيذي: الانجازات والتحديات، ورقة قدمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة.
  - ✓ تقديم نتائج المنتدى التجاري الرفع المستوى للبنك الإسلامي للتنمية، جدة ٨ أكتوبر ٢٠١١، ورقة قدمتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.
  - ✓ دراسة التعديلات التي سيتم إدخالها على البرنامج التنفيذي، ورقة من تقديم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة.
  - ✓ الوضع الحالي لاتفاقية نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي "بريتاس" وقواعد المنشأ، ورقة قدمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة.

- جولة العمل الثانية: سبل ووسائل تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.**
- ✓ دور ائتمان الصادرات في تدعيم التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي - ورقة قدمتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.
  - ✓ برنامج الدعم المقدم للتجارة: إيضاحات لفائدة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ورقة قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (جنيف).
  - ✓ تأثير إنشاء منطقة للتبادل الحر في منظمة التعاون الإسلامي على التجارة البينية، ورقة قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد".
  - ✓ تنمية التجارة الإقليمية البينية من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي - ورقة قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو".

**جلسة العمل الثالثة:** مراجعة "البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي" على ضوء آخر التطورات على مستوى التجارة البيئية.

- ✓ دراسة البرنامج التنفيذي المعدل،
- ✓ دراسة الطرق الجديدة لإنجاز البرنامج التنفيذي،
- ✓ دراسة التوصيات التي سيتم تقديمها إلى منديات منظمة التعاون الإسلامي.

وقد ترأس الجلسات السادسة:

**جلسة العمل الأولى:** الدكتور ولد عبد المحسن الوهيب، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة،

**جلسة العمل الثانية:** ممثل وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة للمملكة المغربية،

**جلسة العمل الثالثة والجلسة الختامية:** الدكتور عبد الرحمن الطيب علي طه، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار والتنمية الصادرات.

خلال جلسات العمل، قدمت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المشاركة تقاريرها حول مستجدات تنفيذ "البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي" من جهة، ومن ناحية أخرى الأنشطة المبرمجة خلال الفترة المتبقية لبرنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٢. كما قدم المركز الإسلامي للتنمية التجارة من جهة ورقة عمل حول الوضع الحالي لاتفاقية نظام الأفضليات التجارية في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المتعلقين بها وتأثيره على تعزيز التجارة البيئية. أما ممثلو المؤسسات الدولية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" فقد قدموا على التوالي ورقات عمل حول الدعم المقدم للتجارة: إيضاحات لفائدة دول منظمة التعاون الإسلامي؛ تأثير إنشاء منطقة التبادل الحر لمنظمة التعاون الإسلامي على التجارة البيئية ودعم التجارة الإقليمية البيئية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد تم إعداد هذا التقرير بالاعتماد على المعلومات المتوفرة في تقارير أعضاء المجموعة التشاورية الآتية: مكتب التسيير للكومسيك، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، المركز الإسلامي للتنمية التجارة، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والاتحاد الإسلامي لمالكي البوادر والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار والتنمية الصادرات ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية.

#### تقييم تنفيذ البرنامج التنفيذي (فبراير ٢٠٠٩ - فبراير ٢٠١٢)

يشمل البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي حوالي ٢٦١ مشروع أو نشاط توزع كالتالي:

**الجدول رقم ١: توزيع أنشطة البرنامج التنفيذي حسب المؤسسات**

(فبراير ٢٠١٢ - فبراير ٢٠١٠)

المؤسسات	٢٠١٢ فبراير	٢٠١١ فبراير	٢٠١٠ فبراير
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	٩١	٨٢	٤٧
المركز الإسلامي للتنمية التجارية	٧٤	٦٤	٤٨
المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	٢٩	١٤	٥
الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة	٢٦	٢٥	١٦
مركز البحث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية	٢٢	٣	١
مكتب التنسق للكومسيك	١٤	٦	٤
الاتحاد الإسلامي لمالكي الباخر	٥	٥	٣
<b>المجموع</b>	<b>٢٦١</b>	<b>١٩٩</b>	<b>١٢٤</b>

يتبيّن من خلال الجدول رقم ١ أنَّ أنشطة المجموعة قد ارتفعت من ١٢٤ إلى ١٩٩ مشروع، أي زيادة بنسبة ٦٠٪ بين سنتي ٢٠١٠ و٢٠١١ وبنسبة ٣١٪ بين سنتي ٢٠١١ و٢٠١٢ نتيجة تنفيذها من قبل بعض المؤسسات كالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي للتنمية التجارية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والغرفة الإسلامية للصناعة والتجارة.

**الجدول رقم ٢: توزيع الأنشطة حسب الميادين**

(فبراير ٢٠١٢ - فبراير ٢٠١٠)

الأنشطة	٢٠١٢ فبراير	٢٠١١ فبراير	٢٠١٠ فبراير
تأهيل الكفاءات	%٣٣	%٣٣	%٤٢
تسهيل التجارة	%٢٨	%٢٨	%١٩
التشييط التجاري	%١٨	%٢٣	%٢٧
تمويل التجارة	%١٢	%٩	%٥
تنمية المنتجات الإستراتيجية	%٩	%٧	%٧
<b>المجموع</b>	<b>%١٠٠</b>	<b>%١٠٠</b>	<b>%١٠٠</b>

فيما يخص الأنشطة التي قامت بها هذه المجموعة، جاءت المشاريع المتعلقة بتأهيل الكفاءات في المرتبة الأولى، ثم ثلثتها بعد ذلك الأنشطة المتعلقة بتشييط وتسهيل التجارة والتي تتراوح بين ٧٩ و ٨٨٪ من كافة الأنشطة التي تم إنجازها بين ٢٠١٠ و ٢٠١٢ (انظر الجدول رقم ٢).

**الجدول رقم ٣: توزيع الأنشطة المبرمجة حسب المؤسسات والميادين  
(عدد الأنشطة) (اعتباراً من فبراير ٢٠١٢)**

المجموع	تأهيل الكفاءات	تنمية المنتجات الاستراتيجية	تسهيل التجارة	تشجيع التجاري	تمويل التجارة	المؤسسات
٩١	٣٣	١١	٢٤	٨	١٥	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
٧٤	١٤	٤	٢١	٣٥	٠	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
٢٩	١٣	٠	٠	١	١٥	المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار واتقان الصادرات
٧٤	١٤	١	٧	٤	٠	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
٢٢	١٢	٧	٣	٠	٠	مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية
١٤	٠	٠	١٤	٠	٠	مكتب التسيير للكومسيك
٥	٠	٠	٥	٠	٠	الاتحاد الإسلامي لمالكي البوادر
٢٦١	٨٦	٤٣	٧٤	٤٨	٣٠	المجموع

يبين الجدول رقم ٤ أن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة قد أنجزا ٦٣% من الأنشطة والمشاريع المبرمجة.

**الجدول رقم ٤: توزيع الأنشطة المبرمجة حسب المؤسسات % (اعتباراً من فبراير ٢٠١٢)**

المؤسسات	عدد المشاريع	حصة كل مؤسسة
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	٩١	%٣٥
المركز الإسلامي لتنمية التجارة	٧٤	%٢٨
المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار واتقان الصادرات	٢٩	%١١
الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة	٢٦	%١٠
مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية	٢٢	%٦٨
مكتب التسيير للكومسيك *	١٤	%٥
الاتحاد الإسلامي لمالكي البوادر	٥	%٢
المجموع	٢٦١	%١٠٠

\* لا تد الكومسيك مؤسسة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ومع ذلك تم إدراجها في الجدول باعتبارها تدير مشاريع هامة وإن قل عددها.

يتبيّن من خلال الجدول رقم ٥ أنَّ أنشطة تأهيل الكفاءات تأتي في المرتبة الأولى بنسبة ٣٣٪، تليها تسهيل التجارة بـ ٢٨٪ ثمَّ أنشطة التشييظ التجاري بـ ١٨٪ وأخيراً تمويل التجارة وتنمية المنتجات الإستراتيجية بـ ١٢٪ و ٩٪ على التوالي في فبراير ٢٠١٢.

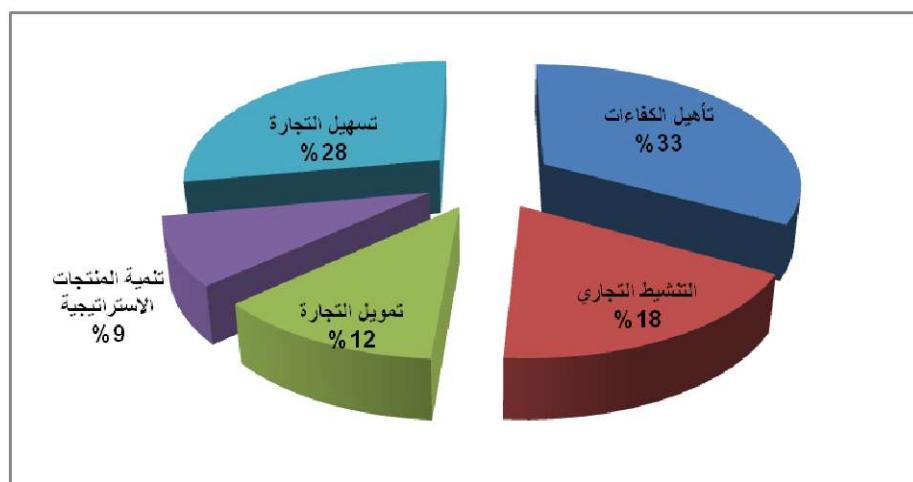
#### الجدول رقم ٥: توزيع الأنشطة حسب المبادين %

(اعتباراً من فبراير ٢٠١٢)

الأنشطة	فبراير ٢٠١٢
تأهيل الكفاءات	% ٣٣
تسهيل التجارة	% ٢٨
التشييظ التجاري	% ١٨
تمويل التجارة	% ١٢
تنمية المنتجات لاستراتيجية	% ٩

#### الرسم البياني رقم ١: توزيع الأنشطة المبرمجة حسب المبادين %

(اعتباراً من فبراير ٢٠١٢)



ويتبين من الأنشطة المغامة في إطار البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البيئية لمنظمة التعاون الإسلامي الذي يتضمن زهاء ٢٦١ نشاطاً ما يلي:

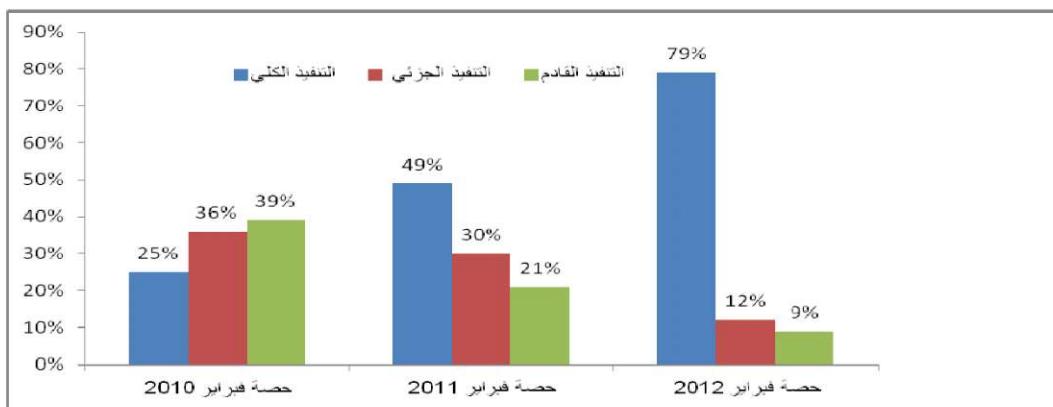
- إلى غاية شهر فبراير ٢٠١٢ تم تنفيذ حوالي ٧٩٪ من المشاريع بالكامل،
- ١٢٪ من المشاريع توجد قيد التنفيذ.
- ٩٪ من المشاريع توجد في انتظار التنفيذ.

#### الجدول رقم ٦ : الوضع الحالي لتطبيق البرنامج التنفيذي

(فبراير ٢٠١٠ - فبراير ٢٠١٢)

الوضع الحالي	المجموع	التنفيذ القائم	التنفيذ الجزئي	التنفيذ الكلي	حصة فبراير ٢٠١١	حصة فبراير ٢٠١٢	نسبة التطور ٢٠١٢/٢٠١٠	نسبة التطور ٢٠١٢/٢٠١١	نسبة التطور ٢٠١١/٢٠١٠
					% ٢٥	% ٤٩	% ٦١	% ٦٦	% ٢٦
					% ٣٦	% ٣٠	% - ٦٠	% - ٦٧	% - ٦٧
					% ٣٩	% ٢١	% - ٤٦	% - ٥٧	% - ٧٧
					% ١٠٠	% ١٠٠			

#### الرسم البياني رقم ٢: توزيع أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي حسب الميادين %



#### العراقيل والتحديات:

صحيح أن مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي تسعى لتحقيق أهداف البرنامج التنفيذي، غير أن الطريقة التي تم نهجها لتنفيذ هذا البرنامج لا تشكل إستراتيجية عملية حتى الآن، وذلك نظراً لكون البرنامج يتضمن مجموعة من الأنشطة الفردية لا غير. خلال الاجتماع الثالث للمجموعة التشاورية المنعقد في فبراير ٢٠١١، تم الاتفاق على ملأ هذه الفجوة من خلال إطلاق تجربة نموذجية تتضمن قائمة الأنشطة ذات الأولوية للمنتجات والخدمات المدرجة في برنامج المشاريع المتكاملة ولكن للأسف لم تخرط أي مؤسسة في هذه التجربة لحد الآن.

على الرغم من الجهود التي بذلتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة فإن البرنامج التنفيذي يستحق أن يستفيد من تمويل خاص لأداء عمله.

تتركز المجموعة التشاورية بشكل خاص على قلة إقبال الدول الأعضاء وهيئات تشطيط التجارة على الانخراط في أنشطة البرنامج التنفيذي لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

كما يلاحظ أيضاً وجود ازدواجية في العمل في أنشطة ممؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

إلى جانب ذلك، فإن برامج تأهيل الكفاءات الذي تم إنجازه من قبل ممؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لا يتناسب مع تنمية أنشطة تسهيل وتشطيط التجارة البيئية.

وأخيراً، يلاحظ أن مشاركة المنظمات الدولية في أنشطة البرنامج التنفيذي تبقى محدودة على الرغم من مذكرات التفاهم التي تم توقيعها بين هذه الأخيرة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

#### ما يجب القيام به:

توفر ممؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري على خبرة كافية للرفع من حصة التجارة البيئية إلى نسبة ٢٠٪ من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء في أفق ٢٠١٥.

#### ولذلك فإنه يستحسن القيام بما يلي:

- تنظيم الأنشطة المشتركة التي تضم مؤسستين على الأقل من ممؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وعدد كبير من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية في القطاعات الإستراتيجية لمنظمة التعاون الإسلامي من المنتجات والخدمات والمناطق التي تم تحديدها من قبل المجموعة التشاورية؛
- تزويد المجموعة التشاورية بتمويل يخصص لأنشطتها بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية والمؤسسات العاملة في أقاليم منظمة التعاون الإسلامي؛
- إشراك باقي المؤسسات التابعة للبنك الإسلامي للتنمية كالمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وإدارة التعاون في تنفيذ أنشطة البرنامج التنفيذي ولاسيما في إطار اللجنة المكلفة بالتجارة؛
- إشراك القطاع الخاص في كافة أنشطة المجموعة التشاورية من خلال تشجيع مشاركة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبلدان الأقل نموا عن طريق تخصيص تمويل مهم لها من قبل المؤسسات المالية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛
- تنظيم أيام لتسويق الخدمات التي تقدمها ممؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في المجموعة التشاورية لفائدة القطاعين العام والخاص لتسريع انضمام بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى اتفاقية نظام الأفضليات التجارية والبروتوكولين التابعين لها والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والاتحاد الإسلامي لمالكي البوادر ومعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية.

**EXECUTIVE PROGRAMME  
OF  
THE ROAD-MAP FOR ACHIEVING INTRA-OIC TRADE TARGETS**

February 2011

Area	Recommended Action	Projects/ Programs/Activities	Date/Location	Initiator	Partners
<b>1. Trade Financing Coordinator: ITFC</b>	1.1 Develop and introduce new mechanisms/ tools aimed at increasing financing for SMEs and LDMCs	Introduce new lines of financing in addition to the existing ones in 1430H (2009)	Done in 2009	ITFC	ICIEC
		Mobilize resources and arrange co-financing	2010-2011		
	1.2 Enhance ITFC field presence	a. Partnership with Financial and non-financial entities in MC's to enhance ITFC accessibility	2011	ITFC	ICIEC
		b. "ITFC Customer Days" organized in some MC's	2009-2010	ITFC	MC's
		c. Meeting of Financial Institutions on Resources Mobilization	2010-2011	ITFC	MC's
	1.3 Introduce new trade finance products	a. Meeting/Brainstorming to discuss creation of Specialized Funds	2010-2011	ITFC	MC's
		b. Workshop on ITFC's Lines of Finance: Challenges and Opportunities	Done in 2009	ITFC	MC's
		c. Meeting for Trade Finance and Insurance of Credit Institutions.	Done in 2009	ITFC	ICIEC
		d. Structured Trade Finance	2009-2011	ITFC	MC's
		e. Pre-Export Financing	2009-2011	ITFC	MC's
		f. Workshop on LC Confirmations and Possible Role of IDB Group in this regard for enhancing intra-OIC Trade	Done in 2009	ICIEC	MC's
		g. Training Programme for Central Banks and Financial Institutions to enhance the awareness of export credit insurance and its benefit in facilitating trade finance	Done in 2009	ICIEC	MC's
		h. Promotion of DCIP (Documentary Credit Insurance Policy) among the OIC Financial Institutions to enable them to increase their exposure in relatively high risk countries	Done in 2009	ICIEC	MC's

		i. Possibility to consider ICIEC's insurance policies as collaterals to extend financing for Intra-Trade	Done in 2009	ICIEC	OIC Financial Institutions and Central Banks
		j Exploring the ways and means to develop new structures and products which will help in meeting the market demand and accessing new segments	Done in 2009	ICIEC	ITFC
		k. ITAP support Syrian investment Agency's Workshop on Arbitration	2010	ICIEC	Syrian Investment Agency
		l. ITAP sponsors the inauguration of the International Smart Building Centre of Bahrain	Done in January 2010	ICIEC	ITPO and UNIDO
		m. ITAP and Jordan Investment Board Familiarization Program for the Officials of Iraqi Investment Promotion Agency	Done in March 2010	ICIEC	JFZC and JIEC
<b>2. Trade Promotion Coordinator: ICDT</b>	2.1 Strengthen brand awareness and promote products made in OIC MCs	a. Showroom of OIC products and Services	Ongoing, Casablanca	ICDT	ITC
		b. Establishment of an e-marketplace	2010-2011	COMCEC Coordination Office	MUSIAD, ICDT, IDB Group, ICCI and MC's
	2.2 Encourage MCs to utilize the existing platform within the OIC organs such as ICDT's trade network (TINIC)	a. Enhancement of virtual exhibition	2010	ICDT	MC's
		b. OIC Tijari Exchange (with a view to complement TINIC)	2010	ICDT	ITC
		b. Trade Information System-FTTC	2010-2011	ITFC	
	2.3 TPOs to encourage and facilitate annual buyers-sellers meetings (business matching, trade bridging)	<b>Specialized exhibition and supply/demand workshop on agribusiness products</b>			
		a. Agri-business	Done in February, 2009, Bamako	ICDT	OIC and Government of Mali
		b. Cotton	Done in 12-13 October 2009, Egypt	ICDT	ITFC, TPOs, ITC
		c. Agro-Industry	Done in May 2009/2010, Saudi Arabia	ICDT	ITFC, TPOs, ITC
		d. Building and construction services	Done in 24-27 June 2010, Senegal	ICDT	ITFC, TPOs, ITC
		e. Pharmaceuticals, medical equipment and services	24-27 February 2011, Tunisia	ICDT	ITFC, TPOs, ITC
		f. 1 <sup>st</sup> International Cotton and Textiles Exhibition in the OIC Member States (OIC COTEXPO)	21-25 September 2011 Ouagadougou	ICDT	ITFC, MC'

		g. Furniture	2012, Turkey	ICDT	ITFC, TPOs, ITC
		h. Logistics and transportation	2013, Tangiers or Dubai	ICDT	ITFC, TPOs, ITC
		i. Turkey, Africa, Foreign Trade Bridge	Done in 2009, Istanbul	TOBB/ITFC	MUSIAD, TUSKON, MC's
		j. Intra-Trade Malaysia	Done in 2009, Kuala Lumpur	MATRADE	ITFC
		k. 1 <sup>st</sup> International Exhibition and Forum on Halal Food	Done in 2-6 March 2010, Iran	ICCIM	ITFC
		l. 7 <sup>th</sup> Malaysia International Halal Showcase	Done in 23-27 June 2010, Malaysia	MATRADE	ITFC
		m. 14 <sup>th</sup> Private Sector Meeting	24-29 April 2011, Sharjah	ICCI	ICDT
		n. 13 <sup>th</sup> International MUSIAD Trade Fair	6-10 October 2010, Istanbul	MUSIAD	ITFC, ICDT, ICCI, MC's
		o. Fifth Forum for Businesswomen in Islamic Countries	Done in April 2010, Egypt	ICCI	
		p. 6 <sup>th</sup> Businesswomen Forum	Sudan, 2011	ICCI	MC's, UNDP, IDB Group
		q. Forum on Promotion of trade and investment between the Central Asia OIC Members and the other OIC Member States	2012	ICDT	IDB Group, ICCI, MC's
		r. IDB Day in Morocco	6-10 October 2010 Morocco	ITFC	Moroccan Institutions
		s. 4 <sup>th</sup> Trans-Saharan Exhibition	September 2011, Niamey-Niger	ITFC	MC's
		Study to identify Potential services to traded among OIC Countries	2010	ICDT	ITFC, SESRIC
		Specialized Exhibitions and Partnership forum on High trading potential services on:			
	2.4. Promotion of Trade in services	a. Architecture /Construction/Engineering	Done in 24-27 June 2010, Senegal	ICDT	MC's
		b. E-commerce, IT and related services	2011, Morocco	ICDT	ITFC, MC's
		c. Distribution services: franchising	2011, UAE	ICDT	MC's
		d. Health related services	24-27 February 2011, Tunisia	ICDT	ITFC, MC's
		e. Education and training	2012, UAE	ICDT	MC's
		f. Forum and specialized Exhibition on the Services of High Education in the OIC Member States	13-16 April 2011, Lefkosa, Cyprus	ICDT	OIC Institutions , MC's

		g. Regional Trade Fair of Central Asia OIC Member States	7-9 June 2011, Astana, Kazakhstan	ICDT	
2.5 Encourage MCs to increase participation in trade fairs and activities organized by ICDT		a. 12 <sup>th</sup> Islamic Trade Fair	Done in 11-16 October 2009, Egypt	ICDT	ITFC, MC's
		b. Trade Fairs of OIC Countries (OIC EXPO)	24-29 April 2011, UAE	ICDT	ITFC, MC's
			2013, Iran	ICDT	MC's
			2015, Guinea	ICDT	MC's
			2017, Arab World	ICDT	MC's
		c. Tourism Fair of Islamic Countries (OIC TOURISM)	9 - 12 October 2011, Egypt	ICDT	MC's
			2012, Syria	ICDT	MC's
			2014, Iran	ICDT	MC's
			2016, Africa/Asia	ICDT	MC's
3. Trade Facilitation Coordinator: ICDT	3.1 Expedite the ratification of PRETAS by the MCs	a. Implementation of PRETAS	5 February 2010	COMCEC	OIC General Secretariat, MC's
		b. Training Seminar on PRETAS for North Africa (CENCAD, AMU and Middle East)	2011	ICDT	COMCEC Coordination Office
		c. Training Seminar on PRETAS for Central Asia and ECO Countries	2012	ICDT	COMCEC Coordination Office
		d. Training Seminar on PRETAS for WAEMU Countries	2012	ICDT	COMCEC Coordination Office
		e. Training Seminar on PRETAS for ECOWAS Countries	2012	ICDT	COMCEC Coordination Office
		f. Training Seminar on PRETAS for South East and South Asia Countries	2013	ICDT	COMCEC Coordination Office
		g. Training Seminar on PRETAS for COMESA Countries	2014	ICDT	COMCEC Coordination Office
	3.2 Conduct meetings on specific infrastructure issues	a. Forum on "Trade Efficiency and the Role of the Customs in the Context of International Trade"	Every Two Years	ICDT	COMCEC, ITFC, WCO, MC's
		b. Seminar on "Transport Facilitation and Intra-OIC Trade"	Done in June 2010, Syria	ICDT	OISA, ITFC, UNCTAD

<b>3. Trade Facilitation Coordinator: ICDT</b>	which will have a direct impact on trade facilitation	c. Expand the relationship between Bakkah Shipping Company (OISA Project); IDB Group and ITFC	Ongoing project	OISA	IDB, ITFC, ICD
		d. Opening new branch of Islamic Protection and Indemnity Club "IPIC" (OISA Project) in Jakarta , Dubai and Tehran	Done in 2009	OISA	OIC, COMCEC, MC's
		e. Signing the Statute of OISA by the member states which have not done so	34 countries signed	OISA	OIC, MC's
		f. Registration of member states maritime companies' suitable tonnage with Islamic P&I Club Branches in Tehran, Dubai and Jakarta	Ongoing project	OISA	MC's, COMCEC
		g. Elimination of piracy in Somalia and Gulf of Aden with the other international organizations	Need further details	OISA	OIC, international organizations
		h. Cooperation in the area of Transportation	2011	COMCEC	Other OIC Institutions, MC's
	3.3 Enhance partnership with TPOs in MCs	a. Establishment of Trade Information Facilitation System	2011	ITFC	ITC
		b. Meeting on Aid-for-Trade for ESCWA Region-Phase I	10-12 January 2010, Beirut	ITFC	WTO, ESCWA
		c. Expert Meeting on Aid-for-Trade Road Map for SPECA Region	2009-2011	ITFC	WTO, UNDP, Kyrgyz, Azerbaijan
		d. Ministerial Meeting on Aid-for-Trade Road Map for SPECA Region			
		e. Development of a database in order to facilitate commercial exchanges as well as cooperation and coordination(ICRIC)	Done in 2009	ICCI	ICDT, ITC
		f. Preparation of a framework for statistical activities coordination among OIC Institutions	Done in 2009 and 2010	SESRIC	OIC's Institutions
		h. Setting up of an observatory on procedures of Intra-OIC trade	2011	ICDT	
		i. Meeting to develop the Roadmap for enhancing intra-OIC Trade	Done in 23-24 June 2010, Baku	ITFC	All other OIC Institutions
		j. 2 <sup>nd</sup> Consultative Meeting of the OIC Institutions on enhancing intra-OIC Trade	Done in May-June 2010, Casablanca	ICDT/ITFC	All other OIC Institutions
		k. Feasibility study on the project of setting up a free trade area among OIC MC'	2010	ICDT	ITFC
		l. Seminar on Aid for Trade	6 July, 2010, Jeddah	ITFC	
		m. Meeting to improve Executive Program for Enhancing Intra-OIC Trade	21-22 June 2010 Baku	ITFC	OIC Institutions, UN Organs, MCs
		n. 3 <sup>rd</sup> Consultative Group for Enhancing intra-OIC Trade	3-4 February 2011 Casablanca	ICDT/ITFC	All other OIC Institutions
		o. 4 <sup>th</sup> Meeting of the OIC Statistical Working Group	2011 Casablanca	ICDT	All other OIC Institutions
		p. Development of database in order to facilitate commercial exchanges as well as cooperation and coordination (tourism)	2011	ICCI/FORAS	MC's

		r. Islamic Tourism Council Meeting	2011	ICCI/FORAS	MC's
		s. Halal Food System for the Private Sector in OIC Countries	2011	ICCI	MC's
		t. International Conference on Economic and Trade Integration among OIC MC's	21-22 November 2010, Teheran	ITFC	MC's
3.3 Enhance partnership with TPOs in MCs		u. Forum on trade and investment expansion among the CIS MC's and the other OIC MC's	2011, Kazakhstan	ICDT	ITFC/MC's
		v. Meeting on Evaluation of TCPP Activities	2011, Istanbul	ITFC	MC's
		w. Arab-Turkish Industrial Cooperation Conference	2011, Istanbul	ITFC	MC's
		x. Seminar on the simplification and modernization of Customs procedures	2011	ITFC	MC's
		y. Cooperation with THIQA-ICD	2011	ITFC	ICD, MC's
		z. Workshop/EGM on the Impact of Transportation Network on Trade and Tourism	June 2011, Istanbul	ITFC	OIC Institutions
		aa. Conference on Trade Development (Side event of Annual IDB BOG Meeting)	June 2011, Sana'a	ITFC	MC's
3.4 Continue to conduct annual meetings for TPOs in MCs		a. 1 <sup>st</sup> Meeting of the Export Promotion Centers of French Speaking OIC Member Countries	Done in 23-24 December 2009, Casablanca	ICDT	MC's and ITFC
		b. OIC TPO's Meeting	Done in 2009, Malaysia	ITFC	ICDT, MC's, ICCI, ITC
		c. 1 <sup>st</sup> Meeting of the OIC Arabic Speaking Member States' Trade Promotion Organs	3-4 November 2010, Tunis	ICDT	ITFC/Tunisia Export
		d. 1 <sup>st</sup> Meeting of the OIC English Speaking Member States' Trade Promotion Organs and 1 <sup>st</sup> Global Meeting of the OIC Trade promotion Organs	24-29 April 2011, Sharjah-UAE	ICDT	ITFC/SCCI/MC's

	3.5 MCs to ease visa processes for member country businessmen	a. Establishment of Business Owners Union	Done in 2009	ICCI	IDB Group
<b>3. Trade Facilitation Coordinator: ICDT</b>	3.6 Mutual Recognition Agreements (MRAs) for certification and testing bodies	a. Development of OIC Halal Food Standards	2009-2011	COMCEC,TSE	MC's
		b. 10 <sup>th</sup> OIC Standardization Expert Group Meeting	Done in 2009, Ankara	ICCI, SMIIC	MCs, COMCEC Coordination Office
		c. Operationalization of SMIIC (Islamic Countries Metrology and Standards Institute)	Done in August 2010	COMCEC Coordination Office, General Secretariat	MC's
		d. Establishment of Islamic Rating and Certification Agency (Needs Further Details)	Done in 2009	ICCI	ICRIC, ICIEC
		e. Implementation of Halal Food Standards	2011	COMCEC	National offices of standardization
<b>4. Development of Strategic Commodities Coordinator: ITFC</b>	4.1 Create funds for investment in agriculture and other strategic commodities	a. Gulf Cooperation Council Food Security Initiative (Promoting Intra Investment by private sector and the role of IDB Group)	Done in 2009	ITFC	ICDT, ITAP
		b. Summit on International Food Crisis	Done in 2009	ITFC	ICDT, ITAP
	4.2 Expedite the implementation of Action Plan in cotton development and develop new action plans for development of other strategic commodities	a. Trade and Investment Cooperation Opportunities among the OIC Member Countries in Cotton industry	Done in 2009	ITFC	ITC, FAO, CFC, ICDT, ITAP, MC's
		b. Forum on development of investment and trade in the field of basic food commodities	Done in 2009	ITFC	ITC, FAO, CFC, ICDT, ITAP, MC's
		c. Revitalization of the groundnut sector in selected sub-Saharan countries (Senegal, Gambia, Guinea-Bissau) : phase I and II	2009-2010	ITFC	ITC, FAO, CFC, ICDT, ITAP, MC's
		d. Forum on ways and means to enhance Trade and investment in food in Africa	Done in 2009	ITFC	ITC, FAO, CFC, ICDT, ITAP, MC's
		f. Fourth Steering Committee and third Project Committee Meetings on Cotton	Casablanca, 27-28 September 2010	ICDT	IDB Group and OIC
		g. Fifth Steering Committee and Fourth Project Committee Meetings on Cotton	September 2011 Casablanca	ICDT	IDB Group and OIC

		h. Forum on Development Agro-Food Industries in OIC Countries	Kampala, 5-6 April 2011	ICDT/ITFC	OIC, other OIC Institutions
		i. OIC Cotton Training Programme (OIC-CTP)	2011	SESRIC	MC's
		j. Validation Symposium of the revitalisation project of groundnut sector in Senegal, Gambia and Guinea Bissau	9-10 November 2010	ITFC	MC's
		k. 2 <sup>nd</sup> Phase of Groundnut Project	2011, Gambia	ITFC	MC's
		l. Program on the Development of Cotton Industry in selected African Countries	2011	ITFC	MC's
<b>5. Capacity Building Coordinator: SESRIC with a collaboration of ICDT and ITFC</b>	5.1 Organize more training programs for MCs/ enterprises in trade related areas	a. Training Course on Export Strategies and International Marketing	2010, Egypt	ITFC	ICDT, ICCI, FTTC, MC's, ITC, Chambers of Commerce, TUSKON, TPOs
		b. Training Workshop on SME Cluster Development for OIC Member Countries	Done in 2009, Nigeria	ICCI	
		c. Workshop on "Promotion of Export Processing of Value Added Fishery Products"	Done in 2009, Benin	ICCI	ITC, FAO, UNIDO
		d. Training Program on Micro Finance Sector Development	Done in 2009, Sudan	ICCI	
		e. 13 <sup>th</sup> Private Sector Meeting for Promotion of trade and joint venture investment among the OIC	Done in June 2010, Tajikistan	ICCI	
		f. Workshop on Coffee Processing	Done in 2009, Uganda	ICCI	
		g. Regional training program for the staff of the chambers of Arab Member Countries	Done in 2009 19-22 September 2010, Kuwait	ICCI	ITFC
		h. Regional training program for the staff of the chambers of African Member Countries	Done in 2009, Uganda	ICCI	
		m. Workshop on Food Security for OIC Countries	Kampala, 4-6 April 2011	ICCI	IDB
		j. Workshop on food security for OIC Countries	2010	ICCI	
		k. 2 <sup>nd</sup> Training Program on Microfinance Sector Development for OIC MC's	2010	ICCI	
		l. 3 <sup>rd</sup> International Islamic, Economic and Cultural Conference	2011	ICCI	
		m. Training of incubator Managers of the OIC Countries	30 Sept to 1 October 2011, Ankara	ICCI	KOSGEB
		n. 2 <sup>nd</sup> Training Programme on Microfinance Sector Developpement for OIC Member Countries	2011	ICCI	

		<b>o. Capacity building program with the Ministry of Investment of Sudan</b>	2010	ICIEC	Ministry of Investment of Sudan, UNIDO
		<b>p. Capacity Building project with Ugandan Investment Agency</b>	2010	ICIEC	UNIDO and BADEA
		<b>q. Familiarization Program for the Officials of Investment Promotion in IDB Countries</b>	2010	ICIEC	MIDA
		<b>r. Training Program for the Officials of Investment Promotion Agencies in IDB Countries</b>	2010	ICIEC	TOBB and TEPAV
		<b>s. Capacity Building Program for the Officials of Investment Promotion Agencies In IDB Countries</b>	2010	ICIEC	UNCTAD
		<b>t. Capacity Building Program for the Assessment Analysis for Sierra Leone Investment and Export Promotion Authority and Mauritanian Investment Promotion Agency</b>	2010	ICIEC	BADEA
		<b>u. Logistics and its role in developing intra-OIC trade</b>	2011, Tunisia	ICDT	IDB
		<b>v. Agreement of the Doha Round and intra-OIC trade negotiations</b>	2011	ICDT	IDB
		<b>w. Competition Policy and regulations in Islamic Countries</b>	Done in 22-24 /02/2010,Tunisia	ICDT	IDB, ITC
		<b>x. Competition Policy and regulations in Islamic Countries</b>	2011, Istanbul	ICDT	IDB, TCA, UN Agencies
		<b>y. Competition trade intelligence and export decision making</b>	2012	ICDT	IDB, ITC
		<b>z. Training course on enterprises strategy and international marketing</b>	2013	ICDT	IDB, ITC
		<b>aa. Export Auditing and capacity building of the SMEs for Arab States.</b>	2014	ICDT	IDB, ITC
		<b>ab. Seminar on "The Project on the Intra-OIC Free Trade Area"</b>	2011	ICDT	IDB Cooperation Office, MC's
		<b>ac. Seminar on Regional economic grouping within the OIC: Current status and prospects</b>	Done in 15-17/02/2010 Casablanca Done in 17-19/05/2010 Abu Dhabi	IDB Cooperation Department/ICDT	IDB Cooperation Dept/ICDT
		<b>ad. Training courses on e-commerce and technical assistance to TPOs</b>	2011, Casablanca	ICDT	ITFC
		<b>ae. Follow up of the Multilateral Trade Negotiation in this sector and coordination of Member States' positions with a view to setting up of a common negotiations platform</b>	Ongoing	ICDT	

		af. Training Workshop on International and intra-OIC Trade for the Executives of the Ministry of Commerce of Iraq	2011 Casablanca	ICDT	ITFC
		ae. OIC-VET Sub-Program on Trade, Economy and Finance	2011	SESRIC	OIC Institutions, MC's
5.2 Organize seminars on 'best practices' for MCs		a.On Job Training (OJT) for staff of TPOs of MC's on Foreign Trade Bridges	2010, Turkey	ITFC	ITC, ICDT, ICCI, FTTC, MCs, TUSKON, Chambers of Commerce
		b.OJT for Officials and staff of Chamber of Commerce of the AMCs	2010, Saudi Arabia	ITFC	ITC, ICDT, ICCI, FTTC, MCs, TUSKON, Chambers of Commerce
		c.OJT for Trade Mapping	2010, Egypt	ITFC	ITC, ICDT, ICCI, FTTC, MCs, TUSKON, Chambers of Commerce
		d. Training courses on Trade information	Done in February 2010, Dubai	ITFC	EDC, MC's
		e. Training Courses on export strategies and International marketing	Done in February 2010, 3-6 October 2010, Kuwait	ITFC	Chambers of Commerce of Kuwait, FTTC
		f. Familiarization and knowledge Sharing program for the government and chambers of commerce from ECO Countries	5-9 April 2010, Istanbul	ITFC	TOBB, MC's
		g. Training Courses on export strategies and International marketing for Palestine	Done in July 2010, Arman	ITFC	Arab League, FTTC
		h. Networking and Knowledge Sharing Program for Senior Staff of Chambers of Commerce from Arab MC's	22-25 June 2010, Ankara	ITFC	TOBB, MC's
		i. Capacity Building Program for Iranian Chambers of Commerce on WTO related subjects	27 June, 1July, 2010, Ankara	ITFC	TOBB, MC's
		j. Training Courses on export strategies and international marketing	25-29 December 2010, Jeddah	ITFC	Chambers of Commerce of KSA, FTTC
		k. Training Courses on export strategies and international marketing	13-17 November 2010, Dubai	ITFC	EDC and FTTC
		l. Familiarization and Knowledge sharing program on commodity Exchange Markets for African Member States	October 2010, Karachi	ITFC	TOBB
		m. Training programs on Chamber Management for ASMCs	2010, Karachi	ITFC	ICCI
		n. Familiarization and Knowledge Sharing Program on Commodity Exchange for Staff of Chambers of Commerce from African MC's	October, 2010, Turkey	ITFC	TOBB, MC's

5.3. Cost sharing schemes for marketing and enhancing of exports	a. Develop High Trade School of Tunisia: phase I and II	2009-2010, Tunisia	ITFC	ITC
	b. Training Seminar on Doha Development Round	Done in 2009	ITFC	ITC
	c. Help to develop the training Department of IGEME: phase I and II	2009-2010, Turkey	ITFC	ITC
	d. Help to develop the training department of MATRADE: phase I and II	2009-2010, Malaysia	ITFC	ITC
	e. Implementation of Phase-II of Project for strengthening training dept of TPOs	2011, Kuala Lumpur	ITFC	ITC
	f. Support for establishment of TPOs in Kyrgyzstan	2011, Kyrgyzstan	ITFC	
	g. Knowledge Sharing Programs on Commodity Exchange Markets	2011, Ankara	ITFC	
	h. Training Course on Export Strategies and International Marketing	2011, Jeddah	ITFC	
	i. Training Course on Export Strategies and International Marketing	2011, Dubai	ITFC	
	j. Training Course on Export Strategies and International Marketing for Palestinian Businessmen	2011, Amman	ITFC	
	k. Training Courses & on the job training for staff of TPOs on excelling trade promotion activities	2011, Kuala Lumpur	ITFC	
	l. OIC Chamber Development Programs	2011, Ankara	ITFC	
	m. Knowledge Sharing programs for staff of trade ministries on the subject of international trade and export development	2011, Ankara	ITFC	
	n. Establishment of a Trade Training Centre in Kuwait	2011, Kuwait	ITFC	
	o. Enhancing GCC Capacity for Trade and Employment	2011, Kuwait	ITFC	

	e. Implementation of Phase-II of Project for strengthening training dept of TPOs	2011. Kuala Lumpur	ITFC	ITC
	f. Support for establishment of TPOs in Kyrgyzstan	2011, Kyrgyzstan	ITFC	
	g. Knowledge Sharing Programs on Commodity Exchange Markets	2011, Ankara	ITFC	
	h.Training Course on Export Strategies and International Marketing	2011, Jeddah	ITFC	
	i. Training Course on Export Strategies and International Marketing	2011, Dubai	ITFC	
	j. Training Course on Export Strategies and International Marketing for Palestinian Businessmen	2011, Amman	ITFC	
	k. Training Courses & on the job training for staff of TPOs on excelling trade promotion activities	2011, Kuala Lumpur	ITFC	
	l. OIC Chamber Development Programs	2011, Ankara	ITFC	
	m. Knowledge Sharing programs for staff of trade ministries on the subject of international trade and export development	2011, Ankara	ITFC	
	n. Establishment of a Trade Training Centre in Kuwait	2011, Kuwait	ITFC	
	o. Enhancing GCC Capacity for Trade and Employment	2011, Kuwait	ITFC	

**المرفق**

**(١٠)**



**تقرير مقدم من قبل المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة  
حول أنشطة تشجيع التجارة**

(أ) استعراض عام لأنشطة تمويل التجارة

حققت المؤسسة أهدافها لعام ١٤٣٢هـ في مجالات عدّة، مع ما كانت تبذل من جهود للتأقلم مع الأزمة المالية العالمية وتقلباتها الاقتصادية المستمرة. بلغ إجمالي قيمة العمليات التجارية المعتمدة ٣,٠٣٣ مليون دولار أمريكي في ذلك العام. ونجحت المؤسسة في كسب عملاء جدد، وفي إدراج دول جديدة على لائحة أعمالها، بما يتواءم مع استراتيجية التنويع التي تعتمدها المؤسسة والتي تهدف إلى جذب المزيد من العملاء، وتوسيع نطاق عملائها ليشمل المزيد من الدول الأعضاء. إن تحقيق هذا القدر من العمليات المعتمدة يعتبر أمراً محموداً، إذ بلغت الزيادة عما تحقق في عام ١٤٣١هـ نسبة مرتفعة تقدّر بـ ١٨,٧٥٪ . ويحوى الجدول التالي مقارنة بين أرقام العامين:

التقسيم الإلأئمي لاعتمادات عامي ١٤٣١/١٤٣٢، (بملايين الدولارات الأمريكية)				
المنطقة	النقطي ١٤٣١هـ	النقطي ١٤٣٢هـ	النسبة المئوية ١٤٣١هـ	النسبة المئوية ١٤٣٢هـ
منطقة آسيا / آسيا الوسطى	١.٥٤٤	١.٩٥٩	٦١	٦٠
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٨٤٩	٨٧٩	٣٣	٣٠
منطقة أفريقيا، جنوب الصحراء	١٦١	١٩٥	٦	١٠
إجمالي المعتمد	٢.٥٥٤	٣.٠٣٣	١٠٠	١٠٠
إجمالي المسحوب	١.٨٠٠	٢.٨٢٦		

تجاوزت قيمة المسحويات لعام ١٤٣٢هـ مبلغ ٢٠.٨ مليار دولار أمريكي، مسجلة زيادة قدرها ٥٥٪ عنها في العام السابق. وقد يعزّو سبب الزيادة الكبيرة في سحويات عام ١٤٣٢هـ إلى التنفيذ الناجح لخطة الأعمال التي تركز على التمويل قصير الأجل، وإلى تحسن الإجراءات الداخلية. وقد ساعد معدل السحب السريع للعمليات الكبيرة في آسيا وشرق أفريقيا (مصر والمغرب) على تحقيق هذه النتائج. وكان عام ١٤٣٢هـ عاماً مميزاً وغير مسبوق، إذ شهد تغيرات اجتماعية واقتصادية كبيرة على المستوى العالمي، وانخفض بالرغم من ذلك حجم أعمال المؤسسة في بعض الدول جراء هذه التغيرات، غير أنه تمت معادلة هذا الانخفاض بمبادرات تسويقية في دول أخرى. ومع ذلك، تعتبر إنجازات المؤسسة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إنجازات كبيرة، بالنظر إلى التحولات التي تمر بها المنطقة.

١. توفير حلول مؤثرة

تختلف المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة عن غيرها من المؤسسات العاملة في المجال نفسه، ذلك أن لديها تكليفاً والتزاماً بإحداث آثار إنسانية في مجال نشاطها، بوصفها جزءاً من مجموعة بنك إنساني متعدد

الأطراف. ويتضمن التكليف المنوط بالمؤسسة الاهتمام بالدول التي يتوقع أن تحدث التدخلات التمويلية فيها اثراً إيجابياً ملحوظاً في حياة شعوبها، ولا سيما في المجتمعات الريفية، حيث تعتبر مسألة رفع قيمة الإنتاج الزراعي في مراحله الأولى أمراً لازماً للأمن الغذائي، وهو المسألة المطروحة على جملة جداول الأعمال منذ عام ٢٠٠٨م. كما تلتزم المؤسسة أيضاً، بموجب خطة العمل الخاصة بتنفيذ توصيات الندوة السنوية الحادية والعشرين للبنك الإسلامي للتنمية، وعنوانها: "تحقيق الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في عالم ما بعد الأزمة"، بتعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي، وزيادة حجمها في مجال السلع الزراعية، من خلال نهج متوازن يضطلع به المؤسسات المعنية في مجموعة البنك. وقد اعتمدت المؤسسة في عام ١٤٣١هـ (١٤) عملية تمويل في القطاع الزراعي بمبلغ إجمالي قدره ٣٨٤ مليون دولار أمريكي، ويزيد عن المبلغ المعتمد في العام السابق ١٤٣٠هـ، وهو ٩٠ مليون دولار أمريكي. وكان من بين السلع الممولة؛ القطن، والقمح، والسكر، والأسمدة، وزيت النخيل، وفول الصويا، وزيت عباد الشمس. واستمرت المؤسسة، في عام ١٤٣٢هـ، في جهودها لتمويل القطاع الزراعي بداعي أساسى هو توفير التمويل للمزارعين في المراحل الأولى - بقدر الإمكان - لدوره الإنتاجي. وطبقاً لهذا الأسلوب، يجني المزارع ثمرة جهده من خلال الدفع الفوري وال مباشر عند تسليم المنتج، عوضاً عن تأخيره إلى حين بيع المحصول وتحصيل ثمنه. ويدرك أن إجمالي التمويلات المقدمة في القطاع الزراعي في عام ١٤٣٢هـ بلغت ٣٠٣ مليون دولار أمريكي. ولم تقتصر التمويلات المقدمة على توفير الأسمدة والمدخلات الزراعية للمزارعين فحسب، بل يتم شراء منتجاتهم - بدايةً - لتوفير الأموال اللازمة لهم بمجرد الحصاد. ومثل هذه العمليات، والتي يطلق عليها "سلسلة القيمة الإنتاجية"، قد اعتمدت لها تمويلات في دول مثل: الكاميرون، وزامبيا. كما أن هناك عمليات تمويل لمراحل ما بعد الحصاد في جامبيا، وإندونيسيا، وكازاخستان، من أجل شراء الفول السوداني، والقمح، والبن. وقد أبرمت المؤسسة اتفاقية تمويل مع حكومة جامبيا بتاريخ ٢٠١١/٣/٨ م تهدف إلى دعم القطاع الزراعي. وتتوفر الاتفاقية الأموال اللازمة لدعم الصادرات الاستراتيجية من الفول السوداني، التي تsem بنسبة ٣٥% في إجمالي الناتج المحلي لجامبيا، كما تتيح فرص عمل ل حوالي ٧٥% من سكان الأرياف هناك.

وأبرمت المؤسسة في ذلك العام أيضاً صفقة فريدة لتمويل الاثنين من مصドري البن في إندونيسيا في إطار برنامج التجارة العادلة (Fair Trade USA) (الذي تضطلع به مؤسسة أمريكية تعتبر من أكبر الجهات العاملة على ضمان عائد مناسب للمزارعين). كما تهيأت للمؤسسة فرصة تمويل ١٣ من الجمعيات التعاونية في بلدة تاكيجون بإقليم "ميدان" بإندونيسيا، من خلال هيكل تمويلي يخدم تلك التعاونيات. وفي إطار هذه المبادرة، اعتمدت عمليات التمويل المهيكل للتجارة لصالح الاثنين من المصدررين بمنطقة ميدان بإندونيسيا. وبموجب ذلك، تقبض هاتان التعاونيتان ثمن حبوب البن نقداً عند تسليمها بالمخازن. وهكذا، وبدعم الوسطاء، تحصل الجمعيات التعاونية على سعر مناسب للبن من خلال التمويل المهيكل، كما تكون واحدة من أصغر عمليات المؤسسة (بلغها ١ مليون دولار أمريكي) قد أثرت في حياة ١٢٠٠٠ مزارع مع عائلاتهم، إضافة إلى غطبة المصدررين بدخول ١٥ مشترياً جديداً بموجب عملية التمويل هذه، مما يوسع من حجم ونطاق نشاطهم.

#### ٤. دعم السلع الاستراتيجية

سجلت المؤسسة في عام ١٤٣٢هـ زيادة كبيرة في تمويل السلع ذات الطبيعة الاستراتيجية، وتستمر المؤسسة، في إطار استراتيجيتها لإحداث قدر من التوازن والمرنة في أعقاب الأزمة المالية العالمية وأثارها الاقتصادية المستمرة، في دعمها للسلع الاستراتيجية كالنفط، والقطن، والقمح، وخلافه، في عدد من الدول، وتعتبر السلع الاستراتيجية التي تركز عليها المؤسسة حيوية لاقتصاد الدول المصدرة لها. ففي عام ١٤٣٢هـ، حافظ "النفط الخام" و"المنتجات النفطية المكررة" على ترتيب الصدارة في قائمة أهم السلع التي تمولها محفظة المؤسسة، بمبلغ إجمالي ٢,١٧٧ مليون دولار أمريكي. ولفترة غير قصيرة، ظل تمويل النفط، ذو المبالغ الكبيرة وسرعة الاسترداد، هو البند الأكثر إسهاماً في محفظة عمليات المؤسسة. وشهد عام ١٤٣٢هـ كذلك اعتماد عمليات استراتيجية جديدة لتمويل: قطاع الفحم بتركيا بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي، والذرة وفول الصويا والقمح في مصر بمبلغ ٤٨ مليون دولار أمريكي، والسكر في كل من سوريا وموريتانيا بمبلغ ٤٢ مليون دولار أمريكي. هذا بالإضافة إلى حرص المؤسسة الدائم على دعم دولها الأعضاء في أوقات الحاجة والشدة بالرغم من الظروف الصعبة. وفي هذا السياق، ربما يكون تمويل النفط لصالح مصر بمبلغ ٣٥٦ مليون دولار أمريكي شاهداً على التزام المؤسسة في هذا الصدد.

#### ٣. توفير حلول خاصة ومميزة

وفي إطار استراتيجيتها للوفاء باحتياجات بيئه الأعمال في أعقاب الأزمة المالية العالمية، ربطت المؤسسة تمويلاتها بتوفير الحلول التجارية المتكاملة والمفصلة وفقاً لظروف العميل، عوضاً عن مجرد التمويل القائم على الضمانات التقليدية. وتجازز الأساليب والمارسات الجديدة بوصفها جزءاً للأعمال مجرد الاعتماد على ميزانية العميل من آليات التحكم الائتماني، بل تمتد إلى ضمان الاستخدام المناسب للتمويل، وإلى ربط التقييم الائتماني بالمصدر الأساسي للسداد. ووفقاً لذلك، نجحت المؤسسة في عام ١٤٣٢هـ في زيادة حجم صفات "تمويل التجارة المهيكل" على أنه نسبة من محفظتها الإجمالية، وذلك لتوفير حلول مميزة وخاصة للعملاء، الأمر الذي أصبح من العلامات البارزة في استراتيجية المؤسسة. ويبلغ عدد عمليات تمويل التجارة المهيكل في عام ١٤٣١هـ ١٠ عمليات بمبلغ ٣٧٦ مليون دولار أمريكي. وارتفاع هذا العدد، وبالتالي المبلغ، في عام ١٤٣٢هـ ليصبح ١٧ عملية بمبلغ إجمالي قدره ٥٠١ مليون دولار أمريكي. كما اعتمدت المؤسسة، بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار والثمن الصادرات، عمليات بمبلغ ٣٢ مليون دولار أمريكي لصالح الكويت وسوريا، تقوم على مبدأ ضمان (تأمين) الائتمان، بوصفه أسلوب ضمان بديلاً.

#### ٤. مزيد من التوسيع في محفظة الأعمال

بذلت جهود عديدة في عام ١٤٣٢هـ لاختراق قطاعات وأسواق جديدة. وب يأتي ذلك ضمن استراتيجية المؤسسة الهادفة إلى توسيع محفظة تمويل التجارة. ويبلغ عدد العملاء الجدد في عام ١٤٣١هـ (٢٤) عميلاً، بلغت القيمة الإجمالية لتمويلاتهم ٥١٥.٥ مليون دولار أمريكي. فيما اقتصر عدد العملاء الجدد في عام ١٤٣٢هـ على (٢٢) عميلاً، بمبلغ إجمالي ٤٤٩ مليون دولار أمريكي. وهناك بعض القطاعات والسلع الجديدة (غير النفطية) التي

خطتها أنشطة المؤسسة، منها على سبيل المثال: البن، والبوكسيت، والألمونيوم. وقد ساعدت القطاعات والسلع الجديدة هذه على توسيع محفظة أعمال المؤسسة بشكل أفضل، فيما يتوازن مع جدول الأعمال الجديد المتنقق عليه. وبالإضافة إلى الدول الأعضاء، اعتمدت المؤسسة عمليتين تجاريتين، بـ ٧٥ مليون دولار أمريكي، لصالح ملاوي وزامبيا، في إطار برنامج البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا). ولا تزال سلعة النفط تحفظ بأهميتها وصدرتها في محفظة المؤسسة حيث بلغ إجمالي المعتمد في عام ١٤٣٢هـ لهذه السلعة مبلغ ٢.١٧٧ مليون دولار أمريكي. وتشير الإحصاءات إلى أن تصيب سلعة النفط من محفظة المؤسسة قد زاد من ٦٣% في عام ١٤٣١هـ إلى ٧٢% في عام ١٤٣٢هـ. وعلى الجانب الآخر، ظلت معدلات تمويل القطاعين العام

اعتمادات تمويل التجارة للدول الأعضاء الأقل نمواً في عام ١٤٣٢هـ			
الدولة	عدد العمليات	السلع	المبلغ الإجمالي
بنغلاديش	١٠	نفط خام ومنتجات بترولية	١.٣٧٠
الكاميرون	١	أسمدة ومدخلات زراعية	١٨
جامبيا	٤	منتجات بترولية والقول السوداني	٤٢
موريتانيا	٣	بذور وأسمدة	٧٥.٨٥
الإجمالي	١٨		١٥٥٥.٨٥

والخاص مستقرة، حيث بلغ إجمالي الاعتمادات للقطاع العام ١.٥٥٥ مليون دولار أمريكي في عام ١٤٣١هـ، أو نسبة ٦١% من إجمالي الاعتمادات، فيما وصل هذا المبلغ إلى ١.٩٢٨ مليون دولار أمريكي في عام ١٤٣٢هـ، وهو ما يمثل نسبة ٦٤% من الإجمالي.

المعتمد للقطاعين العام والخاص، بملايين الدولارات الأمريكية				
النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	القطاع
١٤٣٢	١٤٣٢	١٤٣١	١٤٣١	القطاع العام
%٦٤	١.٩٣٨	%٦١	١.٥٥٥	القطاع الخاص
%٣٦	١.٠٩٥	%٣٩	٩٩٩	
%١٠٠	٣.٠٢٨	%١٠٠	٢.٥٥٤	الإجمالي

## ٥. المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والدول الأعضاء الأعضاء نمواً

تحدد المادة الثانية من الاتفاق الإطاري لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن "النظام القضائي للتجارة فيما بين دولها الأعضاء" تعريف "تمويل التجارة" بأنه: الأداة اللازمة لتطوير التعامل التجارى فيما بين الدول الأعضاء بالمنظمة. وخلافاً لما كان عليه الحال في الثمانينات من القرن الماضي، فإن العديد من الدول الأعضاء، وعلى الرغم من آثار الأزمة المالية العالمية التي لا تزال تلوح في الأفق، تبدو كأنها قادرة على التأقلم من حيث الحصول على التمويلات اللازمة لتجارتها. غير أن الاقتدار إلى تمويل التجارة لا يزال يمثل مشكلة تحتاج إلى حل بالنسبة للدول

الأعضاء الأقل نمواً. وقد شهد عام ١٤٣٢ هـ جهوداً لزيادة العمليات المباشرة في الدول الأعضاء الأقل نمواً، وتحسين مستوى تنفيذ خطوط التمويل الممنوحة لها. وقد زارت التمويلات الممنوحة لتلك الدول من ١١٤٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٤٣١ هـ، إلى ١٠٤٩٥ مليون دولار أمريكي في عام ١٤٣٢ هـ.

نجحت المالديف في عام ١٤٣٢ هـ في الخروج من قائمة الدول الأقل نمواً. وبالإضافة إلى الدول الأعضاء، اعتمدت المؤسسة عمليات لصالح دول أقل نمواً من غير الأعضاء، وهي ملاوي وزامبيا، بمبلغ ٧٥ مليون دولار أمريكي، في إطار برنامج البنك الأفريقي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (باديا) كما ذكر آنفاً. ولا تقدم المؤسسة تسهيلات مباشرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث الحاجة لعدد ضخم من السحبوات الصغيرة، كما أن مسألة التقييم الائتماني في عديد من الأسواق المحلية هي من الأمور العسيرة. غير أن الوصول إلى تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبح أحد الأعمدة الرئيسية لاستراتيجية المؤسسة، بوصفه تكليفاً من منظمة التعاون الإسلامي. ولتنفيذ هذا التكليف، تقدم المؤسسة خطوط تمويل، وعمليات تمويل المراقبة على مرحلتين، إلى البنوك المحلية، لسد الفجوة في هذا المجال، حيث تكون تلك البنوك في وضع أفضل من حيث الوصول إلى المعلومات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعها، وبالتالي تكون أقرب على تقييم أهليتها الائتمانية، كما يمكنها القيام على أمر العدد الكبير من سحبوات المبالغ الصغيرة. وقد تم التمويلات في هذا الإطار إلى البنوك المحلية، التي تمررها بدورها إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمويل صفقات تجارية محددة. واستمرت المؤسسة في عام ١٤٣٢ هـ في التركيز على هذه الآلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ إجمالي ما قدم من تمويلات في هذا الصدد ٨٦.٣٥ مليون دولار أمريكي كما يوضح ذلك الجدول التالي:

خطوط تمويل التجارة وعمليات المراقبة على مرحلتين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام ١٤٣٢ هـ (بملايين الدولارات الأمريكية)	
الدولة	المبلغ
أذربيجان	٢.٥٠
البحرين	٢٠٠٠
موريطانيا	٣.٨٥
تركيا	٦٠٠٠
الإجمالي	٨٦.٣٥

فضلاً عن التسهيلات التمويلية التي تقدمها، نجحت المؤسسة خلال عام ١٤٣٢ هـ في إنشاء تحالف استراتيجي مع مجموعة بنوك البركة، وهي أحد أكبر البنوك الإسلامية حالياً وأوسعها انتشاراً، وذلك بتوقيع اتفاقية تفاهم رسمية معها في بداية العام. وسوف يتبع هذا التحالف للمؤسسة الوصول إلى جميع الأسواق التي تعمل بها مجموعة البركة وعدها ١٩ سوقاً، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين المؤسستين.

(ب) برنامج التعاون التجاري

فيما يلي موجز لأنشطة والبرامج الرئيسة المنفذة بعد اجتماع الكومسيك، في دورته السابعة والعشرين، بمدينة اسطنبول بتركيا، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أكتوبر ٢٠١١م:

١. دعم أنشطة تعزيز التجارة في المنظمات المعنية بهذا المجال، وفي منظمة التعاون الإسلامي

(١) بعد الاجتماع الوزاري للجنة الكومسيك في دورته السابعة والعشرين، قامت المؤسسة، من خلال برنامج التعاون التجاري التابع لها، بدعم حثين هامين في مجال تعزيز التجارة؛ هما: (١) منتدى عن توسيع مجال التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء بمنطقة آسيا الوسطى وبين بقية الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، الذي نظمه "المركز الإسلامي لتنمية التجارة" في مدينة كازاخستان في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، بهدف تحسين العلاقات التجارية والاستثمارية بين دول منطقة آسيا الوسطى وبين بقية الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، (٢) مؤتمر التعاون الصناعي العربي-التركي الذي نظمه كلّ من "المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدّين"، والاتحاد التركي للغرف التجارية والبورصات السمعية، في الرابع والخامس من ديسمبر ٢٠١١م، بهدف تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية فيما بين رجال الأعمال الأتراك ونظرائهم العرب.

٢. تحديد احتياجات الدول الأعضاء من تسهيلات تمويل التجارة:

(٢) مبادرة المعونة من أجل التجارة، في البرنامج الخاص للتنمية الاقتصادية لمنطقة وسط آسيا :

التزمت المؤسسة، عقب الاجتماع الوزاري عن المبادرة المذكورة، والذي نُظم في أذربيجان في ديسمبر ٢٠١٠م، بأن تكون جزءاً من هذه المبادرة، واستمرت في تبادل الأفكار ووجهات النظر مع منظمات الأمم المتحدة لتحديد دورها في تنفيذ المشروعات والأنشطة الخاصة بالمرحلة الأولى منها، والمعنية بتحديد احتياجات التنمية التجارية على المستوى الوطني والإقليمي.

(٣) وافق الاجتماع الوزاري على أولويات محددة في مجال تنمية التجارة بالمناطق المنكورة بإعلان "باكو" الوزاري، وذلك على النحو الآتي:

(١) تدابير جانبية للإمدادات داخل الحدود، وعلى المستوى القطري، لزيادة القدرة التنافسية الدولية للشركات من خلال:

(أ) قدرة إنتاجية جيدة، وتنمية لسوق في قطاعات مختارة كالقطاع الزراعي، والإنتاجي، والسياحي، وقطاعات الخدمات.

(ب) إنشاء مؤسسات وخدمات داعمة للتجارة، أو دعم الموجود منها وتقريته.

(ج) تحسين بيئة الأعمال من خلال إصلاحات تنظيمية، وتيسير طرق ووسائل الحصول على المعلومات التجارية.

(٢) التعاون العابر للحدود من خلال:

(أ) بنية تحتية مادية قوية.

(ب) بنية تحتية مؤسسية تركز على تيسير التجارة.

(ج) إمكانية الوصول إلى الأسواق.

(٣) مسائل تتعلق بالنظام التجاري متعدد الأطراف لتسهيل إندماج الدول المعنية بـ "البرنامج الخاص للتنمية الاقتصادية بمنطقة وسط آسيا" في النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، وذلك من خلال:

(أ) رفع درجة الوعي والمعرفة،

(ب) دعم دول البرنامج في إجراءات انضمامها لعضوية منظمة التجارة العالمية، مع الأخذ في الحسبان أهدافها الإنمائية، وجهود تيسير التجارة التي تبذلها، واحتياجاتها الخاصة بوصفها دولاً نامية غير ساحلية.

(٤) يتبع "برنامج التعاون التجاري" التابع للمؤسسة حالياً التقدم الذي يحرزه المجلس المعني بتنفيذ ومتابعة (البرنامج الخاص للتنمية الاقتصادية بمنطقة وسط آسيا / المعونة من أجل التجارة)، والذي شكلته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لمنطقة أوروبا عقب اجتماع "باكو" الوزاري، وهو يضم جهات مانحة رئيسة ووكالات تنفيذية، مع إسهامات كبيرة على المستوى الوطني من جانب مجموعة العمل المعنية بالتجارة والتابعة للبرنامج المذكور. ويقوم هذا المجلس بمراجعة المشروعات المقترحة والمقدمة إلى اجتماع "باكو" الوزاري، لرفعها بعد ذلك إلى مؤتمر الجهات المانحة المزمع عقده في الربع الأخير من عام ٢٠١٢ م. ويخطط "برنامج التعاون التجاري" التابع للمؤسسة لإدراج بعض المشروعات المقترحة في البرنامج التنفيذي لخطة العمل بشأن التعاون مع الدول الأعضاء بمنطقة آسيا الوسطى، والتابع لمنظمة التعاون الإسلامي.

(٥) مبادرة "المعونة من أجل التجارة" لصالح الدول العربية:

أطلقت المؤسسة مبادرة المعونة من أجل التجارة لصالح الدول العربية بالتعاون مع كلٍ من؛ جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، لمركز التجارة الدولية (ITC)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لمنطقة أوروبا (UNECE)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). وقد أعدت الوثائق الخاصة بهذه المبادرة بالتشاور مع عدد من الشركاء، كما أجريت لقاءات واجتماعات تشاورية عديدة مع الشركاء المحتملين في هذه المبادرة من أجل تحديد أدوار ومسؤوليات كل طرف في مرحلة التنفيذ.

(٦) منذ إعداد الوثائق الأولى للمبادرة، شرعت المؤسسة - نيابة عن مجموعة البنك - في مشارارات مكثفة لمناقشة العناصر الرئيسية لمبادرة "المعونة من أجل التجارة" لمنطقة العربية، والحصول على إجماع عليها من مختلف الأطراف، بما في ذلك جامعة الدول العربية، والاتحاد العربي المغاربي، ومجلس التعاون الخليجي، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والاتحاد العربي لنقل البضائع، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، واللجنة العربية الإقليمية لضمان واعتماد الجودة (ARAC). كما قدمت وثائق المبادرة إلى المجموعة العربية بمنظمة التجارة العالمية

لمرجعتها وإبداء الآراء حولها في اجتماع بمدينة جنيف في ٢٩ فبراير ٢٠١٢م. وتعمل المؤسسة حالياً عن كثب مع شركائها المذكورين على تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه المبادرة، كما تدرس مع شركائها من الجهات التابعة للأمم المتحدة إمكانية إطلاق هذه المبادرة الهامة للمنطقة العربية خلال الاجتماع القادم (رقم ١٣) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في مدينة الدوحة بقطر في ٢١ أبريل ٢٠١٢م.

(٧) صُمم المشروع، الذي تنفذه المؤسسة - نيابة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية (ITC، وUNCTAD، وUNDP و UNIDO) - لكي يؤدي إلى نتائج في ثلاثة مجالات رئيسة، يمكن صياغتها على النحو الآتي:

النتيجة رقم - ١ (بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP): تحديد وتحليل الفجوات والنقص في القدرات، وأولويات المساعدة الفنية فيما يتعلق بالتجارة وتنمية القدرة الإنتاجية على المستوى الوطني، وشبه الإقليمي، والإقليمي، ووضع خرائط طريق لتنفيذها.

النتيجة رقم - ٢ (بقيادة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD): رفع قدرات جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، والاتحاد العربي المغاربي، لتسهيل تنفيذ ومراقبة إجراءات التكامل الإقليمي، والمنطقة العربية الحرة (PAFTA).

النتيجة رقم - ٣ (بقيادة مركز التجارة الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): رفع قدرات المؤسسات الداعمة للتجارة، والمنظمات الإقليمية المتخصصة، وجهات صنع القرار، لتعزيز التجارة الإقليمية، والتغلب على القيود غير الجمركية التي تواجه رجال الأعمال لتمكنهم من اغتنام الفرص التجارية الإقليمية.

(٨) بالإضافة إلى المبادرات المذكورة، نظمت المؤسسة، بالتعاون مع كلٍ من؛ وزارة الجمارك والتجارة التركية، والاتحاد التركي للغرف التجارية والبورصات السلعية، حلقة عمل إقليمية بالعاصمة التركية أنقرة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م حول تيسير التجارة، مع التركيز على دور الإدارات الجمركية. وقد حضر هذه الحلقة ١٦ دولة عضواً، وأربع من المنظمات المتبقية عن منظمة التعاون الإسلامي، ومنظمتان إقليميتان، وخمس مؤسسات دولية. وغطت أعمال الحلقة مسائل متعلقة بتيسير التجارة والجمارك على النحو التالي: (١) مفهوم أنشطة تيسير التجارة والنقل ومكوناتها (٢) سبل ووسائل التعاون الفعال على المستويات؛ الوطني، والإقليمي، والدولي، لصياغة برامج إنسانية تعاونية، (٣) المهام المنوطة باللجان الوطنية لتيسير التجارة والنقل، ووظائفها، وهياكلها، (٤) استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في مجال تيسير التجارة وتحديث الجمارك، كالنظام الإلكتروني للبيانات الجمركية (ASCYUDA) وغيره من البرامج الآلية للجمارك، (٥) تصميم أنظمة الشباك الموحد وتشغيلها، والإفادة من الخطوط الإرشادية لبرنامج تحليل إجراءات الأعمال في وضع التدابير اللازمة لتيسير التجارة والنقل. كما شاركت السلطات الجمركية الوطنية في أعمال الحلقة بعرض برامجها ومشروعاتها في ذات المجال. وقدمت مؤسسات دولية، بما فيها منظمة الجمارك العالمية (WCO)، واللجنة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (UNESCAP)، برامجهما، وأعمالها، والوسائل والتدابير التي تعتمدها في مجال تيسير التجارة وتحديث الجمارك. ويرتبط حالياً "برنامج التعاون التجاري"

التابع للمؤسسة تنظيم حلقات عمل وندوات مماثلة، بالإضافة إلى الأنشطة الهدفة إلى بناء القدرات في مجال نظام الشباك الموحد، ونظام تحليل إجراءات الأعمال، ونظام تسريع التخلص الجمركي، بغية الإسهام في رفع القدرات الوطنية كى تتمكن من تصميم وتنفيذ برامج تيسير التجارة والنقل الوطنية الخاصة بها.

(٩) في سياق تفاصيل قرارات لجنة الكومسيك، وفي إطار البرنامج التنفيذي المعنى بتعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، نظمت المؤسسة، بالشراكة مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الاجتماع الرابع لمجموعة التشاورية المعنية بتعزيز التجارة البينية لدول المنظمة في مدينة مراكش بالمغرب في الفترة ٢١ و ٢٢ فبراير ٢٠١٢م. وحضر هذا الاجتماع ممثلون لمنظمة التعاون الإسلامي، ومسؤولون حكوميون وممثلون لوزارات التجارة، ولمنظمات محلية معنية بتنمية التجارة في المغرب وتونس، وممثلون لاتحاد أصحاب الأعمال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وللاتحاد العربي المغاربي، ولمنظمات دولية أخرى شملت؛ ITC، UNCTAD، و UNDP، و UNIDO. وتناول الاجتماع مراجعة خطوات التنفيذ، وبالتالي مراجعة البرنامج التنفيذي، تأسيساً على المعلومات المقدمة من منظمة التعاون الإسلامي. وكانت التوصيات الرئيسة - من بين عدد من التوصيات - على النحو الآتي: (١) وضع إطار لرصد الأداء في مجال تعزيز التجارة البينية لدول المنظمة، بما في ذلك وضع مؤشرات رئيسية لقياس الأداء، (٢) وضع آلية للتضليل ورصد الأداء فيما بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية، من أجل تعزيز التعاون والتضليل فيما بين القواعد والإجراءات التي يعتمدها كل طرف (منظمة التعاون الاقتصادي، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد العربي المغاربي، اتفاق أڭادير) بغية توجيه الدعوة إليهم جميعاً للانضمام إلى اجتماع المجموعة التشاورية، (٣) دعوة المؤسسات والوحدات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ولمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للاستمرار في تعبئة الأموال اللازمة للإسراع بتنفيذ البرنامج، (٤) تنظيم ندوات إقليمية لفائدة الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، لحث الدول التي لم توقع على اتفاقية "نظام الأفضليات التجارية" على التوقيع والتصديق عليها، (٥) الإفادة من مبادرة "المعونة من أجل التجارة" بوصفها منطلقاً لتعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، بما يخدم مصالح الدول الأعضاء بالمنظمة.

### ٣. تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال دعم التجارة

(١٠) تعتبر التنمية البشرية والمؤسسية من أهم مفاتيح التنمية المستدامة للتجارة. ولذا، تستمر المؤسسة في التركيز على دعم التنمية البشرية بالدول الأعضاء في المجالات المتعلقة بالتجارة. وفي عام ٤٣٢هـ، سوف تطلق المؤسسة برنامجين لتعزيز القدرات يستهدفان المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون مع "مركز تدريب التجارة الخارجية"، أحدهما في عمان - الأردن، والآخر في جدة - المملكة العربية السعودية. وبهدف هذان البرنامجان إلى تحسين القدرات والمهارات الإدارية للمشاركون من جوانب عديدة، بما في ذلك القدرة على القيام بأبحاث التسويق، ومهارات التسويق الدولي، وتطوير الإنتاج وتحسين النوعية، بالإضافة إلى إدارة خطوط وسلسل الإمداد.

(١١) يستمر "برنامج التعاون التجاري" خلال عام ٢٠١٢م في التعاون مع "الاتحاد التركي للغرف التجارية والبورصات السلعية"، وأيضاً مع غرفة التجارة والصناعة الإسلامية، لوضع برامج لتنمية القدرات، في إطار البرنامج العام لتطوير الغرف التجارية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي. وبالإضافة إلى تطوير الغرف التجارية

المتخصصة، هناك تحطيط لوضع برامج أخرى أكثر تخصصاً في مجالات؛ تعليم السوق، تعزيز الصادرات، خدمات الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتحسين مهارات الموظفين المعينين وصقل خبراتهم في الغرف التجارية المتخصصة في تلك المجالات، لكي يتسمى في نهاية الأمر تنظيم أنشطة مشتركة لتعزيز التجارة، لأنشطة تنسيق الأعمال، ووفود التعارف وجمع المعلومات التي ترسلها الدول المستوردة إلى الدول المصدرة.

(١٢) بالإضافة إلى الأنشطة المذكورة آنفاً، يعتزم "برنامج التعاون التجاري"، في عام ٢٠١٢م، الشروع في المرحلة الثانية من برنامج تنمية وتطوير القدرات المصمم لمنظمات تنمية التجارة في كلٍ من تونس ومالزيا، من أجل رفع قدراتهم في مجال التدريب والخدمات الاستشارية. ويوضع هذا البرنامج بالتعاون مع "مركز التجارة الدولية" لتعزيز القدرات المؤسسية الحالية في عدد من الدول المختارة لتتمكن تلك الدول من توفير مستوى أفضل من التدريب والخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولمؤسسات أخرى معنية بدعم التجارة في مختلف الدول الأعضاء.

#### ٤. تطوير المنتجات الاستراتيجية

(١٣) نظم "برنامج التعاون التجاري" التابع للمؤسسة ذروة تدريبية وبرناماً لتبادل المعلومات عن دور البورصات السلعية الزراعية في التسويق الزراعي، وذلك في العاصمة التركية أنقره، في الفترة ١٥ و ١٦ ديسمبر ٢٠١١م، وبمشاركة الاتحاد التركي للغرف التجارية والبورصات السلعية. وقدمت منظمات دولية، بما فيها، منظمة الأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والصندوق الموحد للسلع، وبورصات سلعية وطنية أخرى، تجارتها في تأسيس وتطوير البورصات السلعية والزراعية بالدول الأقل نمواً. كما قدمت البورصات السلعية الوطنية خبراتها ومعرفتها في مجال تأسيس وتطوير البورصات السلعية كلٍ في دولته. وكانت هذه الندوة بمثابة قاعدة لانطلاق المناقشات وتبادل الآراء حول الأمور التالية: (١) دور الأسواق السلعية ووظائفها، (٢) الحكومة، والأطراف الأساسية، والقواعد والإجراءات الخاصة بأسواق السلع، (٣) خصائص البورصة السلعية الناجحة وكيفية تطبيقها في الدول النامية، (٤) الشروط الالزمة لنجاح التسويق السمعي والتحديات التي يواجهها، (٥) أنظمة الاستلام بالمخازن، والبنية الأساسية للتجارة الإلكترونية بالدول الأعضاء، (٦) أسواق "المشتقات" ودورها في تجارة السلع الرizاعية.

وعقب تنفيذ هذا البرنامج، سوف تقوم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتصميم مجموعة أدوات لتأسيس وتطوير نظام اقتصادي تجاري بالدول الأعضاء قوامه البورصات السلعية. كما تتم صياغة إجراءات أخرى لمساعدة دولٍ أعضاء محددة بعينها على تحسين أنظمتها التجارية الحالية القائمة على نظام البورصات السلعية.

(١٤) في ضوء ما سبق، يعتزم "برنامج التعاون التجاري" الاستمرار في دعم تنمية المنتجات الاستراتيجية، ولا سيما: الفول السوداني والقطن. وفي هذا السياق، يدرس البرنامج إمكانية تنفيذ بعض المشروعات المختارة في إطار إحياء نشاط قطاع حبوب الفول السوداني في كلٍ من: غينيا بيساو، وغامبيا، والسنغال. كما يعتزم البرنامج أيضاً دعم برامج تحسين النوعية التي تقوم بها التعاونيات المتخصصة في سلعة البن في إندونيسيا، لمساعدتها في زيادة الدخل من خلال تحسين إنتاجية البن ونوعيته.

**المرفق  
(١١)**



**تقرير مقدم من قبل معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية بشأن أنشطته  
(سمبيق)**

**١ - الاجتماع الأول لمجلس إدارة سمبيك**

بعد الاجتماع الأول الإفتتاحي للجمعية العمومية في سمبيك الذي عقد في أنقرة، الجمهورية التركية ما بين ٢٠١٢ و ٢٠١٣، آب / أغسطس ٢٠١٠ و الذي نتج عنه تأسيس سمبيك؛ عقد الاجتماع الأول لمجلس إدارة سمبيك في إسطنبول، الجمهورية التركية بتاريخ ٠٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١١. وقد حضر الاجتماع الدول الأعضاء التي لديها عضوية في مجلس إدارة سمبيك.

تبني المجلس بالإجماع خطة العمل لسمبيق للفترة ٢٠١٢-٢٠١١ و ذلك لتمكين المعهد من القيام بمهامه المحددة بفعالية. تجسد خطة العمل الأنشطة الترويجية و التنظيمية، و التي تتضمن، في مجلد الأمور، جذب دول منظمة التعاون الإسلامي إلى عضوية سمبيك، و تمثيل سمبيك في المحافل الدولية و الإقليمية المعنية، و إنشاء وحدات تنظيمية و موارد بشرية للمعهد؛ و الشروع في العمل لإعادة النظر في النظام الأساسي لسمبيق لمواكبة التوجهات الحالية في العالم.

**١.١ - سمبيك / إجتماع اللجنة التقنية حول قضايا الأغذية الحلال**

أقر المجلس أن سمبيك هي منصة مثالية لاتخاذ تقويض بمعايير و إجراءات الأغذية الحلال، و قرر النظر في مشروع المعايير الثلاثة (الذي أعده فريق خبراء توحيد المعايير، قبل تأسيس سمبيك، و المكلف من قبل كومسيك) بوصفها معايير سمبيك.

قرر المجلس إنشاء لجنة تقنية حول هذا الموضوع بمشاركة كل من أعضاء سمبيك و غير الأعضاء (بصفة مراقبين) والتي هي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، للقيام بأية مهام أخرى فيما يتعلق بمعايير الأغذية الحلال.

ضمن هذا الإطار، عقد اجتماع لجنة التقنية في ياوندي، جمهورية الكاميرون ما بين ١٦-١٧ أيار / مايو ٢٠١١، بمشاركة ٣٣ ممثلاً من مختلف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

تم في إجتماع اللجنة التقنية المذكور بحث و اعتماد الوثائق الثلاث كمعايير منظمة التعاون الإسلامي / سمبيك، تحت عنوان "منظمة التعاون الإسلامي / سمبيك ١:٢٠١١ مبادئ توجيهية عامة بشأن الأغذية الحلال"، "منظمة التعاون الإسلامي / سمبيك ٢:٢٠١١ المبادئ التوجيهية للهيئات التي تمنح شهادة الحلال"، و "منظمة التعاون الإسلامي / سمبيك ٣:٢٠١١ المبادئ التوجيهية لهيئة إعتماد الحلال التي تعتمد هيئات منح شهادة الحلال". دخلت المعايير المذكورة حيز التنفيذ اعتباراً من ١٧ أيار / مايو و اعتمدت باللغة الإنجليزية، كما كانت متوفرة أيضاً باللغتين الرسميتين لمنظمة التعاون الإسلامي (العربية و الفرنسية). تم إبلاغ إعتماد المعايير

الثلاثة الأولى لسميك، الهيئات الوطنية للمعايير في جميع دول منظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي (٢٨ أيار / مايو ٢٠١١ - سمييك ٩/٢٠١١).

#### ٢- الاجتماع الثاني لمجلس إدارة سمييك

عقد الاجتماع الثاني لمجلس إدارة سمييك في إسطنبول، جمهورية تركية في ١١ تموز / يوليو ٢٠١١.

خلال الاجتماع، تم استبدال السيد طاهر بويوك حلواجينغيل الذي انتخب رئيساً لمجلس إدارة سمييك في الاجتماع الأول للمجلس الذي عقد في إسطنبول، بتاريخ ٠٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، بالسيد خلوصي شئورك كرئيس للمنظمة التركية للمعايير (TSE) و ذلك نتيجة للانتخابات التي أجريت في إجتماع الجمعية العمومية لـ TSE الذي عقد بتاريخ ٢٣ شباط / فبراير ٢٠١١.

#### ٣- الاجتماع الثاني للجمعية العمومية لسميك

عقد الاجتماع الثاني للجمعية العمومية لسميك في إسطنبول، الجمهورية التركية ما بين ١٢ و ١٣ تموز / يوليو ٢٠١١. لقد تمخض عن القرارات التي اتخذت في الجمعية العمومية خطوات مهمة من شأنها تمهيد الطريق لسميك بأكثر كفاءة.

إن من بين الخطوات التي تم إتخاذها تحديد شعار لسميك و إعادة النظر في النظام الأساسي لسميك بطريقة تتناول تلبية الإحتياجات الحالية على نحو أفضل و تسهيل إجراءات العضوية. و وفقاً لأحكام النظام الأساسي المنقحة (المادة ٤)، فإن عضوية سمييك لم تعد تتطلب التصديق على النظام الأساسي لسميك من قبل الدولة العضو. و بدلاً من ذلك، يمكن الآن للهيئات الوطنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن يتم قولها في المعهد كعضو، بناءً على طلبها إلى الأمانة العامة لسميك. مع تلك الإجراءات السهلة للعضوية، سوف تزدهر سمييك بالتأكيد بوتيرة سريعة من خلال جذب دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشكل أكبر.

كما أيدت الجمعية العمومية أيضاً تشجيع تطبيق معايير منظمة التعاون الإسلامي / سمييك من قبل أعضاء سمييك كمعايير وطنية لديهم، و فيما يتعلق بقضايا الحال، قررت تشجيع الإعتراف المتبادل بالشهادات الصادرة وفقاً لمعايير منظمة التعاون الإسلامي / سمييك.

#### ٤- الحضور إلى المؤتمر الوزاري السادس

حضر أمين عام سمييك المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الأمن الغذائي و التنمية الزراعية الذي عقد في إسطنبول، الجمهورية التركية، ما بين ٣٠ و ٦٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١. وقد سلط الضوء على أهمية المعايير لجهة سلامة الأغذية و الاقتصاد و تم حث جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتطبيق معيار مشترك و آلية مشتركة لمنع شهادة المطابقة و التي ستزيل الحاجز أمام التجارة و تتميها من خلال الإعتراف المتبادل بشهادات المطابقة.

تم الإتفاق خلال الاجتماع على منع حدوث عوائق تقنية في التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

**٥- الحضور إلى الاجتماع السابع والعشرين للكومسيك (اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي )**

حضر أمين عام سمييك إلى الدورة الـ ٢٧ للكومسيك التي عقدت في إسطنبول، الجمهورية التركية، ما بين ١٧ و ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ . في القرارات الصادرة عن الاجتماع، فيما يتعلق بسمييك:

- التصديق على إتفاق المقرات الرئيسية لسمييك من قبل الجمهورية التركية، و

- تم تقييم وتقدير بدء أنشطة سمييك الهدافة إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحسين نوعية ومعايير منتجاتها وخدماتها .

**٦- الاجتماع الثالث لفريق عمل اللجنة الأوروبية لتوحيد المعايير (CEN/BT WG 212) حول الأغذية  
الحلال**

حضر أمين عام سمييك إجتماع فريق العمل (WG 212) للجنة الأوروبية لتوحيد المعايير الذي تناول مسائل الأغذية الحلal و الذي عقد في بروكسل، بلجيكا ما بين ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١ .

خلال الاجتماع، ركزت نقطة مهمة في النقاش على موضوع "الصدمة". تم الإتفاق على إرسال رسالة إلى المجلس الأوروبي للإفقاء وإلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي يسأل عن رأي موحد و مفصل حول موضوع "الصدمة" و ذلك حتى نهاية شهر كانون الثاني / يناير ٢٠١٢ على أقصى تقدير. وسيتم تقييم هذا الرأي إلى فريق العمل في اللجنة الأوروبية لتوحيد المعايير (CEN/BT WG 212) و سيخضع لمزيد من المناقشة في الاجتماع التالي لفريق عمل اللجنة الأوروبية لتوحيد المعايير كأساس حيث يفضل أحد الخيارات المذكورة أدناه و المتعلقة بالصدمة:

ال الخيار أ: إن الصدمة هو تطبيق من نوع بشكل عام. هذا الخيار يؤدي إلى إنحرافات عديدة مما يجعل المعايير الأوروبية أقل تطابق و أقل إمكانية التطبيق في الدول الأوروبية.

ال الخيار ب: إن تطبيق الصدمة هو مسموح في ظل ظروف معينة، مثل على ذلك، يجب على الصدمة أن تضمن قابلية العملية للتوقف، إن أساليب تطبيق الصدمة التي تتعلق بهذه الشروط يمكن الإشارة إليها في مرفق أو ملحق للمعايير الأوروبية (كما هي الحال في منظمة التعاون الإسلامي / سمييك ١).

**٧- أستاذ سمييك مكتب إسطنبول، كمقر رئيسي لها**

٧.١- أيلول / سبتمبر ٢٠١١ : وضع مكتب سمييك في إسطنبول في الخدمة على العنوان التالي:

بوليفارد سليمان ديميرال، بجانب مسجد إيكاس، إيكيلالي، باشاك شاهير - إسطنبول / تركيا، ٣٤٤٩٠ .

هاتف: ٢٠ ٢١٢ ٤٠٧ ٥٢٢ +٩٠ ٢١٢ ٤٠٧ ٥٥٢ +٩٠ ، فاكس: ٢١ ٢١٢ ٤٠٧ ٥٢٢ +٩٠

عنوان البريد الإلكتروني: [info@smiic.org](mailto:info@smiic.org) ; [secretariat@smiic.org](mailto:secretariat@smiic.org)

الموقع على الإنترنت: [www.smiic.org](http://www.smiic.org)

٧.٢ - تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١: تم الإعلان عن عنوان بريد سمييك الإلكتروني ([info@smiic.org](mailto:info@smiic.org)) ( [secretariat@smiic.org](mailto:secretariat@smiic.org) )

٧.٣ - تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١: تم الإعلان عن موقع سمييك على الإنترنت ([www.smiic.org](http://www.smiic.org)).

٧.٤ - كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١: تم إعداد مسودة وثائق رسمية لسمييك و تعميمها على الدول الأعضاء في سمييك لتقديم تعليقاتهم و لمناقشة تلك التعليقات في الاجتماع الثالث لمجلس الإدارة الذي عقد في إسطنبول ما بين ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢.

مسودة وثائق سمييك:

أ) خطة إستراتيجية و خطة عمل سمييك (GS/SP-AP/001)،

ب) النظام الأساسي لسمييك منقحة (GS/STA/002)،

ج) النظام الداخلي لسمييك (GS/ROP/004)،

د) نظام الموظفين في سمييك (GS/PER/006)،

هـ) الهيكل التنظيمي لسمييك (GS/ORG/003)،

و) توجيهات سمييك الجزء ١ : إجراءات العمل التقني (SD/DIR/001)

ز) توجيهات سمييك الجزء ٢ : قواعد لإعداد و صياغة وثائق منظمة التعاون الإسلامي / سمييك (SD/DIR/002)

ح) إتفاق بين سمييك و الدول الأعضاء من أجل توزيع و بيع معايير منظمة التعاون الإسلامي / سمييك (GS/AGR/005).

## ٨- الاجتماع الثالث لمجلس إدارة سمييك

عقد الاجتماع الثالث لمجلس إدارة سمييك في إسطنبول، الجمهورية التركية ما بين ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

لقد تقرر في الاجتماع الثالث لمجلس إدارة سمييك قيام الأمانة العامة لسمييك بالإتصال مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أقرب وقت ممكن لكي تجمع الترشيحات من كل من هيئات توحيد المعايير الوطنية و هيئات الاعتماد الوطنية التي ترغب في أن تصبح عضواً في كل من لجنة الاعتماد و اللجان التقنية.

شدد المجلس على أهمية إنشاء سمييك مع الأخذ في الإعتبار الأهداف المتعلقة بالقضاء على آية عوامل من المحتمل أن تؤثر سلباً على التجارة الداخلية ضمن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، و كسب فائدة كبيرة من الميزات الاقتصادية التي نتجت عن المعايير. و بناء على ذلك، طلب المجلس من الأمانة العامة

لسميك تشجيع و دعوة جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال القوات الدبلوماسية الرسمية في الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدعم قضية سمييك.

#### ٩- ورشة عمل كومسيك حول نماذج الشراكة القطرية مع آسيا الوسطى

حضر أمين عام سمييك إجتماع ورشة عمل الكومسيك بخصوص نماذج الشراكة القطرية مع آسيا الوسطى الذي عقد ما بين ٢٢ و ٢٣ شباط / فبراير ٢٠١٢، أنقرة، الجمهورية التركية.

خلال الاجتماع، سلط الضوء على أهمية المعايير بالنسبة للإقتصاد و تم تشجيع جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمواصلة معايير منظمة التعاون الإسلامي / سمييك كمعايير وطنية لها و تنفيذ معيار مشترك و آلية مشتركة لإصدار شهادات معترف بها و التي تساعد في القضاء على الحاجز التقنية أمام التجارة، و تساعد في زيادة حجم التجارة من خلال الاعتراف المتبادل بالشهادات الصادرة وفقاً لمعايير منظمة التعاون الإسلامي / سمييك لتعزيز إقتصادات دول منظمة التعاون الإسلامي. إن ذلك ليس سوى عملية الإعتماد نفسها من خلال تقييم نظرائها.

#### ١٠- الاجتماع الرابع لفريق عمل اللجنة الأوروبية لتوحيد المعايير (CEN/BT WG 212) حول الأغذية الحلال

حضر أمين عام سمييك الاجتماع الرابع لفريق عمل (WG 212) اللجنة الأوروبية لتوحيد المعايير CEN/BT الذي تناول مسائل الأغذية الحلal و الذي عقد في سراييفو، البوسنة والهرسك بتاريخ ٦ آذار / مارس ٢٠١٢. أنشأت اللجنة الأوروبية لتوحيد المعايير (CEN) فريق العمل هذا (CEN/BT WG 212) لتحليل مدى ملاءمة و إمكانية تطبيق معيار أوروبي على الأغذية الحلال. كان هذا الاجتماع الرابع هو الاجتماع الأخير و سيتم اقتراح حل فريق العمل (WG 212) بقرار من أمانة اللجنة. سيتم أيضاً تقديم تقريره حول الملاءمة و إمكانية التطبيق في إجتماع اللجنة الأوروبية لتوحيد المعايير (CEN/BT) المزمع عقده قبل نهاية آذار / مارس ٢٠١٢ للنظر النهائي فيه.

في هذا الاجتماع الأخير، أشار أمين عام سمييك إلى معايير سمييك المتعلقة بالمواضيع ذات الصلة، و اقترح إعتماد معايير منظمة التعاون الإسلامي / سمييك على الأغذية الحلال.

#### ١١- توصيات

١١.١- تتوقع الأمانة العامة في سمييك من جميع أعضاء سمييك (من جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بعد الانتهاء من إجراءات العضوية) إعتماد معايير منظمة التعاون الإسلامي / سمييك المنكورة أعلاه كمعايير وطنية لهم، و الشروع بالبدء بأنشطة لمنح شهادات في سبيل دعم آلية مشتركة و موحدة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ما يتعلق بالمعايير و منح الشهادات.

١١.٢- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الموقعون على النظام الأساسي لسميك هي:

١- جمهورية آذربيجان

- ٢- بوركينا فاسو
- ٣- جمهورية غامبيا
- ٤- جمهورية غينيا - بيساو
- ٥- جمهورية نيجيريا الاتحادية
- ٦- دولة فلسطين
- ٧- جمهورية السنغال
- ٨- جمهورية سيراليون
- ٩- الجمهورية العربية السورية
- ١٠- جمهورية اليمن

(المصدر: كتاب بقائمة الدول الأعضاء، رقم OIC/ECO-04/38/2008 تاریخ ٢٠١١/١٠/٢٥ ، الرابط على الإنترنت [http://www.oic-oci.org/uploads/file/conventions/en/Accords-Eng-25-10-\(2011.pdf](http://www.oic-oci.org/uploads/file/conventions/en/Accords-Eng-25-10-(2011.pdf))

كما تم أيضاً في الجمعية العمومية الثانية لسميثيك، التي عقدت في إسطنبول، الجمهورية التركية، تعديل نظامها الأساسي بطريقة تتناول ثلبة الإحتياجات الحالية على نحو أفضل و تسهيل إجراءات العضوية. و وفقاً لأحكام النظام الأساسي المنقحة (المادة ٤)، فإن عضوية سميثيك لم تعد تتطلب التصديق على النظام الأساسي لسميثيك من قبل الدولة العضو. و بدلاً من ذلك، يمكن الآن للهيئات الوطنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن يتم قبولها في المعهد كعضو، بناءً على طلبها إلى الأمانة العامة لسميثيك عبر كتاب رسمي. و بالتالي، فإن الأمانة العامة لسميثيك تتوقع من الموقعين أعلاه على النظام الأساسي لسميثيك إستكمال إجراءات عضويتهم في أقرب وقت ممكن مع مذكرة منظمة التعاون الإسلامي رقم OIC/ECO-04/138/2012/001035 المؤرخة في ٢٥ شباط / فبراير ٢٠١٢ و الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

١١.٣- تقوم أيضاً سmithiek بدعوة جميع الدول الأعضاء في سميثيك كمشاركين أولاً (أعضاء مشاركون يحق لهم التصويت) ، من ثم كأعضاء مراقبين (أعضاء مراقبين لا يحق لهم التصويت) للمشاركة في هيئات سميثيك التقنية التي تهمهم ، كالهيئة التقنية ١ (TC1): قضايا الأغذية الحلال، الهيئة التقنية ٢ (TC2) أو (TC1/SC1): قضايا المستحضرات الحلال، الهيئة التقنية ٣ (TC3): مسائل خدمة الموقع، الهيئة التقنية ٤ (TC4): الطاقة المتعددة، الهيئة التقنية ٥ (TC5): السياحة و الخدمات المرتبطة بها، الهيئة التقنية ٦ (TC6): العمليات الزراعية، و الهيئة التقنية ٧ (TC7): المواصلات و النقل.

١١.٤- كما تدعو الأمانة العامة لسميثيك أيضاً هيئات الإعتماد الوطنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتصبح عضواً في هيئة الإعتماد.

**المرفق  
(١٢)**



الأصل: بالإنجليزية

**تقرير**

الاجتماع الثامن لفريق عمل الكومسيك المعنى بالزراعة،  
والتنمية الريفية والأمن الغذائي  
(أنقرة، ٨ مايو/أيار ٢٠١٢)

- ١- انعقد اجتماع قوة عمل الكومسيك المعنية بالزراعة، والتنمية الريفية والأمن الغذائي في ٨ مايو/أيار ٢٠١٢ بأنقرة، بالجمهورية التركية.
- ٢- ترأس اجتماع قوة العمل السيد متين إيكير، المدير العام لمكتب تنسيق الكومسيك.
- ٣- حضر اجتماع قوة العمل أعضاء قوة العمل، لا وهم الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والبنك الإسلامي للتنمية، وممثلين من وزارة الزراعة، والغذاء، والثروة الحيوانية بالجمهورية التركية (بوصفها الرئيس الحالي للمؤتمر الوزاري الزراعي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي)، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة). كما حضر الاجتماع أيضاً ممثلو الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، وكذلك المركز الإسلامي لتنمية التجارة ضيوفاً.  
*(ترتدي قائمة بالمشاركين في صورة مرفق)*
- ٤- قررت قوة العمل، عقب الدراسة التفصيلية لمسودة إطار التعاون في مجال الزراعة، والتنمية الريفية والأمن الغذائي بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي توزيع مسودة الإطار على الدول الأعضاء، من خلال الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في أقرب فرصة تسمح لها، من أجل النظر فيها.
- ٥- كما قررت قوة العمل أن يتم إدراج مساهمات الدول الأعضاء، والتي سيتم إرسالها بحلول منتصف أغسطس/آب ٢٠١٢ على الأكثر، في الوثيقة من خلال مكتب تنسيق الكومسيك، وذلك بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة. وعقب الانتهاء من تلك العملية، سيتم رفع المسودة النهائية للإطار إلى الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك لاعتمادها.
- ٦- وافقت قوة العمل على أن تقوم قوة العمل التي ستكونها الكومسيك بدراسة القضايا المتعلقة بتفعيل الإطار، وذلك بمجرد اعتماده من قبل الكومسيك.
- ٧- كما وافقت قوة العمل أيضاً على أن تقوم الكومسيك بدراسة القضايا المتعلقة بآليات العمل، وتكوين مجموعة العمل المقترحة.

قائمة المشاركين

في الاجتماع الثامن لقوة عمل الكومسيك المعنية بالزراعة،

والتنمية الريفية والأمن الغذائي

أ- أعضاء قوة العمل

١- الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

- السيد غلامحسين دارزي، المدير

- السيد عبد النور مهد سيكندى، المكتب المهى

٢- مكتب تنسيق الكومسيك

- السيد متين إيكير، المدير العام

- السيد سيلتشوك كوك، المدير

- السيد متين جينجكول، خبير التخطيط

- السيد إردوغان إمرة هاتونوغلو، خبير التخطيط

- السيد محمد فيدان، خبير التخطيط المساعد

٣- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

- السيد عبد البسيط رشيد جام، مختص التعاون

ب- الضيوف

١- الجمهورية التركية

- السيدة نينيز بيربر، رئيس إدارة

- السيد أيهان باران، مهندس

٢- مركز أنقرة

- السيد نبيل دبور، مدير إدارة البحث

٣- المركز الإسلامي للتجارة

- السيد أمادو تشير سال، رئيس إدارة

٤- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة

- السيدة عطية نوازيش علي خان، الأمين العام المساعد

**المرفق**

**(١٣)**



Original: English

**REPORT OF THE 2<sup>nd</sup> WORKSHOP ON  
PRIVATE SECTOR COOPERATION FOR ENHANCING  
INTRA-OIC TOURISM**

(Izmir, Republic of Turkey, 09 December 2011)

1. The 2<sup>nd</sup> Workshop on “Private Sector Cooperation for Enhancing Intra-OIC Tourism” was held on Izmir on 09 December 2011 on the sidelines of the Travel Turkey Tourism Fair and Conference.
2. The Workshop was attended by the public and private sector representatives from the following Members of the OIC:
  - Republic of Azerbaijan
  - Arab Republic of Egypt
  - Republic of Indonesia
  - Hashemite Kingdom of Jordan
  - Republic of Maldives
  - Republic of Mali
  - Republic of Turkey
3. The representatives of following OIC Institutions took part in the meeting:
  - The OIC General Secretariat
  - COMCEC Coordination Office (CCO);
  - Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC);
- (The list of participants is attached in Annex-I).
4. H.E. Faruk ŞAHİN, Deputy Undersecretary of the Ministry of Culture and Tourism of the Republic of Turkey, as the Chairman of the Workshop delivered his opening speech. H.E. ŞAHİN pointed out the growing importance of tourism sector in the world as well as in OIC and stressed high role of private sector in the cooperation in the field of tourism. He mentioned that sharing experiences and good practices are of particularly importance for the OIC Region. Finally, he highlighted the added value of bringing the private sector representatives together for improving the cooperation in this area.
5. Mr. Selçuk KOÇ, Director of COMCEC Coordination Office, also made a statement. In his statement, he gave background information about the cooperation in the domain of tourism sector under COMCEC. Stressing the importance of private sector in tourism, he concluded that COMCEC would continue to exert its efforts to promote the cooperation among private sector institutions and organizations operating in this field.

6. Ms. Arzu Emel YILDIZ, Controller from General Directorate of Investment and Establishments, Ministry of Culture and Tourism of the Republic of Turkey, delivered a presentation entitled “Turkish Tourism: Development Story”. In her presentation, she submitted the essential numbers about the Tourism Sector in Turkey, expressed three main development periods of Turkish Tourism Sector and delivered some predictions about the coming future in the context of tourism industry.
7. Mrs. Ayşe Nur ERGÜLŞEN, Director Cooperate Affairs of Association of Turkish Travel Agencies (TURSAB) delivered a presentation on Turkish experience in health tourism.
8. Mr. Mazhar HUSSEIN, the representative of SESRIC, made a presentation on the current situation and common challenges of the OIC Member Countries in the field of tourism. In his presentation, he provided among others, the figures on the intra-OIC Tourism including tourist arrivals and tourism receipts.
9. Mr. Didien JUNAEDY, the representative of Indonesia, made a presentation on his countries experience in tourism sector.
10. The participants held discussions on PPP's and shared their experience and knowledge in this regard.
11. The representatives agreed on the modality of the OIC/COMCEC Private Sector Tourism Forum.

(The modality is attached in Annex-II)

## 12. PROPOSALS, RECOMMENDATIONS AND DECISIONS

- OIC/COMCEC Private Sector Tourism Forum was established among the OIC Member Countries.  
Based on the discussions, question-answers and presentations, the Workshop also:
  - emphasized the significance of diversification of tourism products in the member countries and raising the awareness of the tourism destinations.
  - underlined the importance of availability of data in terms of developing sound policies in tourism sector and requested SESRIC to regularly publish tourism statistics and member states to respond the questionnaires circulated by the former in a timely manner.
  - highlighted the need for sound marketing strategies, i.e. joint tour programs.
  - requested the Ministry of Culture and Tourism of the Republic of Turkey to consider extending training programs on bilateral and multilateral basis to the member countries in need.

13. The participants also expressed their profound gratitude to the Ministry of Culture and Tourism of the Republic of Turkey for hosting this important workshop as well as for the great efforts they have made to ensure its success.

---

## **MODALITY PROPOSAL FOR OIC/COMCEC PRIVATE SECTOR TOURISM FORUM**

### **1. Background Information**

The COMCEC Economic Summit and the 25<sup>th</sup> Session of the COMCEC held in November 2009 in Istanbul decided to prioritize the cooperation in the domain of tourism. Accordingly, in pursuance of the relevant resolution of the 26<sup>th</sup> Session of the COMCEC, Turkish Ministry of Culture and Tourism in collaboration with the Association of Turkish Travel Agencies (TURSAB) organized the 1<sup>st</sup> Workshop on “Private Sector Cooperation for Enhancing Intra-OIC Tourism” on December 10<sup>th</sup>, 2010 in Izmir.

The Workshop, attended by the public and private sector representatives of the OIC Member States in tourism sector, recommended the establishment of an OIC/COMCEC Tourism Platform which would regularly bring private sector representatives together to discuss potential cooperation areas in the field of tourism. In addition, it requested the Turkish Ministry of Culture and Tourism in cooperation with COMCEC Coordination Office to work on modality and details of the OIC/COMCEC Tourism Platform.

The 27<sup>th</sup> Session of the COMCEC, held on 17-20 October 2011 in Istanbul, welcomed the recommendation of the said Workshop on the establishment of OIC/COMCEC Tourism Platform and supported this initiative. The Session called upon Member States to encourage their private sector representatives to actively contribute to this initiative.

Based on the above-mentioned resolutions and recommendations, Turkish Ministry of Culture and Tourism and COMCEC Coordination Office have worked on the modality of the COMCEC Tourism Platform in terms of its objectives, cooperation areas and structure. In this respect, the draft modality was finalized and adopted as a result of the 2<sup>nd</sup> Workshop on “Private Sector Cooperation for Development of Tourism within OIC” to be hosted by the Ministry of Culture and Tourism of the Republic of Turkey on 9-10 December 2011 in Izmir.

## 2. Modality for OIC/COMCEC Private Sector Tourism Forum

OIC/COMCEC Private Sector Tourism Forum aims at providing an enabling environment for the private sector representatives of the member countries to discuss potential cooperation areas and identify common issues in the field of tourism. This Forum will also serve as a regular communication channel for them to share their experience and knowledge.

### 2.1. Possible Cooperation Areas

OIC/COMCEC Tourism Forum may focus on the following cooperation areas<sup>1</sup>:

- Enhancing the competitiveness of the tourism services and products
  - Improving the quality of tourism services and products,
  - Upgrading skills in the tourism industry through vocational training
  - Approximating tourism standards
- Developing effective marketing strategies
  - Raising awareness on the existing tourism destinations and products
  - Diversifying tourism products and destinations to attract more tourists from COMCEC region
- Financing modalities
  - Public-Private Partnership (PPP) Models
  - Tourism incentives
- Investment opportunities
  - Raising awareness on the existing investment facilities and relevant legislation of the member countries
  - Enhancing intra-COMCEC tourism investments

### 2.2. Structure and Organizational Issues

The private sector representatives of the OIC Member States in the area of tourism, inter alia, tour operators, tourism investors, travel agencies, as well as the representatives from relevant public institutions may attend OIC/COMCEC Private Sector Tourism Forum. OIC Institutions and International Organizations may also contribute to the works of the Forum.

---

<sup>1</sup> These cooperation areas are not exhaustive. If need arises, new areas may be added.

Forum meetings are held regularly, at least once a year. Every year the Forum focuses on a specific theme of interest, such as quality of services, financing modalities and competitiveness.

Turkish Ministry of Culture and Tourism offers to host the Forum in every December in Izmir. Member States may also host the Forum meetings if they wish. Besides, OIC Members are welcomed to host the activities to be planned in accordance with the discussions of the Forum.

If need arises, for each cooperation area a Task Force may be formed among the voluntary members of the Forum. A voluntary Member State may be also assigned as the coordinator of each Task Force.

Turkish Ministry of Culture and Tourism may serve as the Secretariat of the Forum. The Secretariat prepares the agenda of the each Forum meeting, coordinates the activities of the Forum, deals with the organizational matters and informs the COMCEC Sessions and Islamic Conference of Tourism Ministers (ICTM) about the outcomes of the Forum meetings.

-----  
-----



**المرفق**

**(١٤)**



Original: English

**MEETING OF CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES  
OF THE ORGANISATION OF ISLAMIC COOPERATION (OIC)**

**MEMBER COUNTRIES**

*"Central Banking and Financial Sector Development"*

16 November 2011, Kuala Lumpur, Malaysia

***FINAL COMMUNIQUÉ***

1. We, the Governors and Heads of delegations, met at a time when uncertainties in the global economy continue to pose significant challenges to Central Banks and Governments. The global financial crisis has highlighted that weaknesses in the financial sector and fiscal policies could have destabilising effects and negative consequences on the real economy. This has reinforced the importance of an effective functioning financial sector in supporting sound and sustainable economic development. We also agree on the need for increased efforts to mitigate the destabilising consequences of these developments on our respective economies.
2. We acknowledge that the financial sector has an essential role to efficiently intermediate funds towards productive economic activities and generating sustainable and balanced growth. A well-developed financial sector can improve standards of living, create high value employment, and drive the economic transformation process.
3. We appreciate that whilst individual economies are unique, there are essential building-blocks to build a diversified, progressive and inclusive financial sector including exploring the role of Islamic finance in achieving these objectives. We discussed the importance of building strong financial institutions to serve the economy, having the necessary financial infrastructure supported and balanced by a strong regulatory and supervisory framework, including macro and micro-prudential framework, to safeguard financial stability. We also recognise the need to create an inclusive financial sector towards achieving balanced economic growth and greater shared prosperity.
4. We acknowledge that Central Banks in collaboration with the relevant Government agencies should play a critical role in facilitating a nation's developmental agenda towards achieving sustainable and non inflationary economic growth. It is imperative for Central Banks to continuously undertake transformation and modernisation in enhancing organisational capacity and governance to effectively perform our mandate.
5. Moving forward, we can expect emerging economies to continue to contribute towards driving global economic recovery and growth. The potential role of Islamic finance in supporting this endeavour should be given special attention. In this regard, we reaffirm our commitment to strengthen collaboration in capitalising our growth potential. We hereby affirm that we will leverage on our individual strengths and cooperate in building our capacities, including the training programmes organised by SESRIC for Central Banks of the OIC member countries.
6. We thank Malaysia and SESRIC for organising the Meeting of Central Banks and Monetary Authorities of the OIC member countries, and we welcome the offer of the Republic of Turkey to host the 2012 meeting, and Saudi Arabia and Indonesia to host the meeting in 2013 and 2014, respectively.



**المرفق**

**(١٥)**



## تقرير مقدم من قبل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة حول أنشطتها

### تمهيد:

يشهد عام ٢٠١٢م حول ذكرى مرور ثلاثة وثلاثون عاماً على إنطلاقة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة كمؤسسة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

بما يتنقق وأهداف البرنامج العشري لمنظمة التعاون الإسلامي، أعدت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة خطة العمل العشرية كآلية للمساهمة في تحقيق تأهيل برنامج العمل لمنظمة التعاون الإسلامي. عكفت الغرفة الإسلامية في إطار سعيها للمساهمة في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما وخدمة مصالحه، بين الدول الأعضاء على تنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج والتي أعدت لتلبية إحتياجات القطاع الخاص.

في إطار تنفيذ خطة العمل العشرية للغرفة الإسلامية وهي الآلية التي تهدف إلى تطبيق البرنامج العشري لمنظمة التعاون الإسلامي وضمن مساعيها لخدمة القطاع الخاص تضطلع الغرفة الإسلامية بتنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج الاهادفة إلى تلبية إحتياجات القطاع الخاص وخدمة مصالحه وتشمل هذه الفعاليات عقد منتديات الأعمال، وورش العمل، والبرامج التدريبية، بالإضافة إلى عمل الغرفة الإسلامية في مجال تنمية وترويج تجارة المنتجات الحلال وتفعيل شعيرة الزكاة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمعات.

كما تضطلع الغرفة الإسلامية بدور نشط وفعال في تطبيق إطار العمل التنفيذي للتجارة البيئية الإسلامية الذي يهدف إلى رفع معدل التبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء إلى ملحوظة ٢٠٪ بحلول عام ٢٠١٥م ، فضلاً عن سعيها إلى تنشيط إستراتيجيتها حول تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من الأنشطة التي تنفذها الغرفة ما يلي:

### الملتقى الرابع عشر للقطاع الخاص:

عقد الملتقى الرابع عشر للقطاع الخاص لتنمية التجارة والإستثمار في المشاريع المشتركة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة من ٢٤-٢٦ إبريل ٢٠١١م في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، تحت رعاية سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم الشارقة.

### نتائج الملتقى:

- ✓ تم تقديم توصيات الملتقى إلى لجنة الكومسيك التي أحبطت علمًا بمحوياتها.

✓ إنشاء مركز دائم للمعارض والتجارة الإسلامية في إمارة الشارقة لترويج وتسويق المنتجات والخدمات للدول الأعضاء.

✓ تم إقامة إتصالات مع الجهات القائمة على أمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف بحث سبل ووسائل ما يعرض تقدمها من عقبات. وذلك في ضوء خطة العمل الإستراتيجية التي اعتمدها الاجتماع السادس لفريق العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمنظمة الذي عُقد في تايلاند، والتي أعدتها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بعية تنمية هذا القطاع الحيوي والهام، والتي تعذر تفيذها بسبب عدم توفر آلية مالية واضحة المعالم. حيث تم الآن إعادة تنشيط هذه الخطة وستطرح للبحث في جلسة تبادل الآراء المقرر عقدها خلال إجتماع الدورة الـ(٢٨) للجنة الكومسيك المزمع عقده في أكتوبر ٢٠١٢م.

#### **برنامج أكاديمية الغرف التجارية:**

- تم تنظيم الدورة الأولى لبرنامج أكاديمية الغرف التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، بتعاون مشترك بين كل من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة (ICCI) وإنحاد الغرف التركية (TOBB)، والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (ITFC) عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB)، وذلك خلال الفترة من ٢٠-٢٤ يونيو ٢٠١١م في أنقرة بالجمهورية التركية.
- شارك في البرنامج التدريبي ما مجموعه ٢٢ متربأً من ٢٠ دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي.
- تضمن البرنامج تقديم خدمات تدريب للإداريين من العاملين في الغرف الأعضاء حول سبل ووسائل تبني إجراءات التشغيل المعيارية (SOPs) Standard Operating Procedures، والتي من شأنها أن تُعزز دور الغرف في الإضطلاع بواجبها الخاص بالمساهمة في تنمية التجارة فيما بين الدول الأعضاء.
- سيتولى المتدربين من الغرف الأعضاء عرض أفضل الممارسات التي تعلموها إلى غرفهم وسيعملون على تعميم المعرفة الفنية التي أكتسبوها حول الخدمات المتباينة المراد تقديمها إلى عالم الأعمال والشركات كما تم تنويرهم بشأن صميم أعمال وخدمات الغرف التجارية.

#### **الأمن الغذائي وتنمية الأعمال الزراعية:**

تم تنظيم ورشة العمل حول الأمن الغذائي والأعمال الزراعية لصالح دول منظمة التعاون الإسلامي في كمبالا بجمهورية يوغندا خلال الفترة من ١٠-١٢ أكتوبر ٢٠١١:

- عُقدت الورشة في كمبالا - يوغندا في الفترة من ١٠-١٢ أكتوبر ٢٠١١م بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الوطنية اليوغندية للتجارة والصناعة. وتناولت موضوع الأمن الغذائي الذي يحظى بالأولوية في برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي.
- أُدت الورشة إلى مفاوضات حول نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية فيما بين:
  - ✓ فلسطين ونيجيريا

- ✓ بنغلاديش ويوغندا
- ✓ أفغانستان ويوغندا

- إنشاء بنك للمعلومات حول الجهات العاملة في مجال التصنيع الزراعي، ولتحقيق هذا الهدف أجرت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة الاتصالات اللازمة مع الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا (IUT) في داكا بنغلاديش، حيث أبدت الجامعة استعدادها للتعاون مع الغرفة من خلال تنفيذ مشروع بحثي حول الصناعات الغذائية.
- سوف تقوم الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بتنظيم ورشة عمل حول تعزيز القدرات الذاتية، واستخدام نهج "تحليل سلسلة القيمة" لتطوير أداء الأعمال الزراعية في عام ٢٠١٢م.
- كما تم تأسيس منتدى تطوير الأعمال الزراعية (ABDF)، والمهدى الرئيسي منه تهيئة منبر وأرضية للجهات المعنية في باكستان على كافة المستويات الكبرى والمتوسطة والصغرى والمتأهية الصغرى. سوف يتولى المنتدى مهمة التعريف بإهتمامات الجهات المعنية وإسماع صوتها لصناعة القرار وواعضي السياسات، كما سيتولى حضانة المشروعات التجريبية المبتكرة عند مستوياتها الثُّنْيَا، من خلال استخدام أسلوب التهجين وسلسلة القيمة. وقد تم بالفعل عقد الحلقات الأولى والثانية من سلسلة في كراتشي ولاهور بباكستان ومن المؤمل أن يتم تنظيم مناقشات مشابهة في الدول الأعضاء الأخرى. وفي هذا السياق يأمل في تعاون مع المؤسسات العلمية والأكاديمية وكذلك الشركات متعددة الجنسية. العاملة في مجال الأعمال الزراعية .

#### التعاون مع منظمة بوابة الجنوب العالمية لتبادل الخبرات والأصول والتكنولوجيا (SSGATE):

- بغية توسيع أنشطتها لتجاوز نطاق دول منظمة التعاون الإسلامي إلى حيث تُقيم مجتمعات إسلامية كبيرة تعمل الغرفة الإسلامية على التعاون مع منظمة (SSGATE) وهي عبارة عن أرضية مادية وإنفراضية تتتيح فرص التفاعل والتعاون للراغبين من أصحاب الأعمال في الحصول على الخدمات التكنولوجية والمالية الممكنة في بيئه آمنة، وتعمل هذه المنظمة على تسهيل الصفقات التجارية من خلال آلية تسويقية توفر خدمات مساندة على الشبكة وخارجها.
- سوف تلتقي الغرفة الإسلامية مشروعات من الأعضاء من القطاع الخاص وسوف تقوم بعرضها على الموقع الإلكتروني لمنظمة (SSGATE) بنية الحصول على التمويل أو الشركاء المحتملين.
- تم تهيئة الموقع الإلكتروني لمنظمة (SSGATE) للمشاريع لتلتقي أية مشروعات من الغرف الأعضاء كما أنهم على استعداد تقديم خدمات التدريب لصالح الغرف الأعضاء حول كيفية إدخال المشاريع في النظام الإلكتروني للموقع المذكور.

#### التعاون مع المنظمات الدولية:

- تواصل الغرفة الإسلامية سعيها للتعاون مع المنظمات الدولية مثل:
- صندوق بيريز جوريري للتعاون الاقتصادي والفنى (PGTF).

- الوحدة الخاصة بتعاون الجنوب الجنوب التابعة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (SUSSC-UNDP).
- المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (FAO)
- المؤسسة الدولية للتمويل التابعة لمجموعة البنك الدولي (IFC-WB).

كنتيجة لهذا التعاون قامت المنظمات أعلاه بتقديم تعاون فني تمثل في تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية، من خلال رعاية تكاليف مشاركة المتدربين والخبراء.

#### تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم تقويض الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة من قبل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي كي تتولى تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عقد إجتماعات فريق العمل المنظمة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد عقدت الغرفة ستة إجتماعات لفريق العمل وفي إجتماعها الأخير إقررت الخطة الإستراتيجية لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك فقد تم تنفيذ نذر يسير من هذه الخطة بسبب عدم توفر آلية وغياب إستراتيجية واضحة المعالم لتنفيذ الخطة.

تحت موضوع تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، سوف يتضمن إجتماع الدورة (٢٨) للجنة الكومسيك عقد جلسة خاصة لتبادل وجهات النظر حول هذا الموضوع الهام، وعقب هذه الجلسة ورشة عمل، وسوف تقوم الغرفة الإسلامية بتقديم الخطة الإستراتيجية لذاك الورشة بعد تحديث محتوياتها حتى تكون أكثر واقعية وقابلية للتنفيذ، خاصة في الجزئية الخاصة بالتمويل. وسوف تركز ورشة العمل على أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحتياجاتها ومشكلاتها وكيفية معالجتها. ومن المتوقع أن تكون هذه الخطة إحدى العناصر المطلوبة لتعزيز القدرة التنافسية وأن تخدم كموجهات عامة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء.

#### برنامج تدريبي حول تنمية المهارات الإدارية لأصحاب الأعمال:

بالتعاون مع مدرسة باكستانية متخصصة في مجال إدارة الأعمال مقرها في كراتشي، تم تنظيم سلسلة من ورش العمل بدأت بورشتي عمل وسيتواصل عقدها في المقر الرئيسي للغرفة الإسلامية. تتناول كل ورشة عمل قطاعاً بعينه، مثل القطاع المصرفي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطوير قدرات المرأة، بناء وتعزيز قدرات الشباب... الخ. والهدف من هذه الورش هو تكين أصحاب الأعمال الشباب الطموحين من خلال تزويدهم بالأدوات والمهارات اللازمة التي تساعدهم على إقامة مشروعات ناجحة تثهم في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم المختلفة.

تم بذل جهود لإقامة ورش عمل مماثلة في الدول الأعضاء الأخرى في مختلف أرجاء العالم الإسلامي.

### **الزكاة والحلال:**

في مجال الزكاة والأوقاف تم بذل جهود كبيرة من قبل الغرفة الإسلامية من خلال إعداد للوائح والقواعد التنفيذية لصنوف الزكاة، كما تم عقد عدة ورش عمل وإجراء أبحاث تعرف بمقاييس الزكاة كآلية لمكافحة الفقر.

بغية تعزيز التعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي تركز الغرفة الإسلامية على مجال هام من مجالات العمل التجاري وتهدف تجارة الحلال. وفي هذا السياق تتعاون الغرفة الإسلامية مع الغرف الإسلامية في الدول غير الإسلامية من أجل التعريف والتوعية بالجوانب والأوجه المختلفة للحال من خلال كتيبات تعريفية أعدتها الغرفة الإسلامية، ومن المتوقع أن يسهم هذا التعاون في زيادة تجارة الحلال فيما بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما وسعت الغرفة الإسلامية من نطاق تعاونها وهي مستعدة للعمل مع الكيانات الأخرى تحت نطاق منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال الحلال، وفي هذا السياق لقد قامت بما يلي:

- الرعاية والمشاركة في المؤتمر العالمي الأول للدواء والغذاء الحلال تنظيم هيئة الغذاء والدواء بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٠١٢/١٥-١٢ واقامة معرض خاص بـ ICCI
- تم توقيع مذكرة تفاهم بين الغرفة الإسلامية ومجلس الغرف السعودية حول الحلال.
- تمت صياغة مبدئية لمذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للغذاء والدواء .
- سوف يتم توقيع مذكرة تفاهم مع الغرفة الإسلامية البرازيلية للتجارة والصناعة .
- جاري عمل مفاوضات مع رابطة العالم الإسلامي حول التعاون بخصوص الحلال.
- المشاركة في مؤتمر الخليج الأول لصناعة الحلال وخدمات والذي عقد في دولة الكويت في الفترة من ٢٤-٢٦ يناير ٢٠١١م والذي تناول الجوانب الشرعية والعلمية والاقتصادية والتجارية حول صناعة الحلال وخدمات ، وتم من خلاله الإتصال والاتفاق مع عدة جهات عاملة في مجال الحلال وشارك فيه سعادة الرئيس الذي قام بتقديم كلمة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر.
- تم عقد اجتماع مع المجلس العربي الصيني للتكامل التجاري والتبادل الثقافي والمركز الإسلامي الدولي الصيني لإصدار شهادة الأغذية الحلال بمقاطعة نتشا والذين يمثلون أكبر قومية مسلمة في الصين وكان من أهم محاور الاجتماع الاتفاق على تعزيز تجارة الحلال وتسويقه بين الصين ودول منظمة التعاون الإسلامي واتفاق مبدئي على توقيع اتفاقية شاملة.
- تم إعداد اتفاقية بخصوص التعاون في مجال الحلال مع المجلس العربي الصيني للتكامل التجاري والتبادل الثقافي وكان من المفترض أن يتم توقيعها على هامش منتدى المجلس الصيني العربي للتكامل التجاري والتبادل الثقافي والذي عُقد في الفترة من ٢١ - ٢٣ / ٢٠١١م ، ولكن تم إلغاء المشاركة نظراً لعدم التمكن من الحصول على تأشيرة دخول إلى جمهورية الصين.
- تم إعداد إتفاقية تعاون في مجال الحلال مع إتحاد الغرف التجارية والصناعية الباكستانية والهيئة الباكستانية لتطوير المنتجات الحلال سيتم توقيعها في غضون الأيام القادمة.

- تم عقد اجتماع مع غرفة التجارة العربية البرازيلية بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١١ م لبحث أوجه التعاون وتم توقيع محضر الاجتماع من كلا الطرفين وأهم المواضيع التي تطرق لها الاجتماع:
  - ✓ تم الاتفاق على تبادل المعلومات حول الفعاليات التي ينظمها الطرفان والعمل على المشاركة فيها.
  - ✓ تم الاتفاق على العمل على تعزيز وزيادة التبادل التجاري بين البرازيل والدول الإسلامية والترويج لجذب استثمارات من البرازيل للدول الإسلامية.
  - ✓ تم الاتفاق على صياغة بروتوكول تعاون في مجال الحلال يسمح باستخدام شعار (Logo) الغرفة الإسلامية فيما يتعلق بالحلال وفق إجراءات تفصيلية يتم الاتفاق عليها فيما بعد.
- تم إعداد وطباعة كتيب خاص بموضوع إشراف الغرفة الإسلامية على صناعة وتجارة الطعام الحلال ومنهجية الغرفة الإسلامية في هذا الموضوع. كما تم تجهيز جزء من المادة الخاصة بالكتيبات الترويجية لمشروع الحلال وسوف يتم إكمال تجميع المواد وطباعتها خلال الثلاثة أشهر القائمة إن شاء الله .

#### شركة فرص الدولية للاستثمار:-

ثم شرعت الشركة في تنفيذ خطتها وبدأت شركة فرص في تنفيذ مشاريعها في دول أفريقيا لتدرج بعد ذلك إلى الشرق الأوسط ودول منظمة التعاون الإسلامي. شرعت شركة فرص الدولية في البحث عن فرص استثمارية في ٥ دول في أفريقيا بالتعاون مع القطاع الخاص المحلي في السودان وموريتانيا والسنغال وبنين ومالي وكذلك في جمهورية ترستان والبوسنة والهرسك، وأنشئت شركات استثمار محلية لمساعدة شركة فرص الأم في استكشاف الفرص الاستثمارية وهيكلة المشروع والحصول على الامتيازات الحكومية والإعفاءات الحكومية لزيادة ربحية المشروع.

قامت شركة فرص بدراسة فرص استثمارية متعددة وتوفير المعرفة الفنية لأهم سبعة قطاعات تحتاجها دول العالم الإسلامي وذلك بناء على استراتيجية خارطة طرق الاستثمار التي قمت بتنفيذها شركة فرص للعديد من دول منظمة التعاون الإسلامي الأخرى ذكرها حسب الأهمية:

- القطاع الزراعي.
- القطاع السياحي.
- قطاع الإسكان والعقارات.
- قطاع الرعاية الصحية.
- قطاع البنية التحتية.
- قطاع العلوم والتكنولوجيا.
- قطاع التنمية البشرية

وفي هذا المجال تعقدت الشركة شراكات عديدة مع شركاء عالميين وحرصت على أن يتم الاستفادة من آخر ما توصلت إليها المعرفة عبر شركاء استراتيجيين لزيادة القيمة المضافة للمشروع، كما تعاهدت شركات متخصصة مجال نقل التقنية عبر في مختلف القطاعات.

وفقاً للقرار الذي اعتمده إجتماع الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة الذي عقد في أنطاليا بالجمهورية التركية خلال الفترة من ٢٤-٢٥ مارس ٢٠١٠م، تقوم شركة فرص الدولية للإستثمار وهي الذراع الإستثمارية للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بتنظيم ورشة عمل حول تطوير السياحة فيما بين الدول الإسلامية خلال الفترة من ١٤ إبريل ٢٠١٢م في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

سوف تتناول الورشة بالبحث والنقاش أفضل السُّبُل والوسائل الكفيلة بتطوير السياحة والترويج لها فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال أحدث التقنيات المتوفّرة، وفي المرحلة الأوليّة سوف يتم دعوة عشر دول أعضاء للمشاركة في هذه الورشة المزمع عقدها في إمارة دبي.

كما قامت شركة فرص الدولية للاستثمار بتصميم موقع إلكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي وهو آداة للحجز تهتم بتطوير وترويج السياحة على مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي، وسوف يبدأ في المرحلة الأوليّة بإحدى عشر دولة وهي: السعودية، مصر، تركيا، إيران، ماليزيا، إندونيسيا، تونس، المغرب، الإمارات العربية والمتحدة، الكويت وقطر.

يتضمن بوابة إلكترونية للحجز الخاص بالسفر والإقامة الفندقيّة فضلاً عن حجز سيارات الأجرة وما إلى ذلك من لوازم السياحة، وتستهدف خطة العمل تغطية الأسواق الأخرى لدول المنظمة بالإضافة إلى السوق الأوروبيّة، في فترة لاحقة.

#### الأمانة العامة للإعلام والمعلومات

لدى الغرفة الإسلامية آلية مكثفة في مجال الإعلام والمعلومات، والتي تتولى تنفيذها وأنشطتها والتطورات الحديثة فضلاً عن الأخبار العالمية وأخبار موجزة عن الدول الأعضاء، فضلاً عن الفرص التجارية. في هذا السياق تصدر (مجلة الغرفة).

#### مجلة "الغرفة" المجلة المطبوعة:

- يتم إصدار مجلة مطبوعة تحمل إسم "الغرفة" باللغتين العربية والإنجليزية بشكل ربع سنوية منذ يونيو ٢٠٠٨م.
- تساهم المجلة في تحقيق أهداف الغرفة، وزيادة التعرّف بالغرفة ونشاطاتها وأعضائها، حيث تروج المجلة لنشاطات الغرفة والغرف الأعضاء .
- المجلة تأتي الضوء بكل عدد على واحدة من الدول الإسلامية وأهم والثروات والموارد والفرص المتاحة بها.

- ترسل المجلة إلى إتحادات الغرف التجارية للدول الأعضاء في المنظمة، والسفارات ورجال الأعمال، وأهم الهيئات المعنية.

#### الموقع الإلكتروني للغرفة ([www.iccionline.net](http://www.iccionline.net))

- تم تصميم جديد لموقع الغرفة الرئيسي بحيث يكون أكثر حداثة وديناميكية وأكثر سهولة وإفادة لزوار الموقع، ووصل متوسط عدد الزائرين إلى مليون زائر شهرياً.
- توجد معلومات عن جميع مشروعات الغرفة ونشاطاتها، وتغطية شاملة بالصور والفيديو لأهم أحداث ومؤتمرات الغرفة ولقاءات قيادات الغرفة.
- يوجد مساحة إعلانية بالموقع متاحة وفقاً للخطة التسويقية الشاملة لمنتجات الأمانة وتشغل الآن بأكثر من إعلان.

#### المجلة الإلكترونية ([www.chambermag.com](http://www.chambermag.com))

- تصدر المجلة الإلكترونية شهرياً باللغتين العربية والإنجليزية.
- تتوه بشكل مستمر من خلال وسائل الاتصال الخاصة بأمانة الإعلام، وركز على الأحداث الهامة بالنسبة للغرفة أولاً ثم أحداث إتحادات الغرف ودول المنظمة وبالتالي تحديد الأحداث الاقتصادية.
- كما تولي إهتمام إلى نشر التقارير والدراسات الاقتصادية ومقالات لخبراء في الاقتصاد الإسلامي.

#### النشرة الأسبوعية للغرفة

- تم إستخدام نشرة إخبارية أسبوعية للغرفة منذ شهر يوليو ٢٠٠٨ م. وتتصدر باللغة العربية والإنجليزية.
- تتضمن النشرة أبواب ثابتة تشمل - أخبار الغرفة - أخبار غرف إتحادات دول المنظمة - أخبار العالم الإسلامي الاقتصادية - أخبار العالم الاقتصادية.
- يتم إرسال النشرة إلى إتحادات الغرف التجارية بدول المنظمة وبعض الشركات ورجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية الكبرى والهيئات المعنية.

كما تقوم الغرفة بإصدار الأخبار والبيانات الصحفية المختلفة والتواصل مع الجرائد المطبوعة والإلكترونية ومن خلال اللقاءات التليفزيونية للتعرف بالغرفة وأهدافها من خلال الظهور الإعلامي المكثف لقيادات الغرفة.

#### اتحاد أصحاب الأعمال بدول منظمة المؤتمر الإسلامي:

ضمن الآليات الأخرى التي تستخدمها الغرفة الإسلامية يأتي اتحاد أصحاب الأعمال، وعضويته مفتوحة للجميع ويهدف الاتحاد إلى:

- منح فرصة المشاركة لجميع أعضاء الغرف والمنظمات والأندية التجارية وNGOs وأصحاب الأعمال وشباب الأعمال بالدول الإسلامية في تعزيز أهداف الخطة العشرية.

- تشجيع التعارف بين أصحاب الأعمال في ٥٧ دولة إسلامية لزيادة التبادل التجاري والاستثماري بين الدول.
- عرض الفرص والمشروعات المدروسة (المفحوصة) من مكاتب أعضاء الاتحاد الاستشاري بالدول الإسلامية.
- عرض فرص الوكالات التجارية وبصائر أعضاء شركات الاتحاد المصنعة في الدول الإسلامية.
- منح فرصة زيادة مبيعات الشركات في الدول الإسلامية إلى شركات خارج البلدان الإسلامية.
- دعوة أعضاء الغرف والمنظمات والجمعيات التجارية للانضمام للبورتال بداية من مايو مايو ٢٠١١ م .
- تسجيل معلومات أعضاء الغرف والجمعيات التجارية في بنك معلومات البورتال من سبتمبر ٢٠١١ م .
- وأيضا تسجيل وتصنيف مشروعات الأعضاء المدروسة في بورتال اتحاد أصحاب الأعمال بدول منظمة التعاون الإسلامي في أكتوبر ٢٠١١ م .

-----

-----



**المرفق**

**(١٦)**



**تقرير مقدم من قبل البنك الإسلامي للتنمية بشأن وضع تنفيذ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية  
والبرنامج الخاص للتنمية أفريقيا**

**أولاً. صندوق التضامن الإسلامي للتنمية**

١. أنشئ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بوصفه صندوقاً خاصاً داخل البنك وفقاً لقرار صدر عن مؤتمر القمة الإسلامية غير العادي الذي عقد بمكة المكرمة، بالمملكة العربية السعودية في ديسمبر ٢٠٠٥. وأطلق هذا الصندوق رسمياً خلال الاجتماع السنوي الثاني والثلاثين لمجلس محافظي البنك الذي عقد يومي ١٢ - ١٣ جمادى أولى ١٤٢٨ هـ (٣٠ - ٢٩ مايو ٢٠٠٧) في دكار بالسنغال. وتم إنشاء الصندوق على شكل وقف (استثماري<sup>١</sup>)، برأس المال أساسي مستهدف هو ١٠ مليارات دولار أمريكي. ودعيت كافة الدول الأعضاء في البنك للإعلان عن مساهماتها المالية في الصندوق وتقديم دعمها الفني والمعنوي لعملياته.
٢. خصص الصندوق للتقليل من حدة الفقر في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع النمو الداعم للقراء، وتعزيز التنمية البشرية بل وبصفة أخص تحسين الرعاية الصحية والتعليم، وتوفير الدعم المالي لزيادة القدرة الإنتاجية وتوفير إسباب الرزق للقراء، بما في ذلك تمويل فرص عمل، وإتاحة منافذ في الأسواق للفلاحين القراء، وتحسين البنية الأساسية في المناطق الريفية والمناطق شبه الحضرية. وهذه الأهداف ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإنجازات المستهدفة للأمم المتحدة من الأهداف الإنمائية للألفية، وتتسق أيضاً مع رؤية البنك حتى سنة ١٤٤٠ هـ (٢٠٢٠). ويقدم الصندوق التمويل بشروط ميسرة، وبخص به الدول الأعضاء الثمانية والعشرين الأقل نمواً.

**ثانياً. وضع تعبئة الموارد**

٣. على الرغم من انتظار أكثر من أربع سنوات على بدء عمليات الصندوق وإطلاق إستراتيجيته الخمسية (٢٠٠٨ - ٢٠١٢)، ما يزال الصندوق يواجه معوقات بسبب انخفاض مستوى الموارد المعبأة، مقارنة برأس المال المستهدف والمعتمد له وهو ١٠ مليارات من الدولارات الأمريكية.
٤. أنشئ الصندوق على أساس المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء تأكيداً "للأخوة والتضامن الإسلامي" بينها. ومن هذا المنطلق، كان يتوقع لأكبر المساهمات أن تأتي من المجموعة المصنفة كدول أعضاء مرتفعة الدخل بحيث تصل إلى مستوى يكفي لتعويض ضائمة ما يتحمل وروده من الدول الأعضاء الأقل نمواً من مساهمات.

<sup>١</sup> يقتضي مفهوم الوقف (الاستثماري) لا يستخدم في تمويل عملياته إلا الأرباح الناتجة عن استثمارات موارد الصندوق

٥. ويبلغ مستوى المساهمات المعلنة في رأس مال الصندوق، كما في ١٨ إبريل ٢٠١٢م، ٢.٦٦ مليار دولار أمريكي، أعلنها ٤٣ دولة من الدول الأعضاء (١.٦٦ مليار دولار أمريكي) والبنك (مليار دولار أمريكي). وفي خلال سنة ١٤٣٣هـ، ومنذ الدورة السابعة والعشرين للكومسيك في أكتوبر ٢٠١١، تلقى الصندوق التزامات أخرى بمبلغ ١٠ مليارات دولار أمريكي من مصر ، والتزاماً إضافياً من بنجلاديش بمبلغ ١٢ مليون دولار أمريكي (ما رفع إجمالي التزام بنجلاديش إلى ١٣ مليون دولار أمريكي). وكانت ثمان وعشرون دولة من الدول الأعضاء قد سددت بالكامل ما أعلنها من التزامات، بينما لم تسدِّد أربع دول سوى جزء من التزاماتها؛ وهناك ١١ دولة من الدول الأعضاء التي أعلنت عن مقدار التزاماتها بدأت مؤخراً بالسداد. هذا وما تزال هناك ثلاثة عشرة دولة لم تعلن بعد تعهداتها للصندوق. ويوضح الجدول رقم ١ وضع المساهمات في الصندوق (كما في ١٨ إبريل ٢٠١٢).

٦. بلغ إجمالي المساهمات المسددة حتى الآن ١.٦٣٩ مليار دولار أمريكي منها ٤٠٠ مليون دولار دفعها البنك و ١.٢٣٩ مليار دولار دفعتها الدول الأعضاء. ويبلغ إجمالي دخل الصندوق في سنة ٢٠١١م ٣١.٨٨ مليون دولار أمريكي (مقارنة بـ ٢٠٠٢ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٠) ويبلغ صافي الدخل ٣٠٠٧ مليون دولار أمريكي (مقارنة بـ ١٨.٦٢ مليون دولار أمريكي في سنة ٢٠١٠).

٧. وفي محاولة لمواجهة تدني مستوى الالتزامات في رأس مال الصندوق من قبل الدول الأعضاء، اتخذ مجلس محافظي الصندوق القرار رقم ص ت إ/ت / م / م / ٤٣٢-٣ (مرفق) في اجتماعه الرابع الذي عقد في جدة في يونيو ٢٠١١. وتبني المجلس طريقة لتحديد المستوى المناسب للمساهمة الطوعية لكل دولة من الدول الأعضاء في الصندوق بناء على متوسط معيار مرجح من المؤشرات الثلاثة التالية:

- قيمة إجمالي الناتج الداخلي للدولة بالأسعار الحقيقة
- قيمة صادرات الدولة من السلع والخدمات
- قيمة احتياطي الدولة من النقد الأجنبي.

٨. ويتوافق القرار مع الرأي الذي تم التعبير عنه في اجتماعات الكومسيك السابقة والذي مفاده أن عدم وجود خطوط ارشادية تساعد كل دولة من الدول الأعضاء على تحديد النسبة المناسبة من مساهمتها ربما يكون أحد الأسباب التي أدت إلى تدني مستوى المساهمات. كذلك يتوافق مع الرأي الذي عبرت عنه لجنة الإجراءات التابعة لمجلس محافظي الصندوق وتوصية مجموعة الخبراء الذين اجتمعوا في جدة في ديسمبر ٢٠١٠ لتقييم أداء الصندوق والنظر في التوقعات الخاصة بما يمكن أن يحرزه من تقدم.

٩. وفضلاً عن ذلك، اتخذ مجلس محافظي الصندوق، خلال اجتماعه الخامس في الخرطوم يومي ٣ - ٤ إبريل ٢٠١٢م، قراراً (رقم ص ت إ/ت / م / ٤٣٣-٣)، يناشد فيه كافة الدول الأعضاء:

"على اتخاذ كافة التدابير لدعم جهود الصندوق في تعبئة الموارد، ومن ذلك على سبيل المثال، وقف قطعة أرض على الصندوق من أجل تطويرها، لكي تدر دخلاً يعزز موارد الصندوق. وسيعتبر هذا الوقف إضافة إلى ما تقدمه الدولة العضو المعنية من مساهمة مالية في رسمل الصندوق. وستستخدم نسبة لا تقل عن ٥٠٪ من

الدخل الذي يدره استثمار الوقف لتمويل مشاريع في الدولة العضو، ويستخدم المبلغ المتبقى لتمويل أنشطة أخرى للصندوق.”

١٠. ومن الواضح أن تتنفيذ هذا القرار الهمام سوف يمكن الصندوق من تعزيز موارده في نفس الوقت الذي يغدو فيه الدول الأعضاء المانحة من الدخل الذي سيدره الوقف المخصص.

١١. ويتطلع الصندوق بكل التفاؤل أن تقوم الدول الأعضاء بتنفيذ هذه القرارات ، بل وتنفيذ قراري مؤتمر القمة الإسلامي، والكومسيك في هذا الصدد. كما يرجى من الاجتماع الثامن والعشرين للكومسيك المزمع عقده، بأن يؤكد من جديد في بيانه الختامي على حاجة الدول الأعضاء لتنفيذ هذه القرارات .

### ثالثا. عمليات الصندوق

١٢. اعتمد الصندوق، حتى تاريخه، ٢٧ مشروعًا بتمويل مباشر من دخله، بالإضافة إلى تمويل مشترك مع البنوك والحكومات وممولين آخرين. وتقدر التكلفة الكلية التراكمية لهذه المشاريع ٨٥٥ مليون دولار أمريكي؛ بلغت مساهمة الصندوق فيها ١٥٦ مليون دولار أمريكي، بينما تولى تغطية المبلغ المتبقى وقدره ٦٩٩ مليون دولار أمريكي كل من البنك والحكومات والممولين الآخرين. وهو ما يمثل متوسط نسبة رفع مالي ٤٠٪. وقد كانت الدول الأعضاء الأقل نموا هي المستفيدة الرئيسية من هذه العمليات، إذ استأثرت بأكثر من ٨٠٪ من تمويلات الصندوق. ويجري حاليا سحب التمويل المقدم لخمسة حتى الآن من هذه المشاريع السبعة والعشرين.

### رابعاً. برامج الصندوق المحورية

١٣. يركز الصندوق على برنامجين محوريين للتخفيف من وطأة الفقر خلال الفترة الأولى من الإستراتيجية الخمسية (٢٠٠٨ - ٢٠١٢) هما: برنامج محو الأمية المهنية، وبرنامج دعم التمويل الأصغر. وتقدر التكلفة الكلية لكل برنامج من هذين البرنامجين بنحو ٥٠٠ مليون دولار أمريكي على مدى فترة خمس سنوات. ويلعب المبلغ بالتساوي على فترة الخمس سنوات أي بنحو ١٠٠ مليون دولار أمريكي سنويا لكل برنامج. ويلعب الصندوق دور المحفز بتوفيره ٢٠ مليون دولار أمريكي لكل برنامج من البرنامجين كرأسمال مبدئي من موارده الذاتية؛ ويقوم بتنمية المبالغ المتبقية من شركاء آخرين، ومنهم بنوك التنمية متعددة الأطراف، والقطاع الخاص، والبنوك وأو المؤسسات الإسلامية، والجمعيات الخيرية، ومنظمات المجتمع المدني.

١٤. تم، حتى الآن، اعتماد عدد من المشاريع في إطار هذين البرنامجين بتكلفة كلية بلغت ٩٥.٩٨ مليون دولار أمريكي (٤٧.٧ مليون دولار أمريكي لبرنامج محو الأمية المهنية و ١٤٨.٣ مليون دولار أمريكي لبرنامج دعم التمويل الأصغر). وبلغت مساهمة الصندوق ٢١.١ مليون دولار أمريكي لبرنامج محو الأمية المهنية و ٣٦.٢ مليون دولار أمريكي لدعم التمويل الأصغر. بينما بلغت مساهمة البنك ١١ مليون دولار أمريكي و ٣٢.١ مليون دولار أمريكي على التوالي لهذين البرنامجين. وقد خصص الجزء الأكبر من هذه المبالغ المعتمدة لدول إفريقية.

**خامساً. تشجيع التمويل المشترك مع شركاء التنمية الآخرين**

١٥. يعمل الصندوق جاهداً لتشجيع التمويل المشترك بغرض زيادة الحجم الإجمالي للتمويل المتاح وتعظيم أثره. وهذا يساعد أيضاً على تعزيز علاقات العمل مع أصحاب المصلحة وشركاء التنمية الآخرين لتوفير أكبر فرص لنجاح المشاريع واستدامتها. وبالإضافة إلى ذلك، دخل الصندوق في عدد من الشراكات الإستراتيجية بإطلاقه عدداً من المبادرات. وفيما يلي أمثلة على هذه المبادرات:

**- برنامج القرى المستدامة**

١٦. أطلق الصندوق هذا البرنامج في مايو ٢٠١١ بغرض تنفيذه بدايةً في ست دول في إفريقيا خلال السنوات الثلاث التالية. وهذا البرنامج المستوحى جزئياً من مشروع قرى الألفية للأمم المتحدة، إنما يهدف إلى عرض نموذج متعدد القطاعات، متكامل للتنمية بالتصدي لل الفقر المدقع المستشري في المجتمعات الريفية. وقد تم بالفعل إطلاق هذين المشروعين في تشاد (إقليم سلامات) وكوليوس في غرب دارفور بالسودان. وكان المبلغ الذي رصد للبرنامج هو ١٢٠ مليون دولار أمريكي (أي ما يوازي ٢٠ مليون دولار للمشروع الواحد في المتوسط) كقرض، إلى جانب منح صغيرة. ويعمل الصندوق حالياً على الإعداد للدولتين التاليتين اللتين ستدعيان من البرنامج، وهما قيرغيزيا وموزمبيق. وسيتم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع معهد الأرض التابع لجامعة كولومبيا، ومركز مشروع قرى الألفية في نيروبي ، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، والهلال الأحمر القطري وشركاء آخرين.

**- البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة المواطنون للتعليم (باكستان)**

١٧. يزور نموذج مؤسسة المواطنون كنموذج ناجح للتعليم بالنسبة للشريحة الأشد فقراً من المجتمع، حيث يمكن للقراء الحصول على تعليم جيد في أماكن إقامتهم. فهو نظام يهدف لضمان الجودة، يمكن هؤلاء القراء من تلقي أعلى مستويات التعليم حتى وإن كان من يستهدفهم هم الفئات الأشد فقراً. وبهدف البرنامج إلى إنشاء وقف (استثماري) لهذه المؤسسة، من شأنه أن يدر المبالغ المطلوبة لتلبية الجزء الأكبر من تكاليف إدارة المدارس. كما يهدف إلى توسيعة المدارس وزيادة عدد الطلاب بغرض تكرار هذا النموذج في دول مختارة من الدول الأعضاء في البنك.

**سادساً. الانطلاق إلى الأمام**

١٨. يعتزم الصندوق اتخاذ عدد من الخطوات التي تهدف إلى إنجاز وتعزيز الجهود المبذولة من أجل تعبئة الموارد والحصول على التأييد اللازم له. ومن هذه الخطوات:

- تعزيز الجهود المبذولة لتعبئة الموارد من خلال المشاورات مع الدول الأعضاء، والبحث عن مصادر غير تقليدية للدخل والتأييد.

- يسعى الصندوق من خلال مجلس إدارته ومجلس محافظيه، وبالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي، إلى وضع تعبئة موارد للصندوق على قائمة جدول أعمال قمة منظمة التعاون الإسلامي القادمة لكي يحظى بالتأييد.
  - محاولة إشراك القطاع الخاص في إطار مبادرات المسؤولية الاجتماعية للصندوق، ومخاطبة الأفراد الأثرياء والمؤسسات في الدول الأعضاء طلباً للمساهمة في الصندوق.
  - انتهاج سياسة استثمارية تهدف إلى ضمان مصدر ثابت من الدخل للصندوق، يتناسب مع الاحتياجات المطلوبة من الموارد والحفاظ على المدى الطويل على القيمة الحقيقية للمبالغ المستمرة الأصلية للصندوق بل وعلى تثمينها.
  - وضع إستراتيجية ثانية للصندوق للفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٥)
  - إنشاء صناديق استثمارية محددة داعمة للفقراء تحت مظلة الصندوق؛ على أن تهدف هذه الصناديق إلى تمويل المبالغ اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية للفقراء، مثل التعليم الأولى، والرعاية الصحية الأولى، والتمويل الأصغر، والزراعة والتنمية الريفية، والطاقة للفقراء، والمساعدات الطارئة، وبناء القدرات المؤسسية.
  - إنشاء وإطلاق بوابة فعالة على شبكة الانترنت في موعد يتوقع له أن يكون في منتصف مايو ٢٠١٢. وهذه البوابة لن تستخدم فقط لخدمة الأهداف المعلوماتية أو التأييد والدعابة للصندوق، وإنما ستكون أيضاً بوابة تفاعلية لمحفظة عمليات الصندوق في الدول الأعضاء. واقترب الصندوق من إتمام الاتفاق على الاستعانة بمبرمج للبوابة.
  - التوسيع في الشراكات لابتعاد تعزيز التمويل المقدم من الصندوق.
١٩. ويطمع الصندوق أن تعرف لجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك بالجهود التي بذلها الصندوق حتى الآن لمكافحة الفقر في الدول الأعضاء على الرغم من ضآلة الموارد التي في حوزته، وضرورة أن تعمل الدول الأعضاء على زيادة دعمها له لتكينه من تعبئة رأس المال المستهدف وهو ١٠ مليارات دولار أمريكي.
- 
-

**ANNEX-1**

**ISLAMIC DEVELOPMENT BANK**  
**ISLAMIC SOUOAKITY FOR DEVELOPMENT**  
**STATEMENT OF CONTRIBUTION**  
**UPDATED-1 May 2012**

**USD 000**

S.No	DESCRIPTION	COMMITMENTS	1ST INSTALMENT	2ND INSTALMENT	3RD INSTALMENT	4th INSTALMENT	GRAND TOTAL	Remarks
1	Afghanistan	No commitment	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
2	Albania	10,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
3	Algeria	50,000,000.00	20,000,000.00	14,768,327.14	15,000,000.00	231,625.00	49,999,952.14	Fully Contributed
4	Azerbaijan	300,000.00	300,000.00	24,000.00	0.00	0.00	324,000.00	Fully Contributed
5	Bahrain	2,000,000.00	2,000,000.00	0.00	0.00	0.00	2,000,000.00	Fully Contributed
6	Bangladesh	13,000,000.00	1,000,000.00	0.00	0.00	0.00	1,000,000.00	Fully Contributed
7	Benin	12,250,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	
8	Brunei	2,000,000.00	1,999,980.00	0.00	0.00	0.00	1,999,980.00	Fully Contributed
9	Burkina Faso	2,200,000.00	758,309.88	1,479,937.89	0.00	0.00	2,238,247.77	Fully Contributed
10	Cameroun	2,000,000.00	2,000,000.00	0.00	0.00	0.00	2,000,000.00	Fully Contributed
11	Chad	2,000,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
12	Comoros	No commitment	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
13	Cote d'Ivoire	5,000,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
14	Djibouti	No commitment	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
15	Egypt	10,000,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
16	Gabon	2,000,000.00	2,000,000.00	0.00	0.00	0.00	2,000,000.00	Fully Contributed
17	Gambia	No commitment	11,965.54	0.00	0.00	0.00	11,965.54	1st Installment
18	Guinea	2,000,000.00	2,000,000.00	0.00	0.00	0.00	2,000,000.00	Fully Contributed
19	Guinea-Bissau	No commitment	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
20	Indonesia	10,000,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
21	Iran	100,000,000.00	30,000,000.00	35,000,000.00	0.00	0.00	65,000,000.00	1st & 2nd Installment
22	Iraq	1,000,000.00	1,000,000.00	0.00	0.00	0.00	1,000,000.00	Fully Contributed
23	Jordan	3,000,000.00	3,000,000.00	0.00	0.00	0.00	3,000,000.00	Fully Contributed
24	Kazakhstan	No commitment	999,970.00	0.00	0.00	0.00	999,970.00	1st Installment
25	Kuwait	300,000,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
26	Kyrgyz Republic	No commitment	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
27	Lebanon	1,000,000.00	1,000,000.00	0.00	0.00	0.00	1,000,000.00	Fully Contributed
28	Libya	No commitment	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
29	Malaysia	20,000,000.00	1,000,000.00	9,500,000.00	9,500,000.00	0.00	20,000,000.00	Fully Contributed
30	Maldives	No commitment	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
31	Mall	4,000,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
32	Mauritania	5,000,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
33	Morocco	5,000,000.00	1,666,667.00	1,666,667.00	1,666,667.00	0.00	5,000,001.00	Fully Contributed
34	Mozambique	200,000.00	200,000.00	0.00	0.00	0.00	200,000.00	No payment
35	Niger	2,000,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
36	Nigeria	2,000,000.00	666,666.66	665,611.29	667,728.71	0.00	2,000,006.66	Fully Contributed
37	Oman	5,000,000.00	5,000,000.00	0.00	0.00	0.00	5,000,000.00	Fully Contributed
38	Pakistan	10,000,000.00	5,115,507.43	0.00	0.00	0.00	5,115,507.43	1st Installment
39	Palestine	500,000.00	185,946.15	0.00	0.00	0.00	185,946.15	1st Installment
40	Qatar	50,000,000.00	16/666/666.66	16/666/666.66	16/666/666.66	0.00	49,999,999.98	Fully Contributed
41	Saudi Arabia	1,000,000,000.00	333,333,333.33	333,333,333.00	333,333,333.67	0.00	1,000,000,000.00	Fully Contributed
42	Senegal	10,000,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
43	Sierra Leone	1,000,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
44	Somalia	No commitment	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
45	Sudan	15,000,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
46	Suriname	500,000.00	499,894.00	0.00	0.00	0.00	499,894.00	Fully Contributed
47	Syria	2,000,000.00	666,667.00	666,667.00	666,667.00	0.00	2,000,001.00	Fully Contributed
48	Tajikistan	No commitment	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
49	Togo	1,000,000.00	0.00	0.00	999,950.00	0.00	999,950.00	Fully Contributed
50	Tunisia	No commitment	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
51	Turkey	5,000,000.00	5,000,000.00	0.00	0.00	0.00	5,000,000.00	1st payment
52	Turkmenistan	No commitment	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
53	Uganda	100,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
54	UAE	No commitment	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	No payment
55	Uzbekistan	300,000.00	100,000.00	100,000.00	100,000.00	0.00	300,000.00	Fully Contributed
56	Yemen Republic	3,000,000.00	1,991,194.71	980,461.85	28,318.00	0.00	2,999,974.56	Fully Contributed
57		1,000,000,000.00	100,000,000.00	100,000,000.00	50,000,000.00	150,000,000.00	400,000,000.00	Ist+2nd , 3rd & 4th Installments
	<b>Grand Total</b>	<b>2,661,360,000.00</b>	<b>540,162,768.36</b>	<b>514,851,671.83</b>	<b>428,629,331.04</b>	<b>150,231,625.00</b>	<b>1,633,875,396.23</b>	

26.61 % of Commitments to Target Capital

61.39 % of Paid-in to Commitments

16.34 % of Commitments to Target Capital

## البرنامج الخاص للتنمية إفريقيا

### النشأة

أوصى اجتماع القمة غير العادي الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة، بالمملكة العربية السعودية، في ديسمبر ٢٠٠٥، بصياغة "برنامج خاص لتنمية إفريقيا" يستهدف مكافحة الفقر، وبناء القرارات، ومحو الأمية، والقضاء على الأمراض والأوبئة. وبعد هذا البرنامج إمداداً "إعلان واجادوجو" الذي صدر في شهر أكتوبر ٢٠٠٢، وإطاراً لتعاون البنك الإسلامي للتنمية مع إفريقيا التزمت فيه المملكة برصد مبلغ مليارات من الدولارات الأمريكية للدول الأعضاء الأقل نمواً في إفريقيا على مدى خمس سنوات.

### الدول الأعضاء التي تدرج في إطار البرنامج (SPDA): عددها ٢٢ دولة هي:

بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، الجابون، جامبيا، غينيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، موزambique، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، توجو، وأوغندا.

### عملية الصياغة

تم وضع البرنامج الخاص بإفريقيا بمشاركة من الدول الإفريقية، وتوج بمنتدى وزاري عقد في دكار، بالسنغال، في يناير ٢٠٠٨، حيث أجريت مراجعة لأهدافه و مجالات أولوياته والتصديق عليها.

### صادقة مجلس المديرين التنفيذيين للبنك على البرنامج

صادق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك على البرنامج في اجتماعه رقم ٢٥٠ الذي عقد في طهران (إيران)، في صفر ١٤٢٩ هـ (فبراير ٢٠٠٨).

### الأهداف الرئيسية

التوسيع في عمليات تدخل البنك في إفريقيا، خاصة في الدول الإفريقية الأعضاء الأقل نمواً، من أجل دعم المساعي التي تبذلها الدول للتقليل من حدة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي.

### الإطار الزمني

مثله كمثل كافة البرامج السابقة، حد الإطار الزمني لتنفيذ البرنامج الخاص بإفريقيا (SPDA) بخمس سنوات، ليصبح ساري المفعول بدءاً من سنة ١٤٢٩ هـ (٢٠٠٨) وينتهي في ١٤٣٣ هـ (٢٠١٢).

### مقدار التمويل

كان التمويل المحدد للبرنامج ١٢ مليار دولار أمريكي، التزم البنك بالمساهمة فيه بنسبة الثلث (٤ مليارات دولار أمريكي). بينما تم تعبئة المبلغ المتبقى من شركاء التنمية الآخرين وحكومات الدول المستفيدة.

### مجالات التركيز المحورية / القطاعية

هذه المجالات هي: (أ) البنية التحتية (بمعناها العريض)؛ (ب) الزراعة والأمن الغذائي؛ (ت) القطاعات الاجتماعية (الصحة، والتعليم، ومياه الشرب).

### النقدم المحرز في تنفيذ البرنامج

يجري التنفيذ بصفة عامة، من حيث الاعتمادات والمسحويات، وفقاً للهدف المحدد. فقد بلغ إجمالي ما تم اعتماده من مبالغ من قبل مجموعة البنك كما في ٢٥ نوفمبر ٢٠١١ (آخر ٣١٤٢٣) ٣٠٩٨ مليون دولار أمريكي، بما يمثل نحو ٩٩ في المائة من إجمالي المبلغ الذي سبق رصده له. وقد استفادت كافة القطاعات ذات الأولوية من البرنامج، حيث استأثر القطاع الزراعي بالنصيب الأكبر (٢٥٪)، يليه النقل (٢٣٪)، ثم الطاقة (١٤٪)، والمياه والصرف الصحي (١٢٪) والتعليم (١٢٪).

ومن حيث صيغ التمويل، استأثر الاستصناع بالنصيب الأولي (٣٦٪) يليه تمويل القروض (٢٤٪)، فالمضاربة (٢١٪)، فالإجارة (١١٪). كذلك تم استخدام صيغتي التمويل وهما المنح (١٪) والبيع لأجل (٤٪) في البرنامج.

بلغ إجمالي المسحويات، كما في نوفمبر ٢٠١١ ١٠٤ مليار دولار أمريكي أي بنسبة ٣٥٪ من إجمالي المبالغ المعتمدة، وهو رقم مرض نظراً لأن متوسط المدة التي يستغرقها تنفيذ أي مشروع نمطي في إفريقيا هو خمس سنوات.

كذلك اضطلع البنك دوراً محفز باجتذابه تدفقات مالية إضافية من مصادر عامة وخاصة على السواء، وحتى من شركائه التقليديين في مجموعة التسيير<sup>١</sup>. وعلاوة على ذلك، واصل البنك تعاونه مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، ومع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية مثل البنوك الإسلامية الكبرى ، وبيوت الاستثمار التي تبحث عن فرص استثمارية في إفريقيا. فارتفع المبلغ الذي شاركت به كل من وكالات التنمية الأخرى والدول الأعضاء ذاتها في التمويل المقدم من البنك منذ بداية البرنامج الخاص بإفريقيا إلى ٣٠٩٦ مليون دولار أمريكي. وهو ما يمثل نسبة من التمويل المشترك الفعلي للموارد الرأسمالية العادية بنحو ١:٤ (كمبلغ معتمد نسبة إلى التكلفة الكلية للمشاريع التي تم تمويلها).

<sup>١</sup> أنشئت مجموعة التسيير سنة ١٩٧٥ لتكون بمثابة رابطة لثمان وكالات إنسانية ووكالة نقد مقرها إما في منطقة الخليج أو في دولة عربية لها حصة كبيرة من الملكية. وهي تضم صندوق أبو ظبي للتنمية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الخليج العربي للتنمية، صندوق النقد العربي الذي نوع برامجها ليشمل مؤسسات التمويل التنموي العربية كلها، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، وصندوق الأونيك للتنمية الدولية والصندوق السعودي للتنمية.

وبالتوازي مع البرنامج الخاص بأفريقيا، واصلت مجموعة البنك تنفيذ مبادرات و/أو برامج أخرى تستهدف الدول الإفريقية الأعضاء. فمثلاً، يقوم البنك بتنفيذ برنامج التعليم ثانٍ اللغة، وبرنامج الاستصال السريع لمرض الملاريا، ومكافحة العصى، و"إعلان جدة حول الأمن الغذائي". وقد أثبتت على نتائج هذه البرامج، بدءاً من ارتفاع عدد الملتحقات بالمعاهد من البنات في النيجر إلى إعادة البصر لنحو ٩٠٠٠ مريض بعمليات مياه زرقاء في ثمان من الدول الأعضاء هي (بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، جيبوتي، غينيا، مالي والنيجر). ويستهدف "إعلان جدة" تحقيق التنمية الزراعية والإنتاج الغذائي للقضاء على النقص الحالي في الغذاء الذي تعاني منه إفريقيا.

ويجري حالياً التفكير في وضع برنامج آخر يحل محل "البرنامج الخاص بأفريقيا" الذي يدخل عامه الأخير يُبنى على الإنجازات التي حققها البرنامج الأول. وسوف يستمر البرنامج الجديد في الإسهام في التقليل من المعوقات التي تعيق النمو الاقتصادي والتنمية في الدول الأعضاء الإفريقية.

-----  
-----



**المرفق**

**(١٧)**



الأصل: بالإنجليزية

### مشروع جدول أعمال

الدورة الثامنة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)  
(اسطنبول، ٨-١١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢)

- ١ الجلسة الافتتاحية واعتماد جدول الأعمال
- ٢ استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي وخطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
- ٣ المستجدات الاقتصادية العالمية، مع إشارة خاصة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
- ٤ التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
- ٥ القطاعات ذات الأولوية
  - قطاع الزراعة
  - قطاع السياحة
  - قطاع النقل
- ٦ التعاون المالي
- ٧ التخفيف من حدة الفقر
- ٨ تعزيز دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي
- تبادل وجهات النظر حول تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
- ٩ موعد انعقاد الدورة التاسعة والعشرين للكومسيك
- ١٠ ما يستجد من أعمال
- ١١ اعتماد القرارات



# **المرفق**

## **(١٨)**



الأصل: بالتركية

**الكلمة الختامية لمعالي الأستاذ أحمد يمان**

**نائب وكيل وزارة التنمية بالجمهورية التركية ورئيس الجلسة الختامية للجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة  
المتبعة عن الكومسيك**  
**(أنقرة، ١٠ مايو/أيار، ٢٠١٢)**

**السادة المؤمنون أعضاء لجنة المتابعة،  
 أصحاب السعادة أعضاء الوفود،**

لقد أتقمنا بنجاح فعاليات الاجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة المتبعة عن الكومسيك، وذلك عقب الانتهاء من برنامج عمل كان حافلاً بالنجاحات. وقد استعرضنا معاً خلال اجتماعنا القضائي المدرجة على جدول الأعمال، كما أعدنا جدول أعمال الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك. ومن منبرى هذا، يطيب لي أن أتوجه إلى سيادتكم بأسمى كلمات الشكر لما قدمتموه من مشاركات وإسهامات أؤمن بأنها سوف توطد أواصر التعاون التي تجمع بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

**المندوبيون المؤمنون،**

كما هو معلوم لديكم جميعاً، فإننا نمر بحقيقة تزداد فيها أوقات الضعف، ومشاعر الريبة، ووطأة المخاطر. وأمام هذه المجريات، بانت الحاجة ماسة اليوم، وأكثر من ذي قبل، لأن تتكافئ وتعاون الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وهكذا، فإننا من خلال تنفيذ البرامج والمشروعات المدرجة على جدول الأعمال، على جناح السرعة، تكون قد رسخنا مجالات التعاون فيما بيننا، وعززنا قدراتنا على مقاومة الأزمات والصدمات الخارجية.

وهكذا، أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أنذركم، بشكل مختصر، بأهم القضايا التي تصدرت اجتماعنا هذا.

وعلى الرغم من أن التجارة البينية قد استعادت مؤخراً بعضاً من عافيتها، فإن النهوض بها لتصل نسبتها إلى ٢٠% في ثلاث سنوات سيستلزم منا المزيد من الجهد. في هذا المقام، علينا أن نبادر فوراً بتنفيذ نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وأن نعمم من القوة الدافعة بأش射تنا التجارية. وإن بلغ عدد البلدان التي صادقت على الاتفاقيات التي تشكل هذا النظام المستوى المطلوب في العام الماضي، فإن الأساس القانوني للنظام قد استقر بناؤه. والآن، يجب أن نضع اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حيز التنفيذ، دون أي إبطاء، وذلك بتقديم قائمة الامتيازات إلى الأمانة العامة، واستكمال العمليات الإجرائية الأخرى. ولدعو جميع البلدان المعنية بأن تقوم بالتوقيع والمصادقة على الاتفاقيات، والانتهاء من كل ما يلزم من إجراءات.

كما أود أن أفت انتباحكم إلى عوامل أخرى من شأنها الإسهام في النهوض بالتجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعلينا في هذا الصدد، نحن الدول الأعضاء، أن نقوم كل أنواع الدعم المطلوب للخريطة الاسترشادية المعنية بتطوير وتحسين التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تتفق بالتنسيق فيما بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. إن النظام الداخلي لمعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، الذي بدأ أنشطته في السنة الماضية، يضطلع بدور محوري في تنسيق المعايير فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وفي رفع الحاجز الثالث أمام التجارة. وإنني على ثقة بأن الدول الأعضاء سوف تدعم هذا المعهد بما لديها من دعم قوي.

المندوبون المؤقرن،

نحن ندرك جديعاً تعاظم الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في إطار الجهود التنموية في البلدان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. ويجب أن نستزيد من فوائد الحراك الذي يتميز به القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي والتجاري، تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الشأن، ثمة مهام تتصدر قائمة الأولويات، مثل ضمان استدامة القطاع الخاص، وتحديث أنظمة التصنيع، وتعزيز البنية الأساسية المادية والإدارية والقانونية. إضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان تعزيز فعالية المنابر الجامحة لنشاط القطاع الخاص، مثل المعارض التجارية ومنتديات الأعمال، وكذا إيلاء اهتمام أكبر بما يحتاجه القطاع الخاص. وتظل الكومسيك عازفة عزمها على توطيد أواصر التعاون في هذا المجال.

وكما هو معلوم لديكم جميعاً، تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الغالبية العظمى من مشروعات القطاع الخاص في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتقدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إسهامات عظيمة لنظمنا الاقتصادية فيما يتعلق بتحقيق النمو، وتوفير فرص العمل، وعائدات الصادرات، والضرائب. لذا، فإنه من الأهمية بمكان أن نعمل على وضع سياسات وأدوات تلبى احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتأخذ بأسباب النمو. علاوة على ذلك، فإن تحسين القدرة على إدارة المشروعات، ووضع إجراءات ذات وثيقة وأسرع لبدء الأعمال التجارية، وتفعيل التشريعات الرامية إلى جعل بيئه العمل أكثر مواهمة، وتعزيز القدرات الابتكارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضمان سهولة الحصول على التمويلات تأتي جميعاً على قائمة أولوياتنا. وسنفتتم الفرصة، خلال جلسة تبادل وجهات النظر المقرر عقدها على هامش الدورة القادمة للكومسيك، لتوطيد أواصر التعاون فيما بيننا من خلال مناقشة كل هذه القضايا ، ومشاركة خبرائنا ومعارفنا وسياسائنا. وفي هذا السياق، أود أن أدعو كافة الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في ورشة العمل المزمع عقدها الشهر القادم في أنقرة، باعتبارها أحد الأنشطة التحضيرية لجلسة تبادل وجهات النظر.

المندوبون المؤقرن،

ولسوف نواصل العمل على تعزيز التعاون فيما بيننا في القطاعات الثلاثة ذات الأولوية. ولقد استكملت فرقه العمل المعنية ب مجال الزراعة دراساتها بنجاح، وخرجت بمسودة إطار للتعاون الزراعي. وبعد أن تقوم الدول الأعضاء بتقديم مساهماتها، ستتاح لنا الفرصة لمناقشه هذه الوثيقة واعتمادها خلال الدورة القادمة للكومسيك.

وإنني لعلي يقين أن هذه الوثيقة الإطارية سوف تمثل منبراً راسخاً للتعاون في مجالات التنمية الزراعية، والريفية، والأمن الغذائي سعياً لتلبية احتياجات الدول الأعضاء. علامة على ذلك، فإننا نرحب بالعرض المقدم من كازاخستان لإنشاء وكالة للأمن الغذائي، ونثق بأن هذه الوكالة سوف تقدم إسهامات بارزة للنهوض بالأمن الغذائي في منطقتنا.

كذلك فإنني لعلي ثقة أن منتدى القطاع الخاص الذي تم تنشئته في مجال السباحة سيعمل على الجمع بين مؤسسات القطاع الخاص في الدول الأعضاء بالمنظمة، والتي تعمل بهذا القطاع، وأيضاً على تيسير تبادل الخبرات والمعرف. ومن الأهمية بمكان أن يتم تنفيذ وثيقة إزمير التي تم اعتمادها في الدورة السابقة للكومسيك في مجال النقل، وهو أحد القطاعات الأخرى ذات الأولوية، دون أي تأخير. وإنني أدعو الدول الأعضاء إلى تقديم عروض تتماشى مع وثيقة إزمير مما يسهم في تعزيز التعاون في هذا المجال.

لقد أحرزنا بعض التقدم المرضي في مجال التعاون المالي. بالإضافة إلى ذلك، فقد دخلنا المرحلة الأخيرة من مراحل إطلاق المؤشر الإسلامي، والذي تم تطويره من خلال منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي. ومن هذا المنطلق، أود أن أدعو كافة البلدان الأعضاء إلى التوقيع على اتفاق المؤشر، والمشاركة في هذا المشروع. فإن منتدى الجهات التنظيمية لأسواق رأس المال الذي تم إطلاقه خلال العام الماضي، وكذا اجتماعات البنك المركزي والمؤسسات التقنية التي يتم انعقادها بانتظام منذ عام ٢٠٠٩، لهي مشروعات تتمتع بإمكانات هائلة تمكنها من تحقيق زيادة في تحركات رأس المال، والاستثمارات فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويوصينا من البلدان الأعضاء، يتبعن علينا تحقيق النجاح في تلك المشروعات من خلال احتواها، والمشاركة فيها بفعالية.

ويمثل الفقر إحدى المشكلات الأخرى التي تؤثر موضع المجتمع الإسلامي. وهناك إحدى وعشرين دولة من بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تدرج في عدد أقل البلدان نمواً. فضلاً عن ذلك، يعني عدد هائل من السكان فيسائر البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من الفقر. ومن هنا، ينبغي أن يتتصدر التخفيف من حدة الفقر البنود ذات الأولوية على جدول أعمالنا. وسوف يلعب صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، والبرنامج الخاص للتنمية إفريقياً، وللذان تم إنشاؤهما تحت رعاية البنك الإسلامي للتنمية، دوراً شديداً الأهمية في مجال التخفيف من حدة الفقر في منطقتنا. وفي هذا الصدد، أدعو كافة تلك البلدان المعنية إلى تقديم مساهمات في كل من الصندوق والبرنامج، بما يتناسب مع قدراتها المالية.

المندوبيون المؤقرون،

إذ اختتم كلمتي، أود أن أتوجه بالشكر إلى كافة الوفود، والمندوبيين، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومقر كازابلانكا وأنقرة، ومكتب تنسيق الكومسيك ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى على مساهماتها. كما أود أن أعرب عن عميق امتناني للمترجمين التحريريين والغوريين على أدائهم الدؤوب الذي لا يكل. أرجو أن تكونوا قد أمضيتم وقتاً مفيداً في أنقرة، كما أتمنى لكم عودة سالمة إلى بلادكم. شكرأ لكم.



**نبذات قام بإعدادها**  
**مكتب تنسيق الكومسيك**





نبذات قام بإعدادها  
مكتب تنسيق الكومسيك

نبذة عن مجال التجارة/نظام الأفضليات  
التجارية فيما بين الدول الأعضاء في  
منظمة التعاون الإسلامي

مكتب تنسيق الكومسيك  
مايو/آيار، ٢٠١٢

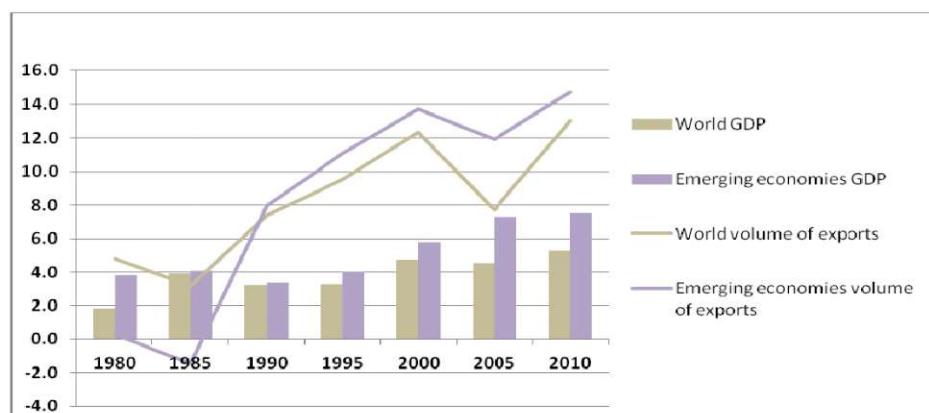


**نبذة عن مجال التجارة**  
**نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**  
**قام بإعدادها مكتب تنسيق الكومنسيك**

**مقدمة**

يدرك الجميع أن التجارة هي أحد المحرّكات القوية التي تدفع بعجلة النمو، وتخلق فرص العمل، وتحقق التنمية. والدول التي استطاعت الحفاظ على مستويات متقدمة من النمو، وزادت نسبة دخل الفرد بها، خلال الأعوام الخمسين الماضية، إنما نجحت في ذلك من خلال توسيع رقعة معاملاتها التجارية. ونتيجة للتغيرات التكنولوجية التي صاحبت تقدّم ظاهرة العولمة في العقود الأخيرة، انخفضت تكاليف النقل والاتصالات بشكل ملحوظ. وهو ما أدى إلى ظهور فرص جديدة أمام بعض الدول والمناطق التي كانت تقع في السابق على هامش الاقتصاد العالمي. وبينما عليه، تمكّنت العديد من الدول النامية، عن طريق الاتساع من المزايا التي تتمتع بها مقارنة ببلدان أخرى، من الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة العالمية. وفي حين تقدّمت التجارة العالمية بما يزيد عن ضعفي معدلات الناتج العالمي خلال العقدين الماضيين، أدى معدل النمو السنوي لمجموعة الدول النامية إلى مضاعفة المتوسط العالمي أثناء العقد الأخير (انظر الشكل (١)). فضلاً عن ذلك، شهدت التجارة البينية بين الدول النامية، وكذا التجارة بين دول الجنوب ارتفاعاً ملحوظاً، فقد زاد نصيب الدول النامية من صادراتها، إذ ارتفعت نسبتها من ٢٩% في عام ١٩٩٠ إلى ٤٧% في عام ٢٠٠٨، وهذا ما يعكس الفرص التي أتاحتها الأسواق الجديدة الناشئة. (منظمة التجارة العالمية ٢٠١١).

**الشكل (١): نسبة التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي وحجم الصادرات  
العالم والاقتصادات الناشئة (١٩٨٠-٢٠١٠)**

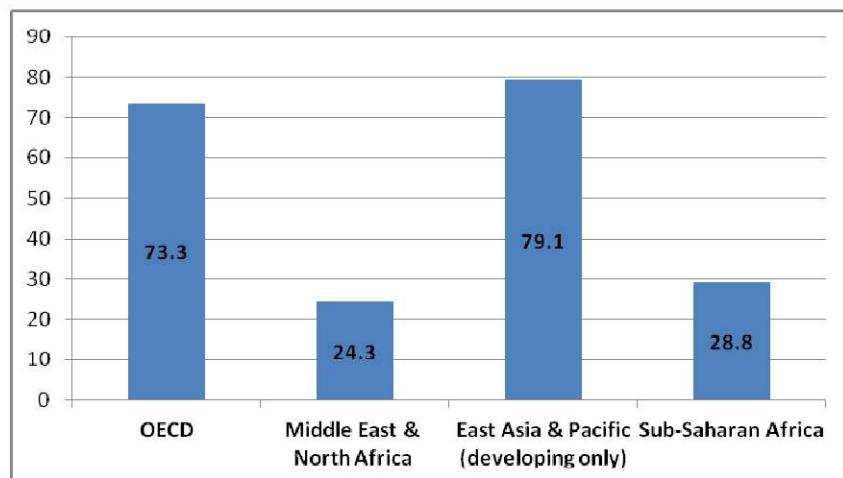


المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، إبريل/نيسان ٢٠١٢

### الاتجاهات والتحديات العالمية

ومن المنصف أن نقر بأن الدول النامية أصبحت الآن من الدول الأساسية المتحكمة في حركة التجارة العالمية؛ ومع هذا، لا يزال العديد من هذه الدول النامية – لاسيما عدد كبير من أقل الدول نمواً – يقف على هامش هذه العملية، إذ أنها لم تبتعد كثيراً عن تصدير السلع الأساسية التي اعتادت تصديرها بصورة تقليدية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن العديد من الدول النامية هذه تعتمد دوماً على هيكل لل الصادرات عالية التركيز، التي تشمل بصورة أساسية الموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية، وتقوم بتصديرها لعدد محدود من الأسواق. وقد زاد نصيب أقل البلدان نمواً من صادرات المعادن والوقود من ٤٣% في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٦٧% في عام ٢٠٠٩ (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد (٢٠١٠)). ويرجع الفضل في الديناميكية التي يتسم بها مجال التجارة في مجموعة الدول النامية إلى الاقتصادات الآسيوية، مجتمعة، التي ضاعفت من حصتها في الصادرات العالمية منذ عام ١٩٩٠. هذا ولم تتحقق بعض المناطق الأخرى القدر نفسه من الزيادة في الحصة السوقية، بل ولم تكن الزيادة التي حققتها سوى زيادة طفيفة للغاية. أما بالنسبة للنمو التجاري الذي تحقق في القارة الإفريقية في الآونة الأخيرة، فترجع أسبابه إلى الزيادة في صادرات الموارد الطبيعية، وذلك من حيث الحجم والقيمة (انظر الشكل (٢)). ويظل التنوع في المواد التصديرية وسيلة أساسية تدفع بها الدول النامية حجم تجارتها، بحيث تستطيع من خلالها أن تحقق معدلات ملحوظة من النمو.

الشكل (٢) : حصة المناطق المصنعة من السلع التصديرية (٢٠٠٩)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠١٢ (البنك الدولي)

ومن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي دمج الدول التي تختلف على صعيد الاقتصاد العالمي بحيث يمكنها هي الأخرى أن تتمتع بالميزانية التي تكتسب من التوسيع في التجارة العالمية.

وقد كان للعلوم والافتتاح التجاري الفضل في خلق فرص هائلة أمام الدول لتعظيم الطلب العالمي على السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها، ومن ثم ترفع نسبة الإنتاج وتحافظ على عوامل التنمية المستدامة. إلا أن هذه النتائج لا تأتي بشكل ثقائي، فلابد لسياسات الدعم المشتركة - مثل إيجاد إطار مناسب للاقتصاد الكلي، وتوسيع البنية الأساسية، وتنمية الموارد البشرية - أن تلعب دوراً في هذا الصدد (الأونكتاد ٢٠٠٨). كما أن زيادة الانفتاح من شأنه أن يثبت أقدام الدول عند تصديها للخدمات العالمية التي يمكن لها أن تكون وخيمة، لاسيما على الفئات الأكثر فقرًا داخل المجتمع. ومع ذلك، تشير بعض دراسات الاقتصاد القياسي إلى عدم وجود علاقة سببية بين الانفتاح التجاري ومعدلات النمو. بل وأن العلاقة السببية هذه يمكن أن تكون غامضة، إذ أنه يمكن القول بأن توسيع نطاق المعاملات التجارية يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي، كما يجوز القول بأن الزيادة في النمو الاقتصادي هي السبب في توسيع نطاق المعاملات التجارية. ويجد الإشارة أيضاً إلى أن الاقتصادات المتقدمة في العصر الحالي قد قامت بحماية صناعاتها في المراحل الأولى من عمليات التصنيع؛ أما الدول النامية سريعة النمو، فلم يكن فرض عوائق تجارية سبيلها إلى تحقيق توسيع اقتصادي بوتيرة سريعة. وتستلزم الواقع الاقتصادية التي نعاصرها اليوم وجود نظام تجاري منفتح، تدعمه سياسات راسخة يمكن من خلالها التصدي لأي خدمات خارجية، مع الحفاظ، في الوقت نفسه، على معدلات النمو التي يرجع الفضل فيها إلى عمليات التصدير (الأونكتاد ٢٠٠٨).

ولا تزال العواقب التي خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة تخيم على جدول أعمال عمليات التجارة العالمية، ففي عام ٢٠١١، لم تكن نسبة التوسيع في التجارة العالمية سوى ٥٥٪، وهذا ما يعكس تباطؤ حاداً مقارنة بما تحقق من انتعاش في عام ٢٠١٠ حيث كانت نسبة التوسيع ١٣.٨٪ (منظمة التجارة العالمية ٢٠١٢). وعلى خلاف ما كان متوقعاً، كانت التدابير الوقائية خامدة إلى حد ما، ولم يكن لها دور ملموس، لا أثناء الأزمة ولا عقبها. ونظرًا إلى حجمها، فربما ثعتبر التدابير التحفizية التي من شأنها الحفاظ على القطاعات ذات الأهمية العامة، والحفاظ على الوظائف، وتحفيز عمليات النمو، وزيادة الإنتاج المحلي ("اشتري المحلي")، أكثر أهمية من التدابير المباشرة لسياسة التجارة، من حيث تأثيرها على التجارة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠١٠، منظمة التجارة العالمية ٢٠١١). وبقدر الكثافة في تطبيق السياسات التجارية إلى الحد الذي يتسبب في عرقلة الأسواق العالمية، يقتصر تطبيق هذه السياسات بدرجة كبيرة على مجال الزراعة - وذلك بما فيه سياسات حماية الواردات وتقيد الصادرات التي تفرضها الدول المصدرة الصافية. ومن الجدير بالذكر، أن التعريفات الجمركية، بوصفها أداة من أدوات السياسات التجارية، باتت تفقد جدواها؛ أما التدابير غير الجمركية، فقد أصبحت، إلى حد ما،

عنصراً هاماً في تحديد كل من إمكانية النفاذ إلى الأسواق، وكذلك الأوضاع التنافسية بها. والغرض من اتخاذ تدابير غير جمركية قد يكمن إما في التأثير على الأوضاع التنافسية داخل الأسواق، أو في تسلط الضوء على مواضع القلق على ساحة السياسات العامة، وذلك مثل الصحة، والأمن، والبيئة. ولا شك أن مثل هذه التدخلات في السياسات العامة لها عواقبها التجارية، بل وربما تتسم أثارها بشيء من التمييز (منظمة التجارة العالمية ٢٠١١).

وعلى الرغم من عدم تحقيق أي تقدم في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ("جولة الدوحة")، يتواصل تحرير التجارة بفضل الانتشار غير المسبوق لاتفاقيات التجارة التفضيلية؛ فقد بلغ عدد اتفاقيات التجارة التفضيلية التي أخطرت بها منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، ٥٨ اتفاقية، وفي عام ٢٠٠٥، ١٨٨ اتفاقية، وفي عام ٢٠١١، قرابة ٣٠٠ اتفاقية (منظمة التجارة العالمية ٢٠١١). ومن النقاط الهامة التي ينبغي مناقشتها على صعيد السياسات التجارية العالمية القواعد التي أرستها اتفاقيات الأفضليات التجارية ومدى توافقها مع سياسات منظمة التجارة العالمية أو اختلافها عنها، إذ أن الحفاظ على اتساق قواعد اتفاقيات الأفضليات التجارية مع منظمة التجارة العالمية، وكذلك تجنب أي تضارب أو صراع بينهما لا يزال من بين التحديات الكبرى في هذا الصدد.

وفي إيجاز، نرى أن صناع القرارات يجدون بين أيديهم الآن جدول أعمال أكثر تعقيداً للعمليات التجارية، فبدلاً من أن تدور المفاوضات التجارية حول موضوع تعريفات الاستيراد، أصبح يطلب عليها حوارات تدور حول السياسات التنظيمية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، لا تقتصر قضايا سياسات التجارة الدولية على وزارات التجارة فحسب، وإنما تمتد أيضاً إلى مختلف الوزارات، والهيئات التنظيمية، وغيرها من الجهات. ولا يزال الحفاظ على عمليات التنسيق والاتساق بين هذه الأطراف يمثل تحدياً غاية في الصعوبة، لاسيما فيما يخص الدول النامية التي تجد نفسها عاجزة أمام مواجهة هذه التحديات، وذلك لما تفتقر إليه من موارد بشرية و Capacities الإدارية.

### التجارة البيئية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

وبلا شك، فإن هذه القضايا والتحديات سالفة الذكر كافة تحظى أيضاً باهتمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فإن الآثار التي نجمت عن الأزمة العالمية، وانكماس الطلب في الاقتصادات المتقدمة قد يمثل ضرراً جسيماً لكثير من صادراتنا. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تشديد شروط الائتمانات إلى الحد من مصادر تمويل التجارة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن نتخذ خطوات للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة للبيئة الاقتصادية الحالية.

وفي حين يدور مستوى التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في نطاق نسبة ١٦ % خلال العاشرين الماضيين، لا يزال تحقيق هدف زراعتها إلى ٢٠% أو ما يزيد تحدياً كثيراً. هذا ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اتخاذ خطوات ملموسة، تدعها الإرادة السياسية، تجاه تحرير التجارة وتنسيقها داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من خلال إتلاف وضع وتصميم البرامج والمشروعات.

فمنذ تأسيسها، كان الهدف الأساسي دائماً للكومسيك هو زيادة التدفقات التجارية بين الدول الأعضاء بها، فضلاً عن تعزيز أواصر التعاون في مجال التجارة بينها. وفي هذا الصدد، فإن اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي - المشروع الأهم للكومسيك - هي الأداة الأكثر حيوية لتحقيق هذا الهدف. وتقوم اتفاقية نظام الأفضليات التجارية على ثلاث اتفاقيات، ألا وهي: اتفاقية الإطار، وبروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، وقواعد المنشأ.

وقد دخلت اتفاقية الإطار، التي ترسى القواعد والمبادئ العامة للتفاوض على وضع اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيز النفاذ في عام ٢٠٠٢. أما بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، الذي يكمّل اتفاقية الإطار عن طريق وضع النسب الفعلية لتخفيض التعريفات الجمركية التي يتم تطبيقها وفقاً لجدول زمني محدد، فقد دخل حيز النفاذ في فبراير/ شباط ٢٠١٠. وبالنسبة لقواعد المنشأ التي يجب تفديها من أجل تحديد بلد منتجات المؤهلة للحصول على الامتيازات التفضيلية بموجب نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، فقد تم تفعيلها في أغسطس/ آب ٢٠١١. وبذلك، تكون القاعدة القانونية للنظام قد اكتملت.

ومن المرتقب أن يسهم نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في زيادة حجم التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة ٢٠% وأكثر. كما يتوقع أيضاً أن يدعم النظام الدول الأعضاء بالصلابة الازمة لمواجهة الظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية التي يشهدها العالم في الوقت الحالي.

#### **المراجع:**

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٠٩) - العواقب التجارية والاقتصادية للتصدي للأزمة الاقتصادية.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد (٢٠٠٨) - تقرير عن التجارة والتنمية.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد (٢٠١٠) - تقرير عن التجارة والتنمية.
- منظمة التجارة العالمية (٢٠١١) - تقرير التجارة العالمية.
- منظمة التجارة العالمية (٢٠١٢) - بيان صحفي، ٦٥٨.

الدول الأعضاء الموقعة/ المصادقة على اتفاقية نظام التفضيلات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (مايو/أيار ٢٠١٢)						
	قواعد المنشأ		بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام التفضيلات التجارية (بريتان)		اتفاقية الإطار	
كennam قائمة الامميات	الدول المصادقة	الدول الموقعة	الدول المصادقة	الدول الموقعة	الدول المصادقة	الدول الموقعة
البحرين		البحرين		البحرين		١
بنجلاديش	بنجلاديش	بنجلاديش	بنجلاديش	بنجلاديش		٢
بوركينا فاسو		بوركينا فاسو		بوركينا فاسو		٣
الكاميرون		الكاميرون		الكاميرون		٤
					تشاد	٥
جزر القمر		جزر القمر		جزر القمر		٦
					كوت ديفوار	٧
					جيروني	٨
		مصر		مصر		٩
		جاپون		جاپون		١٠
		جامبيا		جامبيا		١١
غينيا		غينيا		غينيا		١٢
غينيا بيساو		غينيا بيساو		غينيا بيساو		١٣
اندونيسيا		اندونيسيا		اندونيسيا		١٤
إيران		إيران		إيران		١٥
					العراق	١٦
الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن		١٧
الكويت	الكريت	الكريت	الكريت	الكريت		١٨
					لبنان	١٩
					ليبيا	٢٠
مالزريا	مالزريا	مالزريا	مالزريا	مالزريا		٢١
					المالديف	٢٢
المغرب		المغرب		المغرب		٢٣
نيجيريا		نيجيريا		نيجيريا		٢٤
عمان	عمان	عمان	عمان	عمان		٢٥
		باكستان	باكستان	باكستان		٢٦
		فلسطين	فلسطين	فلسطين		٢٧
قطر		قطر	قطر	قطر		٢٨
المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية		٢٩
					السنغال	٣٠
		سيراليون		سيراليون		٣١
		الصومال		الصومال		٣٢
سوريا	سوريا	سوريا	سوريا	سوريا		٣٤
		تونس		تونس		٣٥
تركيا	تركيا	تركيا	تركيا	تركيا		٣٦
الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة		٣٧
					أوغندا	٣٨
١٠	١١	٢٤	١٤	٢٧	٢٧	٤٨

نبذة عن التعاون في مجال الزراعة

OIC/COMCEC-FC/28-12/D(12)



نبذات قام بإعدادها

مكتب تنسيق الكومسيك

## نبذة عن التعاون في مجال الزراعة

مكتب تنسيق الكومسيك

مايو/آيار، ٢٠١٢



## نبذة عن التعاون في مجال الزراعة

### **أهمية القطاع ووضعه في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**

من المعروف أن الزراعة هي أحد الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، كما أنها تلعب دوراً شديداً الأهمية في اقتصاد البلدان النامية. وتتوفر الزراعة النصيب الأكبر من فرص العمل بالنسبة لغالبية الفقراء في العالم. وينتوء قطاع الزراعة مكانة عالية على جدول الأعمال الدولي منذ اندلاع أزمة الغذاء في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

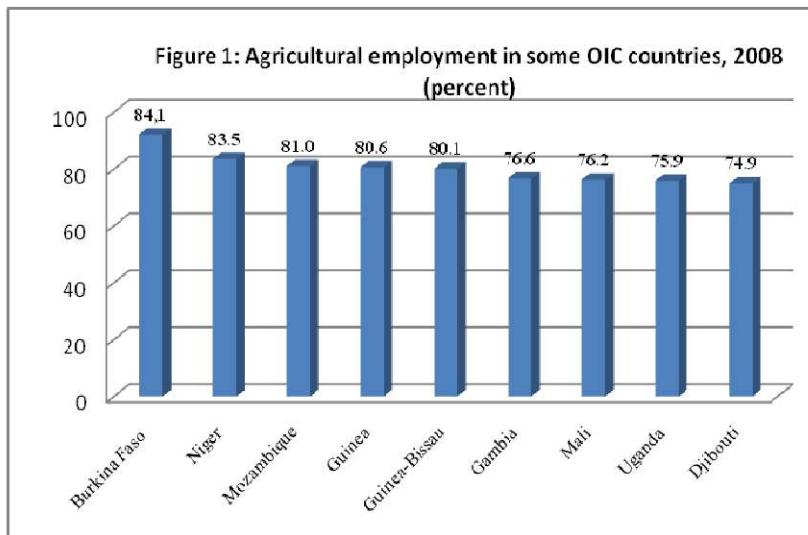
كما تلعب الزراعة دوراً بالغ الأهمية في كثير من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة أقل البلدان نمواً. وفي المتوسط، يمثل السكان العاملون في القطاع الزراعي أكثر من ثلث إجمالي السكان في دول منظمة التعاون الإسلامي؛ غير أن أداء القطاع الزراعي يعد منخفضاً نسبياً في بلدان منظمة التعاون الإسلامي؛ أي أن الإنتاج الزراعي للفرد الواحد تبلغ ٥٧٠ دولار أمريكي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، في حين بلغت ٢٠٧ دولار أمريكي في العالم في عام ٢٠٠٨ (انظر الجدول ١).

**الجدول ١: بعض المؤشرات المتعلقة بقطاع الزراعة في منظمة التعاون الإسلامي في عام ٢٠٠٨**

العالم	البلدان النامية	منظمة التعاون الإسلامي	
5,0	9,5	10,5	الزراعة/إجمالي الناتج المحلي
38,8	44,9	37,4	نسبة السكان المشغلي بالزراعة (%)
50,2	54,9	53,5	نسبة سكان الريف (%)
37,9	38,7	43,7	نسبة الأرض الزراعية (%)
31,5	31,0	24,1	نسبة الأرض المنزرعة/الأرض الزراعية
707	490	570	إنتاجية العمالة الزراعية (القيمة المضافة من النشاط الزراعي) (\$) عدد السكان المشغلي بالزراعة

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي الصادر عن مكتب أنقرة في عام ٢٠١٠

وتعتبر الزراعة نشاط اقتصادي هام ذو إمكانية كبيرة على المساهمة بشكل فاعل في التنمية الاقتصادية للعديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فضلاً عن ذلك، فالزراعة وسيلة بالغة الأهمية لتوليد الدخل على نطاق واسع، إذ تسمم بالنصيب الأكبر في توفير السبل المعيشية للملايين من السكان الذين يقطنون المناطق الريفية. وفي بعض الدول الأعضاء، تقدر نسبة العمالة الزراعية في مجملها بأكثر من ٨٠٪ (انظر الشكل ١).



المصدر، مركز أنقرة

#### **التحديات الرئيسية التي تؤثر على قطاع الزراعة في منطقة الكوميسك**

لا تتمتع الغالبية العظمى من الدول الأعضاء بالإكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، بل تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات الغذائية لتلبية الطلب على الغذاء. بالإضافة إلى ذلك، يتركز الإنتاج الزراعي في منظمة التعاون الإسلامي في مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء، لا وهي إندونيسيا، وتركيا، وبنغلاديش، ونيجيريا، وباكستان، وإيران، ومصر، وكازاخستان، وأوزبكستان، والمغرب، حيث يبلغ نصيب هذه البلدان أكثر من ٧٥٪ من الإنتاج الزراعي الكلي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، لا يحصل الملايين من الأشخاص على ما يكفيهم من الغذاء، على الرغم من أنه يأتي على قمة الاحتياجات الأساسية للبشر التي تعليم يتمتعون بصحة جيدة، وقد امتدت آثار الافتقار إلى الغذاء إلى عدد كبير من البلدان الأعضاء. وبغير الغذاء الكافي والملائم لا يمكن صعود مدارج التنمية.

وبحسب التصنيف الذي قامت به مؤخرًا منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، هناك ٣٣ دولة عضوة في منظمة التعاون الإسلامي من بين البلدان منخفضة الدخول والتي تعاني من العجز الغذائي في العالم والبالغ عددها ٧٠ دولة. ويقدر أن حوالي ٢٧٪ من سكان الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من حيث الدخل، يعيشون تحت عتبة الفقر التي تبلغ ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم، ويعيش حوالي نصف سكان الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحت عتبة الفقر التي تبلغ ٢ دولار أمريكي في اليوم. ونظراً لأن نصف سكان الدول الأعضاء يعيشون في المناطق الريفية، ويعتمد معظمهم على الزراعة للحصول على الدخل ومن أجل العيش، فإن معالجة التحديات التي تواجه التنمية الزراعية والريفية شرط أساسي بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وقد عانى قطاع الزراعة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بين جملة أمور أخرى، من قلة استثمار القطاع الخاص في البنية التحتية الملموسة، وقلة استثمار القطاع الخاص في الزراعة والمشروعات الزراعية التجارية، والافتقار إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (الأرض، المياه، المصايد والغابات)، وكذا خسائر ما بعد الحصاد.

#### **جهود الكومسيك في مجال التعاون الزراعي**

على الرغم مما سبق، فإن المكانة البارزة لقطاع الزراعة قد تعاظمت في أعقاب أزمة أسعار الغذاء ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨. وأصبح ضمان الأمن الغذائي من أكبر المخاوف التي تشغّل بالـعـالـمـ بالإـضـافـةـ إـلـىـ الدـوـلـ الأـعـضـاءـ فيـ مـنـظـمةـ التـعـاوـنـ إـلـاـسـلـامـيـ. عـلـوةـ عـلـىـ ذـاكـ، فـقـدـ تـغـيـرـ المـفـهـومـ الـعـامـ لـلـزـرـاعـةـ فـيـ الـأـدـهـانـ؛ حيثـ بـدـأـتـ الـمـجـمـعـاتـ الـدـولـيـةـ وـالـحـكـوـمـاتـ الـوطـنـيـةـ فـيـ تـغـيـرـ أـسـاليـبـهاـ لـصـالـحـ دـعـمـ الـزـرـاعـةـ. عـلـىـ غـرـارـ ذـاكـ، كـثـفـتـ الـبـلـدـاـنـ الـأـعـضـاءـ فـيـ مـنـظـمةـ التـعـاوـنـ إـلـاـسـلـامـيـ جـهـودـهـاـ بـغـيـةـ التـخـفـيفـ مـنـ الـأـثـارـ السـلـبـيـةـ لـتـذـبـبـ أـسـعـارـ الـغـذـاءـ، وـالـذـيـ مـنـ الـمـتـوقـعـ أـنـ يـكـونـ أـكـثـرـ تـواـرـاـ وـاسـتـمـرـارـاـ فـيـ الـبـيـئـةـ الـجـديـدةـ لـلـاقـتصـادـ الـعـالـمـيـ.

ويغية تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في مجال الزراعة، منحت القمة الاقتصادية للكومسيك والدورا الخامسة والعشرين للكومسيك التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ أولوية للتعاون في هذا المجال. وقد قررت الدورة الخامسة والعشرين للكومسيك تكوين قوة عمل بحيث تكون معنية بالزراعة، والتنمية الريفية والأمن الغذائي، وتضم الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والبنك الإسلامي للتنمية والفاو. وقد سعت قوة عمل الكومسيك، تماشياً مع المهمة المنوطة بها، إلى إعداد إطار للتعاون في مجال الزراعة، والتنمية الريفية والأمن الغذائي.

في الوقت نفسه، عقدت المؤتمرات الوزارية الخامسة والسادسة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الزراعة في السودان وتركيا خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ على التوالي. وأنقى الأخير الضوء على أهمية تبادل المعرفة والخبرات في مجال الزراعة، فضلاً عن تطوير التعاون الفني، وبناء القدرات وبرامج التدريب.

الخلاصة هي أن الكومسيك قد كثفت من جهودها في مجال التعاون بغرض توفير بيئة تمكينية للبلدان الأعضاء، بحيث يتمكنوا من مشاركة خبراتهم ومعرفتهم في مجالات الزراعة، والتنمية الريفية والأمن الغذائي. وينصب الهدف من ذلك، من بين أمور أخرى، على تعزيز الإنتاجية الزراعية، والقدرة المؤسسية والبشرية، ورفع الوعي فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي والفقر في البلدان الأعضاء.



نبذات قام بإعدادها  
مكتب تنسيق الكومسيك

## نبذة عن التعاون في مجال السياحة

مكتب تنسيق الكومسيك  
مايو/آيار، ٢٠١٢



### نبذة عن التعاون في مجال السياحة

تعد السياحة أحد القطاعات الهامة في عالم الاقتصاد في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث يمكن أن تكون محركاً قوياً يعمل على تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، ودفع عجلة التقدم. وتسمم السياحة، إلى جانب العوائد الاقتصادية التي تجلبها، في التخفيف من حدة الفقر، وتعزيز التفاهم عبر الثقافات، وتحقيق الرفاه فيما بين البلدان المختلفة.

ولقد جاءت العولمة لنضفي على سوق السياحة العالمي زخماً جديداً حيث ترتب عليها تغير الأنماط المتعلقة بالتدفقات السياحية والطلب عليها. ومع تدويل الطلب على السياحة، اتسم سوق السياحة الدولي بالتوزيع الجغرافي واسع النطاق والتتنوع المطرد للمقاصد السياحية. علامة على ذلك، ظهرت أسواق جديدة جاذبة للسائحين في المناطق النامية بآسيا، والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط، وأفريقيا، كما ساعد التوسيع السريع في المقاصد السياحية والأسوق الجديدة إلى تعزيز التنافس على الصعيد العالمي.

### أحدث الاتجاهات في السياحة الدولية

شهدت السياحة، على مر العقود، نمواً مستداماً، حتى أصبحت واحدة من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً في العالم. ولقد نجحت السياحة الدولية في الحفاظ على هذا الزخم خلال عام ٢٠١١؛ وهو العام الذي شهد بعض التباطؤ في تعافي الاقتصادي العالمي، وجرت فيه تغيرات سياسية جوهرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى جانب الكوارث الطبيعية التي منيت بها اليابان. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن عدد السائحين الوافدين دولياً قد ارتفع بمقدار ٤٪٤ خال عام ٢٠١١، حيث بلغ العدد الإجمالي ٩٨٠ مليون سائح، وهو ما يزيد عن العدد الإجمالي للسائحين في عام ٢٠١٠ والبالغ ٩٣٩ مليون سائح<sup>١</sup>.

وكما يتضح من الجدول ١، تتوقع منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة أن تظل السياحة الدولية آخذة في النمو خلال عام ٢٠١٢، كما تتوقع أن تزيد أعداد السائحين الوافدين بمعدل ٣-٤٪ لتصل إلى المليار بنهائية عام ٢٠١٢<sup>٢</sup>.

الجدول (١) : معدلات نمو السياحة الدولية

(توقعات) 2012	٢٠١١	
+3% to +4%	+4.4%	العالم
+2% to +4%	+6.0%	أوروبا
+4% to +6%	+5.6%	آسيا والمحيط الهادئ
+2% to +4%	+4.2%	الأمريكتان
+4% to +6%	+0.0%	أفريقيا
+0% to +5%	-8.0%	الشرق الأوسط

المصدر: منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة

<sup>١</sup> منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة UNWTO، World Tourism Barometer، Vol.10, March 2012

<sup>٢</sup> منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة UNWTO، 2011 International Tourism Results and Prospects for 2012, January 2012

وخلال الأعوام الأخيرة، أظهرت أنشطة السياحة الدولية بالدول الأعضاء في الكومسيك توجهاً إيجابياً من حيث عدد السائحين الوافدين وكذا العوائد السياحية. بيد أن هذا التوجه استوقفه الاضطرابات الإقليمية، والتي عرفت باسم "الربيع العربي" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث سجلت معدلات نمو سلبية تقدر بـ -٨% في الشرق الأوسط، و-١٢% في شمال أفريقيا خلال عام ٢٠١١.<sup>٣</sup>

على المستوى القطري، كانت تداعيات الربيع العربي أكثر حدة حيث سجلت كل من سوريا (-٤١%)، ومصر (-٣٢%)، وتونس (-٣١%)، ولبنان (-٢٤%) معدلات نمو سلبية<sup>٤</sup>. من ناحية أخرى، سجلت بعض البلدان الأخرى مثل المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة نمواً ثابتاً<sup>٥</sup>. ومن المتوقع أن تبدأ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خلال عام ٢٠١٢، في التعافي من الأزمة واستعادة المكاسب؛ وبالتالي فإن هناك مؤشرات تدل على عودة اتجاه النمو الإيجابي للسياحة في الدول الأعضاء بالكومسيك في المستقبل القريب.

#### **التحديات التي تؤثر على أداء السياحة في منطقة الكومسيك**

يتمتع قطاع السياحة بإمكانات هائلة تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في الكومسيك. بيد أن أداء الدول الأعضاء في قطاع السياحة يشير إلى أن الطريق أمامها لا يزال طويلاً لتحقيق أقصى استفادة من تلك الإمكانيات. وتتراوح التحديات التي تؤثر على أداء المنطقة في مجال السياحة ما بين: ضعف البنية التحتية ونقص الاستثمارات المرتبطة بالسياحة، ونقص مهارات القوى العاملة بقطاع السياحة، وتراجع قدرات الإدارات السياحية، وأخيراً غياب الأمن والأمان.

وحتى يتسمى مواجهة التحدي المتمثل في ضعف البنية التحتية ونقص الاستثمارات المرتبطة بالسياحة، تحتاج البنية التحتية والخدمات المتعلقة بالسياحة إلى تعزيز كفاعتها، والنهوض بجودتها وفقاً للمعايير الدولية. ويمكن استغلال موارد القطاع الخاص من أجل تطوير البنية التحتية السياحية في منطقة الكومسيك؛ الأمر الذي يتبع تعزيز الشراكات فيما بين القطاعين العام والخاص، وخلق بيئة مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السياحة.

ويحتاج قطاع السياحة، نتيجة لطبيعته كثيفة العمالة، إلى قوة عاملة مؤهلة تأهيلًا رفيعاً تؤثر تأثيراً مباشراً على إنتاجية هذا القطاع. علاوة على ذلك، تحتاج مشروعات وبرامج التدريب إلى التطوير بغية النهوض بكفاءة القوة العاملة في الدول الأعضاء. ويمكن للدول الأعضاء أن تتخذ من الكومسيك منبراً لمشاركة الممارسات الحميدة والخبرات المكتسبة في مجال البرامج والسياسات المتعلقة بالتعليم والتدريب السياحي.

تعد السياحة صناعة أفقية تجمع بين العديد من أصحاب المصالح، وبالتالي تحتاج إلى التعاون والتسيير فيما بين الوزارات التنفيذية المختلفة، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية من أجل وضع

<sup>٣</sup> المصدر السابق

<sup>٤</sup> منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة UNWTO، World Tourism Barometer, Vol.10, March 2012

<sup>٥</sup> المصدر السابق

سياسات سياحية فاعلة. ومن الأهمية بمكان أن تعمل الدول الأعضاء في الكومسيك على تعزيز العوكلة في قطاع السياحة من خلال الإدارات السياحية القادرة على التنسيق فيما بين كافة أصحاب المصالح.

ومن بين العوامل الجوهرية الأخرى التي تلقي بظلالها على جودة صناعة السياحة تأتي قضايا الأمن والأمان. فتغير النظرة السلبية تجاه منطقة الكومسيك لن يتأنى إلا من خلال التعاون فيما بين الدول الأعضاء من أجل الوصول إلى حلول عملية للتخفيف من الآثار السلبية التي تخلفها الحوادث الناجمة عن غياب الأمان والأمان على صناعة السياحة، وعلى المقاصد السياحية التي تقع بها تلك الحوادث.

وتعتبر السياحة أحد القطاعات النشطة التي تتأثر بالاتجاهات السياسية، والاجتماعية، والبيئية والتكنولوجية. هذه الاتجاهات تشكل، بدورها، اختيارات السائحين، والمهارات اللازمة لشغل الوظائف المرتبطة بالسياحة، وكذلك الهيكل الخاص بسوق السياحة. ومن الأهمية بمكان أن تشارك الدول الأعضاء في الكومسيك مشاركة أكبر في الاتجاهات العالمية طويلة الأجل في سوق السياحة، وتضع سياسات سليمة تحكم قطاع السياحة من أجل النهوض بالقدرة التنافسية لهذه الدول، وتحقيق أقصى استفادة من إمكاناتها في هذا القطاع.

#### **جهود التعاون تحت مظلة الكومسيك**

قررت القمة الاقتصادية للكومسيك، والتي عقدت في اسطنبول في ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩، أن تضع التعاون في مجال السياحة على قائمة أولوياتها، وذلك سعيا منها لتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في هذا المجال الهام. وفي هذا الإطار، تأتي جهود التعاون الجديدة لتعزيز أنشطة التعاون القائمة بالفعل تحت مظلة الكومسيك، ومن بينها: المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، واجتماعات لجنة تنسيق السياحة. وبناء على ذلك، أقيم منتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١.

وقد تأسس منتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك ليكون قناة دائمة للتواصل فيما بين ممثلي القطاع الخاص بالدول الأعضاء لمشاركة خبراتهم ومعارفهم. ويمثل هذا المنتدى مبادرة هامة من قبل الدول الأعضاء بالكومسيك حيث يتيح مشاركة القطاع الخاص مشاركة فعالة في التعاون في قطاع السياحة في دول الكومسيك. ومع زيادة الأنشطة التي تملكتها الدول الأعضاء بالمنتدى، من المتوقع أن يسهم المنتدى في التغلب على بعض التحديات آنفة الذكر والتي تواجه قطاع السياحة في الدول الأعضاء بالكومسيك، وكذا طرح رؤى جديدة لوضع سياسات فاعلة في قطاع السياحة من منظور القطاع الخاص.





نبذات قام بإعدادها  
مكتب تنسيق الكومسيك

## نبذة عن التعاون في مجال النقل

مكتب تنسيق الكومسيك  
مايو/آيار، ٢٠١٢



## نبذة عن مجال النقل

### قام بإعدادها مكتب تنسيق الكومسيك

للنقل دور لا غنى عنه في النشاط الاقتصادي؛ فبدون الوصول المادي إلى الموارد والأسواق، لن يتتسنى تحقيق النمو الاقتصادي أو التنمية. لذلك، يعد نظام النقل الفعال عنصراً أساسياً للتمكن من التنمية الاقتصادية المستدامة. ويعمل النقل على تسخير حركة الأشخاص، والسلع، والخدمات والموارد، كما يعمل على تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية. فضلاً عن ذلك، يمثل النقل ضرورة للحصول على الخدمات الأساسية العامة، مثل الصحة والتعليم. ومن ثم، فإن القضاء على الحاجز المادي وغير المادي التي تقف حائلاً أمام فعالية النقل له تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان. وإلى جانب دور البنية الأساسية للنقل وخدماته في التنمية الاقتصادية، فإن فعاليتهما وتحديثهما، وكذا وضع القوانين واللوائح الحاكمة للتدفق السلس للسلع والخدمات داخل البلدان وفيما بينها، كلها عوامل شديدة الأهمية بغية ترسیخ التعاون والتكمال الاقتصاديين على المستوى الإقليمي.

وقد نتج عن التقدم السريع في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات خلال العقود الأخيرة تحسن هائل في قطاع النقل. فالاليوم، يمكن للأشخاص والسلع التحرك على نحو أسرع وأيسر أكثر من أي وقت مضى. بالإضافة إلى ذلك، مع ازدياد القدرة التنافسية الناتجة عن العولمة، أصبحت البلدان في حاجة دائمة إلى تحسين بنيتها الأساسية الخاصة بالنقل بهدف الوفاء باحتياجات الاقتصاد العالمي. وقد استفادت من مزايا العولمة البلدان التي تمكنت من تحقيق المستوى المطلوب عالمياً لجودة قطاع النقل، وتم إدماجها على نحو كامل في الاقتصاد العالمي. من ناحية أخرى، تعاني مناطق معينة على مستوى العالم قصوراً في البنية الأساسية وخدمات النقل؛ مما يعيق الجهود على طريق التنمية ويؤدي بدوره إلى تهميش تلك الدول وإضعافها. وينشأ ارتقاض في تكاليف النقل عن ضعف البنية الأساسية، والإجراءات الرسمية المطلوبة عبر الحدود، واللوائح المعطلة؛ مما يرفع بدوره من أسعار الواردات ويضعف من القدرة التنافسية للصادرات، الأمر الذي يحد من النمو الاقتصادي والتجارة والقدرة التجارية في تلك البلدان.

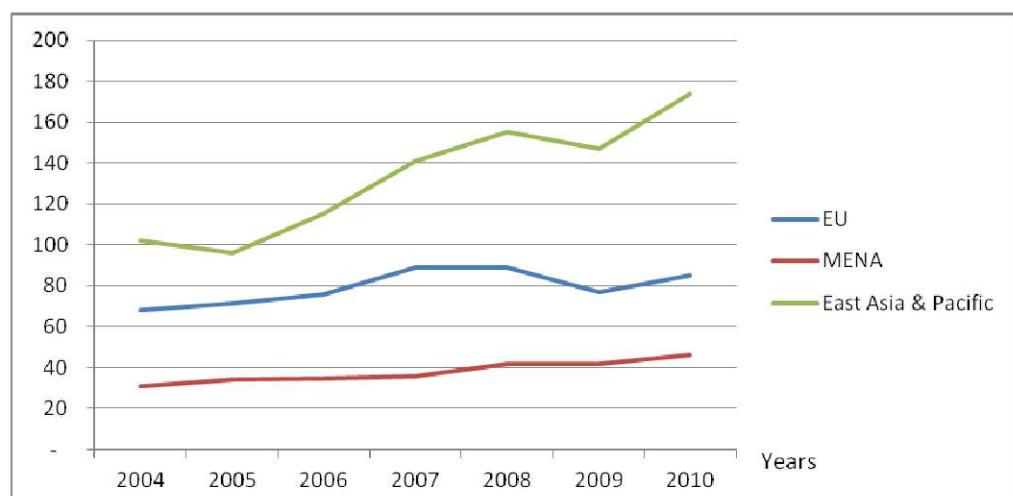
ويجاهد قطاع النقل حالياً أملاً في التعافي من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية. وفي حين أن قطاع النقل الجوي لم يستعد المستوى الذي كان يحظى به قبل الأزمة على مستوى الاتحاد الأوروبي، شهدت مناطق أخرى حول العالم، ولا سيما شرق آسيا والمحيط الهادئ، انخفاضاً أقل دراماتيكية، كما كان تعافيها أكثر قوة (انظر شكل ١). على الجانب الآخر، كان تأثير الأزمة على قطاع الركاب أقل حدة.

واستمرت حركة الركاب في كافة وسائل النقل في الزيادة فيسائر أنحاء العالم، وذلك على الرغم من تفاوت وتيرة تلك الزيادة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ٢٠١٠).

وكان للأزمة تأثير سلبي آخر على مشروعات البنية الأساسية للنقل، ويرجع ذلك إلى الأوضاع المالية الهشة التي تعاني منها العديد من البلدان، وكذا تشديد شروط الائتمان في مختلف أنحاء العالم. ويواصل ارتفاع أسعار البترول ضغطه على قطاع النقل، ورفع تكاليفه على نحو ملحوظ. ومع ذلك، في الأجل القصير إلى المتوسط، يتحمل أن تظل أسعار البترول مرتفعة، وعلى القطاع أن يعمل وفقاً لذلك. وبعيداً عن ارتفاع أسعار البترول، تدفع تغيرات المناخ وبرامج خفض نسبة الكربون بالصناعة إلى البحث عن مصادر بديلة للطاقة من شأنها تقليل اعتماديتها على البترول.

**شكل ١ : حركة مواني الحاويات بمليون وحدة قياس معادلة لعشرين قدمًا**

٢٠١٠ - ٢٠٠٤



المصدر: مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي، أبريل ٢٠١٢

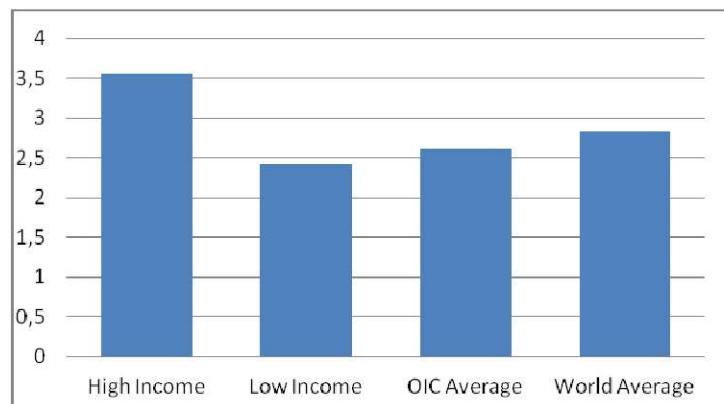
### قطاع النقل في منطقة منظمة التعاون الإسلامي

بالنظر إلى الوضع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تبدو الصورة الكلية للقطاع بالغة التفاوت. ففي حين أن بعض الدول الأعضاء قد انخرطت على نحو جيد في الاقتصاد العالمي، بفضل البنية الأساسية المتقدمة والفعالة للنقل، يت ami عدد الدول الأخرى التي تعاني بشدة من الفقر إلى تلك الخدمات؛ مما

يعرضها إلى مخاطر تطوي على المزيد من التهميش والإقصاء، ويدعم بدوره الدائرة المفرغة لحرمانها اقتصادياً واجتماعياً.

ومن بين المشكلات الرئيسية المترافق عليها في مجال النقل في منطقة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك): ضعف البنية الأساسية وخدمات الصيانة، وارتفاع التكاليف المتعلقة بقطاع النقل، وتعقيد الإجراءات عبر الحدود وعدم اتساقها، وقصور القدرات البشرية والمؤسسية للهيئات ذات الصلة، والافتقار إلى إطار قانوني ونظامي سليم، ومتواافق ومباشر، على المستويين الوطني والإقليمي. وهو ما أكد عليه مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي<sup>1</sup> في ٢٠١٠ على ضرورة تحقيق تحسن ملموس في خدمات النقل المتعلقة بالتجارة في منظمة التعاون الإسلامي؛ حيث أظهر المؤشر أن متوسط أداء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في ٢٠١٠ كان أسوأ حالاً من متوسط الأداء العالمي، وأفضل قليلاً من أداء مجموعة الدول المحدودة الدخل فيما يتعلق بالأداء اللوجستي.

شكل ٢: مؤشر الأداء اللوجستي (منظور مقارن)



المصدر: البنك الدولي/مؤشر الأداء اللوجستي ٢٠١٠

<sup>1</sup>مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) هو أداة تقييم متعددة الأبعاد للأداء اللوجستي، مقسم من ١ (الأسوأ) إلى ٥ (الأفضل). ويستخدم هذا المؤشر أكثر من ٥٠٠٠ أداة لتقييم الدول، كل على حدة، وضعاها ما يزيد على ١٠٠٠ وكيل من وكلاء الشحن الدوليين بغية مقارنة ملفات لوجيستيات التجارة في ١٥٥ دولة. ويعرض المؤشر موجزاً لأداء الدول في ستة من المجالات التي تعطي الجوانب الهامة للبيئة اللوجستية في تلك الدول ممثلة في: عملية التخلص الجمركي، ومستوى جودة التجارة والبنية الأساسية المتعلقة بالنقل، وتيسير إجراءات ترتيب الشحنات المسيرة بأسعار تنافسية، وكفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، والقدرة على تتبع مسار الشحنات، إلى جانب معدل وصول الشحنات إلى المرسل إليه في الموعد المحدد. إن البيانات الواردة في الشكل التالي مأخوذة من نسخة تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٠ والذي جاء تحت عنوان "التحولات لتنافس". وهذا التقرير، إلى جانب شرحه الوافي للمؤشر، فهو متاح على الموقع الإلكتروني <http://www.worldbank.org/ipl>

يتطلب الوضع الحالي لقطاع النقل داخل حدود منطقتنا تكريس الجهود من أجل تحسين أنظمة النقل من حيث التشغيل، والفعالية، والاستدامة لما تمثله من أهمية شديدة لتحقيق التنمية في الدول الأعضاء، فضلاً عن أنها مكون رئيسي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بينها. كما أن تعزيز الترابط فيما بين الدول الأعضاء من خلال تيسير النقل من شأنه أن يكون عاملًا محفزًا لتقرب الدول الأعضاء ذات الدخول المرتفعة من تلك ذات الدخول المنخفضة. وقد يكون هذا الاختلاف الواضح بين الدول بمثابة فرصة سانحة للدول الأعضاء التي تتمتع بمستوى ملحوظ من الخبرات والمعرفة الفنية لمشاركة خبراتها مع الدول الأعضاء الأقل نمواً.

كما أن لجودة الخدمة العامة التي يقدمها قطاع النقل دور هام في مجل الوظيفة التي يقوم بها القطاع. وفي هذا الصدد، يشتمل التعاون بين الدول الأعضاء على تنسيق الخدمات وللواحة الخاصة بقطاع النقل مع المعايير المعترف بها دولياً.

وقد تسهم المؤسسات التي تتسم بالشفافية وسرعة الاستجابة والفعالية إسهاماً هائلاً في تنمية القطاع داخل حدود منطقتنا. وعلى ذلك، فإن تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية من خلال برامج التدريب المكثفة هو أحد المجالات الأخرى التي من شأنها تحقيق تحسن ملموس في هذا القطاع.

من أجل تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في مجال النقل، طلبت قمة الكومسيك الاقتصادية، التي انعقدت في ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩، أن تعيد الكومسيك تشحيط سبل التعاون في هذا المجال الهام. وفي هذا الصدد، ركزت جلسة تبادل وجهات النظر الوزارية للدورة السابعة والعشرين للكومسيك على "أثر شبكات النقل على التجارة والسياحة". كما رحبت الدول الأعضاء خلال تلك الجلسة بـ" إطار التعاون في مجال النقل داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (وثيقة إزمير لعام ٢٠١١)". ويتمثل الهدف الرئيسي لوثيقة إزمير في إنشاء شبكة نقل تنسق بالسلامة والأمن وجودة عالية فيما بين البلدان الأعضاء. وبذلك، ستكون الأداة الأساسية في هذا الشأن هي مجموعة العمل المعنية بالنقل التي يخضع أسلوب عملها للدراسة في الوقت الحالي.

وتعد وثيقة إزمير مؤشراً هاماً على مدى استعداد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال النقل، ويرجع ذلك إلى دوره الحيوي في الحد من الفقر وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحيث إن النقل عامل هام فيما يتعلق بالتجارة، تتأثر سلباً التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بسبب ضعف أدائه. ومع الأخذ في الاعتبار الجهود المبذولة من جانب المنظمات المتعددة الجوانب والإقليمية الأخرى والدورات المستفادة من الممارسات السابقة، فإن الكومسيك عاكدة العزم على تخفيض العقبات المشتركة الكبرى التي تواجهها الدول الأعضاء في قطاع النقل.